



بازرسی شد
۳۶ - ۳۷

بازرسی شد



۱۸۸۵	۸۰۲۷۸
شماره ثبت کتاب	
موضوع	۷۱۴۳
شماره قفسه کتاب	۸۸۸
کتابخانه مجلس شورای ملی	
کتاب: هندسه المثلثات فی علم الاموال	
مؤلف: شیخ محمد تقی میرزا	
مترجم: شیخ محمد تقی میرزا	
تألیف: ۱۳۸۲	

بازرسی شد
۱۳۸۲

غلی - فهرست شده
۲۴۲۸



هذا کتاب تہذیب الوضوء فی علم الاموال
شیخ المحقق والمجتہد المذوق جمال الملتزم
حسن ان الشیخ السعیدی وسلف المظهر
تعمد البیاض فرائد
لعمري ان هذا التہذیب
علی بن ابی حمزة
قد عاينته في تصديره في البيع القصير
الشعر علی محمد نصیر الحاکم
مطبعة عارفی
لعمري ان هذا التہذیب
علی بن ابی حمزة
قد عاينته في تصديره في البيع القصير
الشعر علی محمد نصیر الحاکم
مطبعة عارفی



بازرسی شد
۳۶ - ۳۷

بازرسی شد
۱۳۸۲

غلی - فهرست شده
۲۴۲۸

[illegible]

لا يعلم كونها من الدين ضرورة فخرج العلم بالذات ق
بالأحكام العقلية ويكون الإجماع خبر الواحد ونظائرهما
مجتبة وعلم النقل والصلوة الصديرة كالصلاة والركن وثبوت
الطريق لثبوت عليه الحكم وليس المراد العلم بالجميع فعلا بل هو
منه وأما ذكر اسم المعنى في المشرقة فاختصه بالصفاء التي
الفقه مجموع طرق الفقه على الإجمال وكيفية الاستدلال بها
وكيفية حال المستدل بها ومنه باعتبار العلمية العلم بالقرينة
تستلزم منها الأحكام الشرعية الفرعية ومعرفته واجبة على
لموثق العلم بالأحكام الواجب كذلك عليه ومنه بعد
علم الكلام واللغة والخبر فبما هي معرفة أحكام الله تعالى
لتفصيل السعادة الأبدية بامتنائها وبما هي العقيدة يمكن
واللغة والخبر العقيدة من الأحكام ومنه بعد طرف
الفقه على الإجمال ومنه بعد المطالب المثبتة والدلائل
ما يندب معرفة العلم بشي آخر ثابتا وثبوتها والاعتقاد
والعلم لا يحتاج إليها الذي هو من النظر في الأمور فثبت
ليتمصل بها الحاضر والقرن اعتقاد راجح بعد التيقن
ومنه من العلم والثبات سلب الاعتقاد داخل السلب علم
العلم والمركب كذا مع اعتقاد واعتقاد الرجحان حين
لا اعتقاد الرجحان الحاضر ويسمى العلم الجزم والظن

وامكان التفتت اعتباراً

في الحكم الشرعي الحكم خطاب الشارع المتعلق بفعل المكلفين
بالانقضاء والاحتياط والوضع والانقضاء وقد يكون للوجوب المنع
من التيقض فيكون وجوباً ولا معة فيكون ندباً وقد يكون للندم
مع المنع من التيقض فيكون تحريماً ولا معة فيكون مكرهاً والحق
الاباحة والوضع كالحكم على الوصف بكونه شرطاً او سبباً او
ترتّباً يجب تبويب من الاعتبار الى الاول والوجوب ما يوجب
ولا رد الواجب التحريم الموسع والكفاية لان الواجب التحريم
والموسع الامر اعم في الكفاية فتدل على واحد منهما مقام الآخر
فكان الاشتراك فاعل او زمانه او الحد الى الابد او زيادة العرض في
الحقوق واللازم والخطو هو الذي يات به فاعل وقد ورد في الحرام
والمتحرره منه والمقصود والذنب والنجس والمنع وبان الواجب
قلبه وبان الوجوب فيه او المانعة والمنع والقطع والسنة
والاستحسان واما الامح فتعني ما في وجوده وعدمه
وهو الجائز والاحكام او المطلق والمكروه من الواجب تركه ولا
عقاب على فعله ويطلق على الحرام تركه لا على الاشتراك
الفصل الثالث في تقسيم الفعل وهو على وجه **الفعل**
الفعل بترتيب وصف بالهوية وهو في العبادات ما وافق الشريعة
وعمل لغتها واما سطر القضا وهو من العلم المحقق

على الاول وخاصة وفي المعقد ترتيب ارباب السبل عليه وفي
وصف بالاطلاق وهو ما لا لال اعتبار من وهو راتب
الفاصل خلاف الفاضل جعلوا الفاضل بمحض بالمنفعة
دون وصفه كالربا المشهور من حيث انه ربع المجمع من
حيث الزيادة **الثاني** الفاعل قد يكون حسنا وهو ما
للفاضل القادر عليه العالم به ان يفعله او الذي لم يكن على
صفة يوثق في استحقاق الذم وقد يكون قبيحا وهو الذي لا
لصفه او الذي على صفة لها اثر في استحسان الذم وهو
قولا **وفعل وراك** قول **او ترك** فعل غير من انشاء المفعول
والحق انما علميان خلافا للاشاعة العلم الصوري به يقع الظلم
والكذب الضار والمجمل وحسن الصدق النافع والاحسان
والعلم والعدل يحكم به من لا يتدين بالشرائع ولا ذل ولا ذل للعلم
لها المعنى الكاذب فتمت العلم صدق الحق وصدقها

النبي وكان الكذب عليه تعالى فينتهي الوقت بعد ذلك
 فينتهي فائدة المكلف ولا يروى الى القيام الانبياء ولا انما
 فاعلموا انما هو الصدوق لو جرحه ومن الكذب مع تباد
 من كل جهة واجتبه ان افعال العباد اضطرابه فينتهي
 والحق المتعاند وبقيته ثم وكما مذهب حتى ينتهي
 والحق من مذهب القياس وقد نهاها في كتابه الكلاية في التمهيد

لا اله الا انت الذي اودى الرساله
واظهر غايد العجز كان للمدعي
ان يكون اعانني على المدعي
معزى ليدون اعون المدعي
فانا لا انا حتى اعون المدعي
اعون صدق قد لا انا حتى
الاجب على استال الامر فبقه
فلا يسبق جواب الامر فبقه
كشف الحق ٥٥

بما ذكرناه في نهاية الوصول ببيان **القول** لو لم يكن
عقلا بالضرورة لم يحب المعرفة لعدم الفرق بينهما عقلا
باطلا والادراك انما لا يتبين في المقدم مثله ولا في معلوم
للمعكول ولا في الخلف وحيث لا شاعر بان الوجه لا ينفك
عنه والظاهر ان كانت عاجلة في مقبلة لان المعامل القيد
وان كانت اجلة امكن ايضا لها بدونه فكان عينا للوجوب
لم لا يحب كونه شيئا ولا يسكن في فائدة اخرى والاذن ليس
او لم لا يكون الفاعل كسلة ولا يمكن ايضا لها حجة الاستحسان
بدونه **الثاني** في سبب جماعة من الاما من جهة
المحرم الاشياء التي ليس لها حظ في فعله ولا في الشئ
معتلة في المعنى الى انها على الابد لا تترك في الشئ
لانها مستغنى خالدين اما في المستندة والاصغر على المالك
فوجب حبه كالاتيلا ليجازي الفاعل اجتهاد المانع بان يترك في
ما لا يمتنع في نفسه وكان غير ما وجوبه لاذن معلوم عقلا كالاتيلا
الثالث المنع قد يكون مجزأ بمعنى ان الايمان بكاف في
التبعية وما يحصل في ذلك لانه المكلف يستعمل جميع التوسيع
في شئها وقد لا يكون كذلك اذ لم يترك المكلف على حجة المطلق
منه وانما يصح وصف الفعل بالاجزاء اذا امكن وتوقف على شئ
او على جيات اما لا يقع الا على وجه واحد كما لمعرفه بطلان وجه

الرابع المراجب ان التي بمعنى وقتي لا تيان اداء كان
بعد وقت المعنى والموسع في قضاء وان فعله ثانيا في وقت وقوع
الاول على نوع من الخلق الى اعادة وقد يعين المكلف اذا لم يكن
عن الوقت الذي يوجب عليه ان لم ينفذ فوات وقت فوات
وعاش قال القاضي يصير قضاء وليس بمقتضى بطون بطلان فوات
اخبر مع غلبة السلامة فوات فجاء لم يقصر ثم القضاء انما يشترط
وحدسب وجوب الاداء مع عدم الاداء اما مع وجوب وتركه
كما لم يمتنع في وقت فوات الوقت او مع عدم الوجوب لا يشترط
عقلا كالاتيلا او شئها كالاتيلا ولا لا شاعر كما لم يمتنع في وقت
قبل الزوال **الخامس** المنع قد يكون عزيمته وهو لاجل فعله
مع قيام الشئ للمنع او حصة وهو لاجل ان بعد فساد الصلح
رخصة وبما في المسرة رخصة وقد يجب الرخصة كالاتيلا
خوف لخلل ذلك **المفصل الثاني** في اللغات وفيه فصول **الاول**
في الوضع ذهب علماء الى ان اللفظ يدل على المعنى لانه لا يحتمل
ترجيح معطى اللفظ بمناه من غير مرجح واطبق المحققون على بطلان
والمخصص اما امره فالحتم او سبق المعنى في حال الخطو اللفظي
فالاشترى وان في امره على انما في نفسه لمعوله تعالى وعلم الاما
كلها وقوله واختلف السنتكم وليس المراد الجاهل من الحصة لانه
فيها بل يصدر هذا لانه المسبب باسم السبب والافتقار الى الاصطلاح

المشكلة فيقولوا انها اصطلاحية لمعوله وهو امر
من رسول الانسان فوجهه الى سبق اللفظ على القول السابق
التوقيت والاعتراض لا يجوز جعل التعليل على الالهام بل يتلوه
هذه الالفاظ والاعتراض في نفسها اجمل الاسماء على الصفات مثل
كون الغرض للركوب والمثوب للرشق في انها علامات اجمل
عليه عين وليس جعل اللفظ على الذات او على من جعلها على الذات
عليها مع ثباتها في كونهما آية والاصطلاح قد علم بالقرآن كاللفظ
غير متصل وقم وقت التوقف على اللفظ في حصوله بالالهام
يخلق اصولا في اجسام جارية **الفصل الثاني** في الوضع
لكل معنى شدة الحاجة الى التيقن عنه وجب في الحكمة وضع لفظ
بازا لموجود القدر والذات والاعتراض والاعتراض واعداد
والان لا يتبين من الالفاظ وان انواع الالفاظ ومن سلك
لم يضع لها اللفظ بحيث يوصيها ولا يجوز وضع الظاهر ان المعنى
وليس القصد بوضع المعنى اعادة معناه فقد علمها على معنى التمكن
من تركيب المعنى بواسطة تركيب الالفاظ واللفظ على المعنى
الذات في الالفاظ عند تغير الفلوات في شدة الحاجة الى التيقن
ومررت الوضع استفادة من الفعل المتواتر والاحاد او من المركب
كالاستدانة من الجمع وكذا الاستدانة اخراجا **الفصل الثالث**
في تقسيم الالفاظ وهي من وجوه **الاول** اللفظ الذي يعنى المعنى بوسط

وضعه لم يعط بنية وبوسط دخوله فيها وضع تعينا وبوسط
لزم منه هذا التزاما والالفاظ اللفظية مفردة ان لم يقصد تجزئته
الدلالة على جزئ منها حين تجزئته وتركيب ان قصد والمفرد
ان منع فتنه صورته من التركة وكذا ان لم يمنع والكل افضل ما جده
او في خلافها المصلحة او فضلا او قضاها عند الاختلاف او مع لفظ
والخارج لانه في الحقيقة والوجود ومفارقة والمفارقة اسرع في اللفظ
او بطلان وسيل التمثال وهو **الثاني** اللفظان لم يستعمل اللفظ
على معناه فهو الالفاظ وان استعمل فهو الفعل ان دل بصيغته على ان
المعين والافعال اسم **الثالث** اللفظ والمعنى ان التمثال في المعنى
المعلم ان تحذف المعنى والمواظاة في وقت اوزاده المشكك ان
بالاولية والادعية والاشارة وبما يلائمها وان تكثر فهو المتبادر
سواء تباين المعنويات كالصديق او كالكلمات والصفة وان كانت
المعنى خاصة في اللفظ وان كان اللفظ خاصة فهو المتشابه وان
وضع لهما معان فنية الى كل واحد منهما والمحل بالبنية اليهما معا
والمجاز ان وضع لهما في استعمال في الثاني ان يثبت فيه كالاتيلا
فهو المتقول القوي والغيري والاشارة ان غلب كان الفعل المتبادر
ولم يزل ان لم يكن المتبادر **الرابع** اللفظ المبني ان لم يحتمل في نفسه
فوق المعنى وهو المراجب المانع من التيقن وان احتمل كان راجعا الى اللفظ
والمتمثل في بطلان الرهان الحكم بان ثانيا في المعنى وجميع القائل

المائل والمشترب ينز وبن الحجل وهو في الرجحان **المشترب**
اللفظ المكسب كان تاما ود على طر الفلج لانه اولى ونحوه
قارئة الاستعلاء والاقبالان قارئة القساوي والسائل والدعا
الخصم والاضرب التينان لم يحتمل الصدق والكذب ونحوه
والعجب والضم والنداء والعرض وان احتمل انه في الحقيقة
الجائز وان لم يكن تاما فهو ما يقتضى وهو المكسب من اللفظ الصفة
او عين يقتضى وهو المكسب من اسم واداة او من صنفها **السائل**
المفرد قد يكون دليلا لغيره اما مفردا اذ الاعلى من كالكلمة الدالة على
الدالة على المعنى وفيه ذلك كالحرف العجمي الدال على كل واحد من الحروف
التي لا تفتد شيئا واما مركبا كالحرف المختص **الفصل الثاني** في اللفظ
الاشتقاق اقطع فرع من اصل يدور في تصاريف حروفه وذلك
الاصل تاما بل زيادة او النقصان او بها اتماني الحروف في حركاتها
فالاول خمسة عشر الاول **زيادة** الحروف طلب من الطل في حركات
النسابة كالحرف بخلاف حركات الاعراب **المعارضة** الثاني **زيادة** الحرف
فقط كاذب من الكسب **الثالث** **زيادة** ههما معا طلب من الطلب
زيادة الالف وحركة الدار **المباعدة** الرابع **نقصان** الحروف فخط حذره
من تحذير نقصت حركات البناء **الخامس** **نقصان** الحرف خفف من الحرف
المباعدة من نقصانها عدد من الحدة نقصت الهاء التي هي عوض عن الالف
وحركة الدال **السادس** **نقصان** الحروف **زيادة** حركاتها كمن الكسب

نقصت الحروف وزدت اللفظ **السادس** **نقصان** الحروف **زيادة**
علم من علم نقصت حركات الهم وزدت الدال **السادس** **نقصان** الحروف
مع **زيادة** ههما من الضرب نقصت حركات الضاد وزدت
الهمزة **تتحريك** وكسب الدال **المباعدة** **نقصان** الحرف مع **زيادة** حركاتها
من الدال **زيادة** نقصت الدال وزدت **المباعدة** **نقصان** الحروف
مع **زيادة** الحروف **تثبت** من الثبات نقصت الالف وزدت حدة
الالف **البناء** **الثاني** **نقصان** الحرف مع **زيادة** حركاتها من الحرف
نقصت الواو وزدت الالف ونقصت الهاء **الثالث** **نقصان** الحروف
مع **زيادة** حركاتها **الرابع** من الهمزة **زيادة** الالف **تتحريك** وكسب الهم
ونقصت الدال ونقصت الالف **الرابع** **نقصان** الحروف مع **زيادة** الحروف
عد من الالف **نقصت** الواو **تتحريك** وزدت كسب الدال **السادس** **نقصان** الحروف
نقصانها مع **زيادة** الحروف كالمثل **نقصت** الالف
من اللامين وحركة الالف الاولى وادغمها في الثانية وزدت الالف
بعد الكسب ولا يشترط قيام المعنى بما صدق عليه الاشتقاق فان الفاء
يصدق على ذاتها والضرب قائم بغيرها ولا يشترط البقاء في الصدق
فان من انقصت الضرب يصدق عليه انضامه لان المراد من اصل
لدا الضرب وهو قد مر مشترك بين الحال والمعنى والجمع من النقصان
على ان اسم المعنى يعني الماضي لا يعمل ولصدق التكليم والحرف والمعن
وقوله ليس بضارب لان لا يدل على النفي الكسب والمعنى الشرعي في

كأنه من بعد لا يتحقق المعنى المعبر ولا يجب الاشتغال به في مقام
بالذات فان اوضح الواجب ان يشترط لها اسماء منها وبينهم المشق
شيء ما لا يستحق من غيره لانه على حقيقة الشيء **الفصل الثاني**
في المترادف وهو قسم في نحو اسد وسبع وعين ما يدل على معنى واحد
ان تضع قسما لفظا للمعنى الذي وضعت له القسمة الاخرى لفظا
والمبحث عليه من واضع واحد التيسيل والتعريف على الصلة لفظا
الوزن بالحد الذي يبينه من الاخر وكذا الجمع والمذكر والمؤنن وعندها
ويكون افراده بخلاف الذمير والمركب فيكون الاشتقاق لا اصل المعنى فيحد
على أصل المعنى المتعارف له ويمكن ان يكون المترادف من متاهل لانه
التركيب من غير المعاني **الفصل الثالث** في الاشتراك في
ملحوظ **القول** المشترك من اللفظ المتصريح بحقيقة من مترادف
او لا من حيث مما ذكره في مترادف بتعدد الحقيقة ومنه يخرج بيان
الاول اما الجواز ومن حيث مما ذكره في مترادف المتعاطي المتساويين
لا من حيث الاختلاف ووجوده دال على جوازه ولا يمكن ان يكون
من القسمة او من القسمة الواحدة ويكون الفاعل الواحد موصوفه
وان استغنى التفسير كافي الاسماء والخصاس واحتجاج النفاة بالادلة
بالفهم على تقديره تنبيه الذي مع القرينة لا اخلل ولان الفاعل الجاهل
موجبه **البعض الثاني** في افتراضه من اللفظ قد يتباين
كالحيض والعلر في البيان والمسلوك وقد يتفقان اما ان يكون

تفاوت

احد ما جاز من الآخر كما يكون المشترك بين العام والخاص ويكون
صفة الآخر عما لا يصدق المسمى به ثم الملاقاة السود على هذا التقيد
وعلى الفارق الموالي ان قصد اللون والاشتراك ان قصد البيت
ومنه يتبع اشتراك اللفظ من عدم الشيء ووجوده لان الفاعل مشترك
في اللفظ بحيث اذا اطلق اللفظ استغنى عنه معنى والكان عينا قبل
هذا لا يتحقق هذا المعنى من لانه لا يفيد الا المترادف من المعنى والاد
وهو معلوم لكل احد ومنه يخرج ان يكون مترادف من اثنين **البعض الثالث**
اعلم انه لا يجوز استعمال اللفظ المشترك في معانيه الا على بدل الجواز
لان ان كان موضوعا للجمع كما هو المفرد فان اراد به الجمع خاصة فهو
استعماله في البعض وان اراد به الجمع والخاصة ان اشترط ان لا
الخاصة يقتضي الاكتمال يمكنه واما اراده الجمع فيقتضي عدم الاكتمال
وان لم يكن موضوعا لذكر ان استعماله في جملة من اللفظ لا يفسد الا لغير
وهو ما لا يخفى ان يكون وان يعطى وعندها يجازي في الشافعي المحكي
اللفظ على غير الحقيقة لم يزل به ان الله ولا يكثر فيكون على الشيء
المترادف ان الله سبحانه من في السموات ولا يخل على البعض حكمهم
محمدا على نحو احتجاج اللفظ عن الافادة والحجج بان المعنى يحد
في القول والجموع المراد بالتحقيق والفايدة موصوفه وهي الملا
على احدها لا يقتضي **البعض الرابع** في انه على خلاف الأصل المراد
بالذات من وضع اللفظ انما هو اعلام السامع لم يزل الحكم قد

يختص

وجها

يتمتع من غير إرادة بالعرض وإنما يحصل الغاية الدائمة عند اتحاد
العرض فانه على قدر تعدده يكون نسبة المعاني إلى اللفظ واحدا فلا
يقتضي حركتها بالعرض فتنفي الغاية ولان الاشتراك بينهما لو تباين
الحاصل سبق ما ادعى الوضع فيه دون غيره فكان لا يحصل الغرض عند
التقاطب **الحجث الخامس** في وقوعه في القرآن ويذكره لبيان ان
وضع بطرس للحض حال الاعتبار من حيث كانت وتعمل لاقول في
احج المانع بان يحجز عن القرينة ما قلن الغرض ويجامع فيكون
القول بان غير فائدة والجبس المنع في المقديتين فان الغرض يحصل في
وبه فها اذا كان القصد لبيان الاحوال والفاقة مع القرينة في
ولما ان يقول بجواز ادعى اشتراكه وضعه قد مر من ان
ويجوز في التحريم حتى يكون الاستعمال **الفصل الرابع** في الحقيقة
المجازية فبعد بلحت **الفصل** الحقيقة فبعد من الحق وهو ثابت
مقابلها بل فان كانت للفاعل في الغاية والا المشبهة والمجاز
من الجواز في المجاز ان حيث تباين فان المراد من الحقيقة اللفظ المستعمل
فيما وضع لفي الغنة التي وقعت المجازية بها والمجاز اللفظ المستعمل
في غير ما وضع له لاجل مناسبتة لما وضع اللفظ له واقسام الحقيقة ثلثة لغوية
والقرينة والتشبيه ويجوز الاولين ظاهر فان منها الشاغل والبيان
واستعملت فيها وهي من الحقيقة والمجاز اصطلاحات لم تقع في اللغة
لما اصطحت فيجب ان اذا اطلقت فمردون غيرها كالفاعل عند

لنحو

عند النحويين والفا من عند الفهماء ثم العرف قد يكون
عاما كالذاتية وخاصا كالفاعل **الاجل الثاني** في الحقيقة الشخصية
ولغنيها اللفظ الذي يقلها الشارع من موضوع اللغوي
الى معنى آخر بحيث اذا اطلقت فهم من يتكلم على صطلها
المفعول اليها كالصلوة الموضوعة في اللغة للدعاء وال
الشارع الى الافعال المحضنة والركوة الموضوعة في اللغة
للمنوع في الشرع للقدس المحج من المال والجمع الموضوع في
اللغة للقصد ونظله الشارع الى المناسل المرادة في
وقطال الشاغل بين الاصولين في ثباتها ونفيها
عن ولا استقصينا الكلام في ذلك في نهاية الوصول
ونقول ههنا ان قصد لنا في عدم ارادة هذه المعاني
شرعا او ثبوت رادها لغة فهو مكابر وان قصدنا
مجازا ان لغوية فهو حق لكنها خاضت شرعية لوجوه
لصحة فيها وانما جعلنا مجازا لان القدر من
يصحها لهذه المعاني وانما قلنا انها لغوية لانها لو
بكن عربية لم يخرج القرآن عن كونها عربيا والثاني باطل
لقوله تعالى بلسان عربي مبين ولقوله انا انزلناه

فإننا عرفنا **الجزء الثالث** نقل عن خلاف الأصل عما كان
ولأن الفهم انما يتم مع عدمه وثبوت الثقة على الوضع الا
وتنسخ وتثبت الوضع الثاني فيكون مرجوحا بالثبوت
الى ما يتوقف على الاول واعلم ان من جملة المقولات
صنيع العقود فان الشارع نقلها من الاخبار الى الاشياء
والا لزم الكذب ومسبوقة كل صيغة باخرى وليس
الجزء الرابع في الفرق بين الحقيقة والمجاز وهو من وجوه
ان ينص اهل اللغة عليه **ج** وجود الخوص **ج** سبق
المعنى الى الفهم دليل الحقيقة وعكس المجاز **د** يخرج منه من
من خواص الحقيقة وثبوتها دليل المجاز **هـ** نقل الكلمة
بما يستحيل نقلها به لغة دليل المجاز مثل واسئل القرية
والا طراد دليل الحقيقة فان العالم الماصدق على كل ذي
علم حقيقة صدق على كل ذي علم بخلاف واسئل القرية
لا مشاع واسئل الجدار ويضعف بان عدم الاطراف قد
يكون للمانع الشرعي مثل الفاضل والخبي أو اللعوق **و**
الابلق في غير القرية **الجزء الخامس** في اقسام المجاز وهو من

الاول

الاول اما ان يقع في المقدرات كالاسد وفي المركبات
كطلع الشمس وهو على اوجهها مثل احباني كالحاوي بطلت
الثاني المجاز يكون بالزيادة او النقصان او النقل **الثاني**
اطلاق السبب على السبب وبالعكس وتسمية الشيء باسمه
وهو المستعار وبضده وبمخرجه وبالعكس وبما يؤول اليه
وبما كان عليه وبما يجاور وبما يحد من مائة وبالمخلق
الجزء السادس لا يشترط فيه النقل للافتقار الى النظر في
العلاقة ولان عارضة اللفظ تابعة لعارضة المعنى والى
لم تحصل المبالغة وللعلم بان الخطاب في الشبهة والعربية
لم يستعملها اللغويون في معانيها مطمحها بان يخرج
الفران عن كونه عربيا وبما مشاع فحله لغز الانساب

محال

ب

بالابن والعكس وبشبكة الصيد والجواب ان ذلك لا يعطى
 مجازات لغوية واستعمالها في معانيها الاجل المناسبت مع
 القارئ الكلي في التخييل مطلقا مع وجود العلاقة واستعمال
 فيما نقلتوه للشرح على غيره **البحث الرابع** الحقيقة لا يمكن
 جاز فطعا والحق العكس ايضا فان المجاز يتوقف على الحق
 اما على الاستعمال فيه فلا وهو حال الوضع قبل الاستعمال للحقيقة
 ولا مجازا وفادع المجاز ما عرفت لفظه او لغو المديح او
 لطلب النظم او التخييل واليد القوية فان مراد اسد البع من
 مراد جمل كاسد او لم يطف الكلام بحصول شوق النفس
 الى طلب الكمال بعد العلم العجالي **البحث الخامس** في وقوع
 في اللغة خلافا لا يبيح الاستعمال لاسد في الشجاع والحار في
 وهو كثير ولا لخلال الغم مع التزني ويقع الصل في الغلظة
 للظاهرة ويدل عليه قوله لم يرد ان يفتق واسال التزني
 سرك ويخري باعقار اسماء ببقاها باء المعترضة ولا
 يلزم اشتقاق اسم الفاعل لغيره كما في انواع الرياح والاسماء
 توقيفية والمرب في القرآن فان المشكاة هندية ومجمل في
 وقسطاس هندية **البحث السادس** في ان خلافا لاسد
 والامحاصل لغا مهمالة الخطاب ولا ينعى بغيره لوجعل على
 لكان حقيقة فيه ولو جعل عليهما لكان حقيقة في الجمع فحينئذ

على الحقيقة والادامه والموقف على وضع سابق ونقل وعقد
والموقف على الاول والى الوجه الوقت في الحقيقة المحيطة
الراجح ويمكن كون القطع حقيقة ويجازيها النسبة الى عين الي
معنى واحد باعتبار معين ومنع باعتبار وضع واحد وتقليد
الحقيقة معناه انهما كلمة اسمها هو المجاز حقيقة عينية لكن
الفصل الثامن في تعارض الاحوال وهو من عشرة اوجه
بين حصة فان مع انقضاء الاشتراك والفعل يكون القطع حقيقة
ومع انقضاء المجازها التعارض يكون المراد تلك الحقيقة ومع انقضاء
التعارض يكون المراد كل تلك الحقيقة ويحصل كمال المقصود فاذا
وقع التعارض بين الاشتراك والمجاز المجاز اولى لكثرة حصوله
القائمة امام القرينة فالمجاز وما يمد بها الحقيقة واعتبرنا
المشترك لعدم الخطأ فان القرينة ان وجدت حملت السامع
مادلت عليه والوقوف وفي المجاز اذا انتفت محمل السامع
ويريد المجاز فيقع في الخطأ والموقف المجاز على الوضع والفعل والعدا
والمشترك على القول وكثرة الاشتقاق في المشترك وفي المجاز
وكثرة الخبر يكثر التباين والمجاز المجاز اكثر **الثاني**
المقبل والمعن الاشتراك بعدد الحقيقة في المشترك وونه
فيحصل التزم **الثالث** الامتياز والحق من الاشتراك لا خصاص
الاجمال في بعض الصنف في الامتياز وهو يترتب في الاشتراك

الرابع التخصيص والحق من الاشتراك لان التخصيص
من المجاز على ما ياتي والمجاز من الاشتراك **الخامس**
المجاز اولى من الفعل لوقف الفعل على اتفاق اهل اللسان عليه
المجاز **السادس** الامتياز اولى من الفعل لانه لا يوجد من المجاز على ما ياتي والمجاز
التخصيص اولى من الفعل لانه لا يوجد من المجاز على ما ياتي والمجاز
اولى من الفعل **الثامن** المجاز والامتياز متساويان لا يحتاج كل
منهما الى قرينة صانعة عن الظاهر **التاسع** التخصيص اولى من
المجاز لانه اذا انتفت القرينة في التخصيص حمل على الجمع وفصل
المراد وبينه بخلاف المجاز **العاشر** التخصيص اولى من الامتياز
لان حيز من المجاز المسما والامتياز **الفصل التاسع في**
تعارض في الوجود ومعناها الحمل المطلق من غير ترتيب خلافا
لما اجماع اللغاة قال ابو علي انتفى التوزيوت والتفويين البين
والكونين على ان الوجود المطلق من غير ترتيب وهو روي
مثل تقابل زيد وعمري والصدق قام زيد وعمري وقبله وبعد من
غير ترتيب ولا تناقض وهو لم يمتدوا بلباب يستجد او توبا
حظة وبالعكس ولما لم يمتدوا عن مبدى السمي ولما وافي
المطغى في الامداد المختلفة والجمع في المنفعة اجمع الامكان
على من قال ومن تصاهدا وبانكار القعابة على بن عباس في
بالعن قبل الحج وقال الله نعم وانما الحج والعمر لله وللمسلم

تفسير

الله تعالى قال استعطفوا ربكم الذين طعنوا بآياتهم على
التقارب لله تعالى وعلى الرأى ثم طعنوا الرب سبحانه في
التي تسمى بغيره فذلك هو الذي لا يخرج وهو الذي لا يخرج
المركب لكن بخلاف العكس والحوار انكارا لثبات الافراد والذات
فانه لا يخرج في المقام والكم على من عاين من اجزاء من اجزاء
وايضاً فان الكلامين جاسين في الخطاب بخلاف الكلامين
فهمهم الجمع استأول في تقديم الجمع وتقديم العن فامر من جاسين
العن مرقع العروبة المستفاد من حلق الجمع الذي لا يخرج من
مطلوبنا والطلاق الثاني ليس بغير الاول وقد علمت بالاول
تمامه ووضع النقط للاسم والى ان الحاجة الى التبريد
فان الحاجة الى الخاص يستلزم الحاجة الى الخاص وقد علمت بالاول
عن التبريد من الخاص وهذا العلم بالمتعبد يجب ان يكون الجمع
اهل للتعبد عليه وقد علمت من الخاص فان الواحد من الله
يشبه الواقع لا شاع لظنفت فيه وسأقي في الظاهر في تحقيق
تزييد في الدار وتعدى في جند ومع الخلق وتما من وهي شجرة
بين ابناء النارية والتبيين والتبين وتزاد ومنها الى
لا تبار النارية ولا اجماع كما قد علمت من جعل النارية تارة
اخرى لانها من صفة الانسانية ثم النارية قد تنقل لخاصة
فيجب جمعها وقد علمت من كالمركب فيجب وجودها ومنها الباقي

فيجئكم

انها في غير المتدنى والاصاف وفي المتدنى والتبيين والتبيين
التقارب لله تعالى وعلى الرأى ثم طعنوا الرب سبحانه في
التي تسمى بغيره فذلك هو الذي لا يخرج وهو الذي لا يخرج
المركب لكن بخلاف العكس والحوار انكارا لثبات الافراد والذات
فانه لا يخرج في المقام والكم على من عاين من اجزاء من اجزاء
وايضاً فان الكلامين جاسين في الخطاب بخلاف الكلامين
فهمهم الجمع استأول في تقديم الجمع وتقديم العن فامر من جاسين
العن مرقع العروبة المستفاد من حلق الجمع الذي لا يخرج من
مطلوبنا والطلاق الثاني ليس بغير الاول وقد علمت بالاول
تمامه ووضع النقط للاسم والى ان الحاجة الى التبريد
فان الحاجة الى الخاص يستلزم الحاجة الى الخاص وقد علمت بالاول
عن التبريد من الخاص وهذا العلم بالمتعبد يجب ان يكون الجمع
اهل للتعبد عليه وقد علمت من الخاص فان الواحد من الله
يشبه الواقع لا شاع لظنفت فيه وسأقي في الظاهر في تحقيق
تزييد في الدار وتعدى في جند ومع الخلق وتما من وهي شجرة
بين ابناء النارية والتبيين والتبين وتزاد ومنها الى
لا تبار النارية ولا اجماع كما قد علمت من جعل النارية تارة
اخرى لانها من صفة الانسانية ثم النارية قد تنقل لخاصة
فيجب جمعها وقد علمت من كالمركب فيجب وجودها ومنها الباقي

العن

الخاص

الخاص

الخاص

الخاص

لأنه ابطال الفعل اذا جازى به وصل بغيره بطلان المفعول ولا يشك في
ان هذا من طبيعة والموقوف على ما هو عليه من حيث لا يدركه فان المفعول
والفعل الصريح يستلزمان الفعل وهذه الاشياء التي ذكرها قد
في محركات القرآن فيثبت المفعول **الفصل الرابع** في خطاب الله تعالى
الحقيقة الشرعية ان وجودها من الحقيقة لا وجودها من الحقيقة
فان اتت الشرعية فالمرغوبة ان عقلت على المفعول في الاستعمال
والا فهو شرطي يستقر في فعله على احد ما الى غيره فان اتت
المرغوبة فالمرغوبة فان يكون فالمرغوبة فان وجودها من حيث لا يدركه
على انما هو من عند الله تعالى بالانتماء الى ما هو عليه من حيث لا يدركه
ان يكون شرطا للمفعول وليس في الوجود الاستعمال اما شرعا كذا في
او عقلا كذا في الخطاب او المركب بان يكون كذا في المصداق كذا في المصداق
على غيرهم الصريح او لا يكون كذا في المصداق كذا في المصداق
لكنكم وقد يتحقق من الخطاب من حكم المفعول كذا في المصداق كذا في المصداق
وهذا في غيرهم وقد يتحقق من المفعول كذا في المصداق كذا في المصداق
الاجماع على شاذ في المصداق كذا في المصداق كذا في المصداق
يتضح من الخطاب على ظاهره فان المصداق كذا في المصداق كذا في المصداق
ان لم يرد في المصداق كذا في المصداق كذا في المصداق كذا في المصداق
والمصداق في المصداق كذا في المصداق كذا في المصداق كذا في المصداق
حقيقة في المصداق كذا في المصداق كذا في المصداق كذا في المصداق

المرغوبة

المصداق

لأنه ابطال الفعل اذا جازى به وصل بغيره بطلان المفعول ولا يشك في
ان هذا من طبيعة والموقوف على ما هو عليه من حيث لا يدركه فان المفعول
والفعل الصريح يستلزمان الفعل وهذه الاشياء التي ذكرها قد
في محركات القرآن فيثبت المفعول **الفصل الرابع** في خطاب الله تعالى
الحقيقة الشرعية ان وجودها من الحقيقة لا وجودها من الحقيقة
فان اتت الشرعية فالمرغوبة ان عقلت على المفعول في الاستعمال
والا فهو شرطي يستقر في فعله على احد ما الى غيره فان اتت
المرغوبة فالمرغوبة فان يكون فالمرغوبة فان وجودها من حيث لا يدركه
على انما هو من عند الله تعالى بالانتماء الى ما هو عليه من حيث لا يدركه
ان يكون شرطا للمفعول وليس في الوجود الاستعمال اما شرعا كذا في
او عقلا كذا في الخطاب او المركب بان يكون كذا في المصداق كذا في المصداق
على غيرهم الصريح او لا يكون كذا في المصداق كذا في المصداق
لكنكم وقد يتحقق من الخطاب من حكم المفعول كذا في المصداق كذا في المصداق
وهذا في غيرهم وقد يتحقق من المفعول كذا في المصداق كذا في المصداق
الاجماع على شاذ في المصداق كذا في المصداق كذا في المصداق
يتضح من الخطاب على ظاهره فان المصداق كذا في المصداق كذا في المصداق
ان لم يرد في المصداق كذا في المصداق كذا في المصداق كذا في المصداق
والمصداق في المصداق كذا في المصداق كذا في المصداق كذا في المصداق
حقيقة في المصداق كذا في المصداق كذا في المصداق كذا في المصداق

الفصل الثاني

الفصل الثالث

فلا يفتقر الى الارادة كغيرها من الالفاظ اجمع ببيان بان
بين الامر والتمديد الازمة والجواب ان مقتضى الطلب محال
حين ولا اثر لارادة الماسوم في تصرفه في نفسه بل لا بد
والا يوضع على الارادة على غير الصفة الدالة عليها كالمسألة
مع الاعاء وقد يعقوب صفة الامر مقام الجبر مثل اذ لم يسمع
ما شئت وبالعكس مثل والى الدائم من ضمن لا شئت كما في الدلالة
على وجود الفعل وكذا الحق مثل لا تنكح المرأة على نفسها **المسألة**
في عدلها الصفة وفيه سلبت **الاولى** فان الامر للجواب صفة
افضل يستعمل في بيان متعده كالايجاب والذنب والامر بانه
التمديد والدماء والاهانة وهي حقيقة في القول وتبين شريك
من الاول والثاني وتبين لصدق الاشتراك لما قولهم ما شئت
فوجد ان امرتك ذم على ترك الجبر عقيب الامر بالا
للجبر لما سمي انهم جرد الترفيع في الاستقام وان اقلهم
لا يركهوت ذمهم على الاشاع عقيب الامر بكونهم في الدين
مخالفة عن امر امرؤ الف الامر بكونهم في الدين مخالفة
التحذير لان التامير الماسوم به عاص والماسوم به حق
ولم يتركه المولى ان اشق على امرتهم بالمراتب نعم الامر مع
التمديد ونفي الامر بان ثبت الشفاعة للذنبين بها في غير
وكنتم ذم العبد وان عد على الجواب احتج من العبد
فمنه انك

الحق

احتجوا باستقامته في الجواب والذنب والاصل عدم اشتراك
والجواز فيكون حقيقة في القدر المشترك والجواب الجواز
الذي لا يخلو وقد بينا **ثاني** الامر لارادة عقيب الخطر
لوجود المقتضى واشتراط ما يخلو عما يقته وهو الاشتغال من الخطر
الاحكام في التمسك وقوله ثم واذا اخلت فاسطاد واما جواز
الفتح الاشارة لهم فاقولوا المشتركين **الحق الثاني** الحق ان
يدل على طلب المصلحة من غير شعور بوجوده ولا تكرار الاستماع
فيها والاشتراك والجواز على خلاف الاعمال ولا سكن ام يكون كل
جواز ما تضمنه لما تضمنه واعتقوله المتدين فيقال انما هو وعاء
من غير تكرار ولا تفتن احتجوا بان النبي يتعفى التكرار فكذلك
والجواب دفع من العتري وبالعرق فان الامتناع ما يمكن تحذير
المسائل اجمع المرتضى على الاشتراك بحسن الاستقام والاستقام
وجاءت بما بين على بطون على اساس في **الحق الثالث** الحق
على شرط او صفة لا يتكرر فيكم بها الامع العلية بحسن اذا
السوق فاستلهم مع عدم اعادة التكرار وكذا العتري
ان دخل الدار ولان التعليق اعم منه بقية في العدة والتكرار
لعمام على ثوبه جزاء به ومع العلة ثبت العموم الجواب
عند وجود العلة **الحق الرابع** الحق ان الامر لا يفتن لعموم
الترجيح لاستقامته في الجواز والاشتراك على خلاف الحق

قد

فيكون موضعها القدر المشترك بينهما ولا يقوله المقتدر بكل منهما
من غير تكرار ولا تنقح لأن المراد من الأمر إدخال المصدر في
وهو شامل للقيدين كما يجب إحقاقه على تارة فيجوز في
ولقولهم ساء رجلا إلى منفر من تركهم فاستحقوا الجزاءات ولا
الماحتران جازا إلى غاية معينة غير معينة وحقير معينة لم يكلف
ما لا يطاق وإن جازوا على من خرج الرعي عن كونه واجبا وإن كان
الرعي ميسره وجب معقوبه البيان والحواسان الجرس حتى الذم
لأنه لا يترك العمل ولأن الأمر هنا للقول بقوله ثم فتعق
إلى المنفر عما مراد المراد ما يقتضيه وليست داوية على الحق بل هي
لا يستند القول من غير ما خرج وأما خبره في غاية يتصلب بها الفن
بالكف عقيب المشكل كما قال تعالى وقت شئت وكفعا إلا
وأنه من المطلق **الخامس** الأمر المعلق بكلمة إن بعد عند
عدم الشك لا ينفي عنه في وجهه ولا يستلزمه في الاستلزام لعدم
العدم خرج من كونه شرطاً والعبار يكون كل شيء شرطاً لكل شيء ولا
يعطى ببيانته سأل من سبب الضرر مع الأمن وافر النوى وقوله
عم والله لا تزدني على السبعين عقيب أن تستغفر لهم سبعين
مرة أحق بأن كان قدام عين منقاسه ولقولهم نعم ولا تكونوا فيكم
على الجفاء إن لم يردت محضاً فإنه لا يقتضي إباحة الأكره مع عدم
إيراد المحقق والجواب أن المشرع أعرض عما لا يبيحه لاسا فرض شرطاً

كان

الضم

والله

والأية إنما يقتضي تحريم الأكره مع إرادة المحقق جفت التحريم عند
الإرادة ولا يلزم من نفي التحريم الإباحة فإن نفي التحريم قد يكون الإباحة
وقد يكون لاستناع الممنوع عنه عقلاً وهو كل منهما قال مع إرادة
الحاصلة من نفي إرادة المحقق بمنع الأكره على الجفاء **السادس**
لأن عدم الوصف لا يقتضي عدم الأمر المعلق به مثلاً كقولهم
السائمة لا سقاء إلا لأن الشك ما المطابقة والضمين فظاهر
الأمر أن إعلان ثبوت المعلق على الوصف يصدق مع ثبوت
الوصف ومع عدمه وصف ولا ينفرد العام الخاص وقولهم في عهد
في قوله على الواحد يحمل عقوبته وعرضه أنه يدل على أن غير الواحد
لا يحمل عقوبته ولا عرضه فمضى على اجتهاده لا أنه يفصل أهل القعة
وقاعدة المحقق ما الاهتمام بالمذكور والسبق بما به الوقي
خطوره في جوهر الله والحاجة السامع والبند السامع
المسكون عنه يحصل له وبني الإحصاء ولأن بيان المسكون عنه
غير واجب ولكنه بالمضوض وبجمله على الأصل كما قال
زكوة في الساعه وحمل المظنق للاشتباه فيه **السابع**
كان الوصف على الزم من نفسه نفي حكم محققا للعللة ولا يصيد
المخصص بالذكر المحقق في الحكم في قوله ثم ولا تصلوا أولادكم
حسبة أعلام ولا في قوله ثم وإن ختم شقاق بينهما فاعبوا لأن

المحض هنا العادة وايضا محض الحكم بوصف في جنس لا يدل
 على تقيدها بالصفة الوصف في غير ذلك **الحكم الثاني** الحكم
 المقيد بالعادة يدل على مخالفة ما بعد العادة لانه ان معنى صوموا
 الى الليل صوموا صوما اخره الليل فلو وجب بعدها لم يكن صوما
 اما مفهوم اللقب فليس محجة عند الأكثر والأكثر الكفر من قولها
ويده موجود وعليه رسول الله ومفهوم المحرمة مثل صوم
 زيد والعالم بكر والأكثر الإخبار بالاحص من الأعم وأذا كان
 العدد على عدم الحكم كان الزائد عليه على الاستمالة على المحل
 يلزم من انضاف الناقص باثر انصاف الزائد به فان وجوب
 ركعتي الصبح لا يقتضي وجوب الثلثة **وأما** الأربع لا يقتضي
 اربعة الواجب واذ اربع عدد لزوم اربعة الناقص ان وجوب
 كما بانه محض عند اربعة اربعة وان لم يدخل المحل كالحكم
 بالثابتين لان الحكم شهادة الواحد لا يدخل تحت الحكم بالثابتين
 واذ لم عدد فقد يكون محرم الأقل والى مثل محرم سعال أكثر
 أكثر المحرم محرم الأقل منه أولى وقد لا يكون فان محرم حلق الرأس
 من مائة لا يثبت محرم المائة قطره كن يخلق الحكم على عدد لا يقتضي
 عا حده **الحكم الثالث** ان كل كلامه دخل في ان شاوله وكذا لو
 نقل امرجه بلام نفسه والاملا ويمكن ان يقول الانسان لنفسه

فما

افضل وبريد افضل لكنه لا يبرأ لان الاستغفار معصية ولا يحسن ايضا لان فائدة الأكل
 الاسرار ان تخالفنا ونقتادها كان الثاني ناسخا والاصح معا
 تملكه فان كان هناك عطف تفسيرا والاحتمال ان نسخ التفسير
 فذلك كالتفسير وشرا كما كالتفسير او عاده كسقي الماء وجعل على الماء
 ان كان الماء معناه بلان المبرد ولا فالا فاقرب التفسير مثل غسل
 ركعتين مثل ركعتين لوجوب الاول بالامر الاول وفائدة
 القاسم والى من فائدة ان يكون كذا الركبان الشك في معنى اللفظ
 لاحتمال كون الام لا تعرف الطبيعة كما يحتمل تعريف المبرور
 اللفظ يقتضي تفسيرا فلا عار منه **الفصل الثالث** في
 الوجوب وفيه ما بحث **الاول** في الوجوب المحرم ولا يجب
 في وقوعه كخصال الكفارة واختلف في تقديره فقتل الجميع واجب
 ويقتضي بطلان بعض وقيل الواجب واحد التعيين وقيل لا
 عند الله ثم وعين عين عندنا والمحق ان كل واحد منهما واجب
 فيعرف معنى انه لا يجب فعل الجميع ولا يجوز الاعتداء بالجميع واما فاعلم
 واجبا بالاصالة لا بد لا استبعاد في ان يقول ليس بعدد اربعة
 على ذلك احد هذين بحيث لا يعمل تركهما ولا اجمعا على ذلك انما
 شئت فاضل ولا يسكن ذلك في وجوب الجميع والاعصية بركة
 ولا اجاب واحصين عند الله لا نعم يعلم الاشياء على هي
 عليه والتقدير ان الواجب لم يمتنع في احدها غنا والتمسك بالاجتناب
 واحده لا يمتنع ان قصد ما قلناه مع والابطال لان التفسير فيان كان

افضل وبريد افضل لكنه لا يبرأ لان الاستغفار معصية ولا يحسن ايضا لان فائدة الأكل
 الاعلام ولا فائدة في
 اعلام الرجل نفسه
 ما في قلبه

من الواجب فندفع فيما عرفت وهو يجوز ترك الواجب والالتزام
 بحسن والتقدم بغيره من جهة الحق الخالف بان المكلف اذا فعل الخير
 سقط الفرض بركان واجبا وان سقط واحد لا يصير كالآخر
 مستند الى المطلق من حيث وان سقط كل واحد لم يبق الا
 على حمله واحد فحين ما عداه وهو ان سقطت ففوت اجرة الا
 بان عمل الجواب ان كان الجواب لم يرد فيه وان كان يتبين ان
 في المطلق وهو حال فحين المتبقي وليس عندنا من هذا قدره
 عمل الجواب الحيز كل واحد والخطا نذا من احوال الخيارات
الترتيب يعني الامور المتتبعين على الترتيب وعلى اليد لا ما يقع
 الجمع ككل المباح والميتة وان وقع من كثر من اوجع الواجب كالوقت
 والشيء **المعاش** في الموضع سواء الوقت للشيء المسمى
 بالاجتماع وهو متصور من الاعلى اربعة القسما ويكون الوقت
 واقع لعدم استحقاق اليجاب الفعلي في زمانه ففوت اجرة الواجب
 بالتمتع في ذلك الوقت ويجوز ان يقع على كل من سنة فاذ تيقن
 متين وهو عتد ظاهر في الصلوة وما وقته العزم بتحقيق الاجرة
 كما يقع بغير الاشاعة والآخر ولا حيلة في الحزم الذي هو
 كذا بما ليد السيد المرتضى والحياء بان لاندان صاوي الاصل في جميع
 الامور المتتبعين سقط التكليف بالامور لا بد لا يندفع
 الوسط لم يخالفه البذل البذل والالتزام سقط في الدنيا

مستتر في قوله
 كذا في قوله

كذا في قوله
 كذا في قوله

الامر دل على الصلوة خاصة واجبا البذل بغيره بل تكلف
 بالاطلاق الخ الخالف بان الصلوة يجوز تركها في وقت
 فلا تكون واجبة واجاب المرتضى بان الفاضل بينهما
 العزم والحياء وجوب العزم من احكام الايمان وان
 هذا الواجب الى الواجب الجبر وكما لا يفسد الوجوب عند
 يجوز تركه الى الاحوال وهو كل فعل يعلق عزمه الشارع
 في الواجب على الكفاية وهو كل فعل كالمجاهد وهو واجب
 لانه مباشر معين وهو واقع كالمجاهد وهو واجب
 ويحفظ بفعل البعض الاستحباب اجمع الدم والعياب لوزن
 ولا استبعاد في امكان الواجب بفعل العزم والمكلف
 على الظن فان ثبت طائفة قيام غيرها بسقط عنها ولو
 ثبت كل طائفة ذلك سقط عن الجميع ولو ثبت كل طائفة
 عدم الوقوع وجب على كل طائفة **الاجابة** ما لا يتم الواجب
 الا به وكان مقدورا واجبا وحصل الفرض بها السبب
 الواجب لزم تكليفه لا لاطلاق اذ خرج الواجب عن
 واجبا والالتزام بغيره فالقدم مثله بان الشرطية
 لغيره ترك الشرطان وجب الفعل لزم الاول والا الثاني
 احكاما في البذل ان السبب عند وجود السبب والحياء عند
 الشرط واذ اجاز الزل عند حصول الشرط جاز التكليف
 المسبب عند وجوده عند السبب فانه يكون واجبا

الثالث

لا يقع التكليف به وجوباً خارجاً عن محل النزاع **وقد** انبأ
 أصحاب الصلوة من عند إنشاء الصلوة والمؤمنين وأما
 كتاب المشقة بالافتقار ولو لم يكن لطلاق وقتها صحة
 اجتمعت جميعها **والأجوبة** لأن الموجود ما لم يصلح
 التام في الطلاق **والأجوبة** على الأقل ليس بواجب كالتصية
 الطائفة بمجاوزة تركه وصوم أول جزء من الليل وجب
 لا بالأصل وبطلان الصلوة في المار بالمضيق لأن الأمر
 بالصلوة المحضة أمر بغيرها التي أمر من قبلها الكون
أجمع الخالف أن المأمور به بالصلوة هو المهيء له
 فغاب المخلوق كما في الصلوة في الامكنة المكروهة والمحو
 التي عن الامكنة المكروهة هي عن وصف منفصل عن
 كفاية الأهل في المعطن **والتميز** في الوادي مع
 المارة في الكاذه وشبهها **الاجابة** لا ريب في تسليم أي
 عن الصلوة العام لأنه للوجوب لا يتحقق إلا بالتميز من الزمان
 أما الصلوة الوجوب فلازم بالعرض وما يجوز تركه لا يكون
 واجباً وقول الكافي بوجوب المباح بعيد وكونه تركه بغير
 لغيره صاهبه وقول بعض الفقهاء بوجوب الصوم على كل
 والمرهون والمافر خطاء فان جواز الترك ينافي الوجوب
 واجبات القضاء لوجود سبب الوجوب **الاجابة** انما
 الوجوب بغير الجواز لأن الغرض للجواز وهو الأمر بوجوده

هو التام **الاجابة** ان يكون معارضاً لأن دفع الموكب لا يسلم دفع جميع لقائه **الاجابة**
 السيد وهو ما جازته الأصول كما في المذهب أو عدمه كما في الآخر
 فلا يفتي بغيرها الجواب ان النافع دفع احد الطرفين في كل
الفصل الرابع في المأمور به في سائر **القول** يستحق
 ما لا يطابق لا ينفذ والقد تم من عنا حجة الاشاعة بان الكا
 سكت بالادمان وهو منع سائر ما لا خلافه معلوم لعدم طوعاً
 وقهره لم يمتد إلى علم الله جلالاً وإكماً بما قد انبأ من الافعال يستند
 إلى الله تعالى والائتمار التوجه من غير مرجع ولاه كلفاً **الاجابة**
 وهو التقدير بجميع طاعة الله تعالى ومن جملة التام من فقد
 كلف بالتميز من الضمان لأن التكليف ان يبعد حال الاستحسان
 يتبع مد الفل ان التكليف بما لا يطابق وكذا ان يكون
 لوجوب الرجوع واستماع الموجه فالتكليف بغيرها يستلزم
 والجواب ان من العلم في العلم لأن شرطه المطابقة والتام
 لا حق وهو لا يشر في الاستكان الشا في الشيء من شرط التكليف
 مع هذا التام لم يفتقره والقادر يرجع لعدم قدرته
 وبما يفتقر من التكليف بالصدق من حيث صدق الخبر
 من التوجه لا ينافي الامر بالإيمان لأن هذه الحقيقة وتكليف
 الصديق في الاشارة عن التكليف بالإيمان بغيره قد انبأ
 حال التام والتكليف ثابت حال الاستقاء باقتناع العقل في

من الجواز بالمعنى العام
 من الجواز بالمعنى العام
 لا يوجد إلا بأحد

في ان الحال وهو في حصة من عالمه لا يختص بالاشياء من
المسبوبة باهته **الفصل الثاني** الامر بغيره في الشرع لا يتوقف
على الايمان لا دعاء في داخله كما في قوله في المسبوبات
مقرر اوله لم يثبت من المسلمين الايمان فيقول في قوله اما قد
راجع الى ما تقدم وكذا في قوله صدق والحق ولكن كذب وتبع
و قد على ترك الجحيم وادخله تحت الحق وكذا الامر بغيره اما قد
عليه فاما حاله لا تكفر او يرد ولا يلحق الاشارة على ما شرح وكذا في
الصدق عليه والحق بالحق من عدم القدرة ولا مكان صدورها
مع تقدم الايمان كالصحة على الحدوث وبيد المراد بالرجوع هنا
المعاتب على ما في الآخرة كما يذهب على ترك الايمان **الفصل الثالث**
الامر بغيره في الآخرة على من من جملة المكلف من هذه مع الاشارة
بالمأمور به على جهة والاكتفاء بالحق في قوله لم يثبت
بالاطراف او يترجم فلا يكون الملق به تمام ما كتب به ولا تارة اخرى
بالحق الى المصداق في الرجوع تحت المطلوب والاداء قضاء الدين
احق من وجوب تمام الحج القاسد والجواب انه يجب بالحق على الايمان
وغيره من الجنب الى الامر الاول لا يتم بانتهى على جهة **الفصل الرابع**
تدوير الامر لا يقتضي العفو ولا الرضا فان كان مطلقا لم يقبل
في اول الوقت است الاكتفاء لم يخرج من الكيف لعدم تعرضه لوقت

تخرجه ان كان مقيدا بوقت ولم يقبل فيه لم يثبت في المطلق لا يقتضي وجوب
القضاء لان ما عدا ذلك الوقت ثم يخرج الامر بغيره ولا اشارة
تلايد الى على وجوب اتمامه فيها بدلان الامر بغيره لا يقتضي القضاء
تأخر لا يقتضي **الفصل الخامس** الامر بالحق ليس من اجزائها معين وانما
وجوبه بدلان الجزاءات ثم انما يثبت وجوب احدها لا يستلزم لان
لا يتم الامر والامر بالحق ليس من اجزائها لثبوت الحق اعترافه من عدم الجواب
جهم انما سبغ **الفصل السادس** المذهب ليس من اجزائها لان الامر بالحق
وهو يثبت في المذهب ثم يثبت والاداء ليس كلفا الاستاء الطلب
فيه ولا يقع المكلف الا بفعل والمطلوب في الحق كماله في الفعل
والسلبية لا وجوبه واجب فلا يقع المكلف بغيره الاشارة **الفصل الخامس**
الفصل السابع في المأمور به فيه مباحث **الفصل الاول** المأمور به ليس من اجزائها
غير المأمور به في ذاته ثم يخرج عنه واجبه الاشارة الى المكلف
بالشرع امر المرسل به والمكلف بالشرع استاء المكلف في المرسل
في المرسل الجنب ان كل ما في الحق لا يتم العبرة بغيره في قوله
هذا الجنب المأمور به فلا يلزم منه هذا **الفصل الثاني** المأمور به في الكيف
فانما في امره ما هو له من غير العلم عن ثلاث ولان الفعل شرعي
في العلم في الكيف بهما عدم كلفه بالاطراف احق بان الامر بغيره
ان يوجه على المأمور به ان يحصل له بالاصل والاشياء المطلوب سبغها
معرفة الامر قبل معرفة الامر ولان الامر بغيره على الجنب والحق

لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى او بغير اذنين واعقلوا
لا بالامر والنجاسات الغريبة لا تسلموا المصوب على الخمر ولا تسلموا
بابا لاسباب والمرايا لا تقبلوا **الحديث** كيف يكون في الحج
غيره كدر يجب على المأمور ان يقيم الفعل على وجه الطاعة فلو لم
ويأمره الا بعدد والحدود ومن لم يفرقه اما الاحمال بالانثاء
ويخرج عن شئان النظر الا انما يعرف الوجوب واما القاعة
والامر المشروط ان اعلم الامر عدم المشقة المستمرة على نفسه لا من
عند نفسه بقاءه كما في العلم من استعمال امر والامر كمن كان
لا يطابق ويخرج من الاستقامة على طين النفس على الشغل بها
وقد يكون المشقة لطفا في القدرة وما في الدنيا بان يفسد النفس
والامر في ذلك ان الامر قد يحسن لمصلحة تتأخر من نفس الامر كمن
المأمور به ولا يحسن لمصلحة تتأخر منها ويترفع على ذلك كمن
على من افطر ثم حصل المستطمن الاعمال في الحيف والنجس والامر
والخلاف في جواز الكليفت مع جواز الامر بفتح الشك **الحديث**
الربيع الامر يتعلق بالكليفت والكليفت للفعل اما الكليفت فيشترط
في حسن الامر من تمكن البدن من المأمور به بخلاف القدر من الامور
والعلوم وهن لها كون الفعل مما يتحقق به التراب بان يكون
او قد با وكذا التراب على ذلك الفعل صحيحا وعلما انه مستند
وان يقصد تعالى بذلك ان يعا الى المشاقب حتى يكون متروكا

تدبر في الكليفت المتروك في الشافعي وانما يتم بما تقدم واما الكليفت فيشترط
تمكن من اتيان الفعل على الوجه المطلوب مستقانا كان ما يتروك عليه
من فعله يتم وجب فعله كالتدبر والمعلول وان كان من القدر كما لا ريب
والكراهة لم يجب عليه ثم ضلها وان كان جامع استناد الى القدر ثم
الى الجسد كمن من العلوم والالاستحسان ان يفعله ثم وان لم يفرقه
واما الفعل فيشترط ان لا يكون من الكليفت ان لا يترافعه من الامر
فقد منه فانه يخرج عن المشقة ويجوز منه على وجه القدر وان لم
حسنا ان يكون له منه ثم انه على حسنا ان يكون فذا او فلا ويشترط
في الواجب ان لا يحصل وجه يستغنى وجوبا اذا لا وجه لوجوبه
ايضا ويخرج عن كونه من البيع وقسح الحسن ولهذا الواجب
كقوله في علمه في قوله لك واجبا واما الامر فيشترط تقدمه على وقت
الفعل بحيث يتم الغرض في الامر بذلك استقام من دلالة على وجوب
الفعل وترتيب فيه وبعث عليه ونهرا على ذلك من القدر
فمنه من مصلحة تزياد وهو يشترط فيمكن المأمور من الفعل وان لم يفرقه
من حسن الامر المتقدم الى حين الفعل الحق حده ان القدر في القدر
ليست المكلفين فيجعل امر المأمور ان اعلم الله ثم انه مستغنى حال القدر
الفصل الثاني في الملق وفيه ما ساحت **الدول** التي تستحقها
كلها في الامر لم يتم واما ما تم عليه فانه متم لوجوب الامور
التي لا مد الى الكراهة لان قول الطبيب لا تأكل وقول السيد لا
الهم لا يستغنى ويصح فقيد به بالتوام وعنه من غير كونه مستغنى

كمن يحسن ان يفرق بينهما

فرد فرد وما حسن الاستئناس. فلو كان للخصم ولو لم يكن كل ما كان
 تام كل انسان طامع كل انسان الداء على الخبز ولا تم اذا عجزوا
 عن العوم انما يرون الصبغة وكذا جميع وانكروا الميتة فيقول الميتة
 الجحرية ويتغير الجحر على الحق ليسد جسم الله على الاستئناس
 حسن الاستئناس والاستئناس ووجه الاستئناس يد على عوم
 عوم والجواب الاستئناس قد يوجد مع الجواب على الاستئناس على
 الحقيقة والاستئناس قد يحسن الاستئناس في كل ما كان في الحقيقة
 الحقيقة وما الجواب **الاستئناس** في حال الحقيقة في حال الحقيقة
 المذهب بل في الحقيقة على الحقيقة في عدم ولا تارة كذا الحقيقة
 المذهب وعدم ما كذا الجمع وعدم وجهه وقوامه على الحقيقة
 الدمهم البين والدينار المصغر بها زلدم الطراد على قوله
 الانسان لم ينجس من الاذن استقر وجهه الحق المتكلم ليس له الحق
 له ايضا لصدق ما في مجال الحقيقة ما ربه ووجهه التفسير
 وقال الجمع لصدق الحقيقة من صيغة الجمع والتفسير واستماع
 احدهما بما يدل على الحق واختلافه في القمار اجمع المتأخرين
 استقر بقرينة ذلككم شاهدية اناسكم استقرت فان كان
 لاحقة وبقرينة الانسان فانما جاعلة والجواب انما جاعلة
 الى الداعل وهو الحكم المستقر وما القضا كان والاستئناس على
 وجهه في تحجب الاختيار مستند من السنة والامانة في الآية

ليس

والمعنى

والحدوث المراد به انك فنيته الجاهلة ومنه انك لا تستقر على
 العوم انك فني فقول على كذا فني وقول اسر العوم لان فني الاستئناس
 من فني من كل الجوارق فنيته ولا ولا لتمام على الجاهل المحقق
 ان الذي فنيه الاثبات فان جعلنا الاستئناس عا على لا يصدق على
 الشان الاستئناس وما من كل الجوارق كان فنيته فنيته لا يكون
 عا على ان جعلنا الاستئناس صادقا على الشان واعتبارها وما فني
 اسر ما لم يكن عا ما فيكون صليده عا وما فنيته في الاثبات للمعنى
 لصدق القضا على المتأخرين بالمعنى لصدق القضا على المتأخرين
 عنها وقيل بالمعنى والدم بعد ومطلبا اذا الميراث فنيته والآخر
 السابق فنيته على العرف **وهذا الخطأ** للصدور الرسول على
 انما البين ليس العوم الا في دليل القمار على انه من موقع لقاس فنيته
 انما البين ليس العوم الا في دليل القمار على انه من موقع لقاس فنيته
 العمل بغيره من الجاهل والجواب اذا عرفت ارادة الجمع فنيته
 قضا للمعنى **وهذا** اللفظ للمعنى خطأ بسا لذكره مع معقول لا
 لواجب لا يتناول لطلالة الاثبات على السليمن وفعلوا في الجاهل
 فذا ان الجمع كذا الواحد وهو لذكر الجاهل على هل الله على تليق
 التكميل لواجب الجاهل الجواب لغير جعل السماع **وهذا** المتعلق على
 وما ياد به اللفظ الكلام الا بافتراضه لغير العا على لاجل ان جعل

حزبت حكيم الميته ووجوه الامتاعات مستددة ولا يمكن انصار
لما من زاده لانه لا يصل الى على في الامتاد وعلما من ان
انصار البعض ليس على فاما ان يصير جميع الامتاعات في المثلين
الاول **وهنا** من لا اكل عام في جميع الماكول يتبين ان الخصم من الامتاعات
لانه في جميع الامتاعات لا يثبت الاكل في الامتاعات ومن حق ان اكل عام
ان المتيقن الماهية من حيث هي والتمثيل في الخصم مستددة والماهية من
حيث هي لا يكون مستددة بل هو باب الماهية في الامتاعات والمطابق لها
وهنا من لا يستفاد في حكم الامتاعات في الامتاعات في الامتاعات
كقوله لا يثبت لان اكل عام في جميع الماكول يتبين ان الخصم من الامتاعات
والتمثيل وفيه نظر لان اكل عام في جميع الماكول يتبين ان الخصم من الامتاعات
العام لا يتحقق العموم لانه لا يثبت على الجميع الصادق في المقاص والمقام
والمطابقات يتبين مع قوله وهو ان اكل عام في جميع الماكول يتبين ان الخصم من الامتاعات
وهنا الخطاب بالصحة لانه لا يثبت على الجميع في الامتاعات في الامتاعات
في عصر عليه السلام وانما ما لا من عدم الامتاعات في الامتاعات في الامتاعات
على السلام يتبين خطاب المبدء **وهنا** في الامتاعات في الامتاعات في الامتاعات
عن مع العموم لا يثبت العموم في الامتاعات في الامتاعات في الامتاعات
وكذا سمع من قوله فيصير بالشفقة لانه لا يثبت على الجميع في الامتاعات
خاص وكذا قوله كان يجمع بين الصلوتين في السفر لانه لا يثبت على الجميع

على تقدم الفصل اما وانه فلا يقل بعد العموم لانه المتعارف
من قولنا كان فلا يصح على الليل وتولد على على السلام بعد المتعارف
الاستدلال على بعد استلثين الاصل ولا يصح في المثلين
على عانه وقوله على في اكل عام لا يثبت على الجميع في الامتاعات في الامتاعات
واحدة فان كان في الامتاعات في الامتاعات في الامتاعات في الامتاعات
المعروف وهو عام فيصير والتمثيل في الامتاعات في الامتاعات في الامتاعات
من اكل عام في الامتاعات في الامتاعات في الامتاعات في الامتاعات
لما من زاده لانه لا يصل الى على في الامتاعات في الامتاعات في الامتاعات
باعتبار ما كان في الخصم في الامتاعات في الامتاعات في الامتاعات
ان شيئا ولا وهو جيل في الامتاعات في الامتاعات في الامتاعات في الامتاعات
والتمثيل والماهية والصحة وعنه وانما يتبين في الامتاعات في الامتاعات في الامتاعات
استفاد الصفة في عموم الماهية في الامتاعات في الامتاعات في الامتاعات
من العام في الامتاعات في الامتاعات في الامتاعات في الامتاعات في الامتاعات
الى الامتاعات في الامتاعات في الامتاعات في الامتاعات في الامتاعات في الامتاعات
واجب الماهية في الامتاعات في الامتاعات في الامتاعات في الامتاعات في الامتاعات
لانه من الامتاعات في الامتاعات في الامتاعات في الامتاعات في الامتاعات في الامتاعات
تليق بالمنع من عدم الامتاعات في الامتاعات في الامتاعات في الامتاعات في الامتاعات
ليس بامان لا يصير من بعض الامتاعات في الامتاعات في الامتاعات في الامتاعات في الامتاعات
في البعض بل يجمع من عدم الفصل في الامتاعات في الامتاعات في الامتاعات في الامتاعات

وعند المتيقن اخراج ما صح ان
تمأ وله وهو جيل في الامتاعات في الامتاعات في الامتاعات في الامتاعات

الحمد لله

على قدم

صفة كالحاجه ثم من قبله ثم الله تعالى كل قول ان القصة من
 باسما حلقه لانه انظر كالحاجه العبيد المحزون من النسخ
 بان المحققين على اناس على اسما الفصحى والجواب بان الفصحى
 وبطلان القياس على اناس على اسما الفصحى مستحق عندنا **الاول**
 يجوز تخصيص الكتاب بالكتاب او في قوله ثم والمطابق
 مع قوله والاول الاحمال في قوله ثم ولا تكون المشركات
 من الذين اوتوا الكتاب ولا سحره العمل بها او اما ان
 الحق فيمن العمل في غير ميرة الخاص بحيث الظاهر في قوله
 فليس فلا يحصل التخصيص لا في قوله والجواب في قوله
 لكل شيء لان كل شيء لا يختص به المستبعد ولا اشتباه مع
 التخصيص **الثاني** يجوز تخصيص التواتر بمثلها التخصيص
 قياسا على التواتر في قوله ثم من بعد قوله
 لقوله تعالى في كل شيء والقرآن بها التخصيص بوجه قوله في قوله
 الجاهل بهم المحسن ويخصها بالاجماع التخصيص ايضا لا يرتفع
 على ان البعد لا يرتفع ولا يجوز تخصيصها بها لان وقصر
 خطأ **الثالث** يجوز تخصيص الكتاب بولائه التواتر بمثلها
 ان شأوه حكم الخطاب في حقه ثم ان قوله ثم ثبت وجوب القام
 اما عطفا او في قوله لانه كان تخصيصا في حق الله لانه كان التخصيص
 انما هو لئلا مع دليل القام وان انحصر شأوه التواتر كان التخصيص
 دليل القام في تخصيصه في حق القام انما انما في القام عام والجواب

الاول

الدليل على التخصيص **الرابع** لو قيل ان المحققين مع ما
 العام ولم يترك على ان محققا فان ثبت ان حقه في الواحد
 على الجميع كان ذلك التخصيصا لجميع **الجواب** يجوز
 الكتاب بجمله الواحد لانه لا بد من ولا يجوز تخصيصها ولا العمل
 بل هو عام في التخصيص جميعا من الدليلين وقد وقع كالتخصيص
 والحال انهم يقولون لا نسخ المراد على قوله لانه كان التواتر
 بقوله لا يرتفع الكتاب في السلم واليه المرفوع من ذلك لان
 الواحد ليس بمحتمل كيف يدعى من القرآن وبما يجاب به وقوله
 في غيره لان العام يقتضي الجواب ان منقطع وقوله لانه كان
 الواحد بالعكس فلهذا **الجواب** القياس عندنا ليس بمحتمل
 فان يكون تخصيصا نعم ان من غير على العلة فالانحصار في التخصيص
 وح يجوز ان يكون تخصيصا التخصيص والجواب ان الله تعالى في قوله
 بالمسبب قياسا على التواتر كما ان قوله في قوله التخصيص
 حيث لا يحد بلان وقد تعارضوا فلا يجوز استقامتها ولا العمل بها
 وذلك لانهم فيمن العمل بها وانما يصح مع التخصيص وكذا في قوله
 شلق بقوله التخصيص في قوله في التخصيص كما ان قوله التخصيص
 فلهذا **الخامس** انما هو عام المتأخران ان انما كان التخصيص
 محصيا لانه ولا لانه ولان في جميعا بين الاول وكذا ان التخصيص
 بل هو من وقت العمل العام انما هو انما هو انما هو انما هو

احمل

تفتيح
 كان قسما
 كان ذلك

الفصل الخامس

يرتفع والمرقعة بوقت ومو لا قرب بالجزء الى ضرب الرجل الا
انما على ان كان رجل الرجل على الذين يبيع عليه الاستبراء والهم في
مجازا رجل على العود متفق المجازية في الاستبراء ان يصير يقدرون الا
ان يستدعي بعضهم بانه والكفاية في الاستبراء بحسب وجهها الى المذنب
المستدعي ابع لا ينفذ ولا يصاحبه من الجاهل ان وجب الرقعة **الفصل السادس**
في المطلق والتمتع ان الحكماء قد اختلفوا في كون الرقعة واجبة ام قبيحة
وقد اختلفوا في صحة المطلق على المبتدع بعد ما يدل على وجوب التمتع
على الاستبراء مما ذكر وان اختلف لم يجب ان كان التمتع على
بقا المطلق على الحلافة واجتراح بعض الشريعة على التمتع لفظا
بان القرآن كما كلف الواحد والباقي على الشهادتين لان
بالجموع عدم التماثل في الحقيقة في الشهادة بالعدالة في كل الصلوات
لان التمسك في المطلق ومنع الحقيقة منه بالباقي من انفسهم في كل
انما يقع لان الاطلاق يقتضي الحقيقة فيصير لان المطلق لا يدل على الا
المستدعي الخامس في الرجل يبيع وفيه فصل **القول في الموضع**
سأبحث **القول** الاجال قد يكون في الموضع اما حال استعماله
مستعمله كما يستعمل المحلل لما فيه والمتعلق المحلل لكل من يبيع
عند الامر بملها مثل ما في اقصاء خصاده او حال استعماله
بغيره ومنه كماله المخصص للجل مثل ما في اكله ما هو له من حصن
حيث يتد بالاحسان المحلل ومثل ما في اكله لكم بيمينه الا انما الذي

عليكم مثل اكله الشريك ثم يقولوا لرسول المراد البعض وهذا
مستلزم لا في موضوعه ولا في بعبه كما لا سيما بالشرعية والمجازية
قد يكون في المفضل اذا وقع لا يدل على الجهد **الفصل الثاني** في الرجل
جائز في المحلقة ويبيع كاديات المستدعي لا يبيع المبيع بان التمتع
والا لزم البعث فان ذكره بعد بيان الجاهل بغير فائدة والا لزم التكليف
بالجل والجلوب المنع من الملائمة لا وان كان كان يعاروب الا ان
القبض والممنع من ان لا يتحقق انما ان المقول لم يعلق خفيته
وهي الاستعداد للاستبراء بالجل لبيان يحصل لثواب **الفصل الثالث**
الجل والجلوب المضافان الى الادعيان ليس بجلين ثم يحرم الاكل في
حرمت عليكم ليستة والوطى في حرمت عليكم اكلها كمن يبيع
ستلها غير متد ومنه قد من اكلها ولا اخفاس ويجوز المبيع من
الاخفاس واية المبيع ليست بجل لان المبيع ان كانت للتبشير في الجملة
والا وجب الاستبراء بحيث لا ينفذ لاجل الجمع والمصنف
الاجال وقد تقدم جواب ولا اجال في المثل المتي اذا قرب مجازي
الحقيقة المستلزمة التي جمع الصفات في العشرة الشاركة في العود والدة
المطابقة هنا وان استت لازل ما نقاد د لالة الا لتمام لان النسخة
بعد استقران الدلالة كما لتمام فاذ النسخة في بعض الموضع في
نفي الجاهل في مذهبها تحت الادارة واجبة ان يبعد التمتع بيمينه
موجود ولا بد من بعض يتصرف في النسخة ولا تخصيص لبعض الصفات

[illegible]

وقل يا صفيح البيان من
وقت الحاجة

五

وضع اليخين من تخيير الى وقت الحاجة في كل خطاب له فها هو
 ما رآه من غير من الخصم والجاهل والمنصف وبين الذكور والذكور والذكور
 وضع في كل الساعات والاشهر والاعين في كل الساعات
 الحاجة من الخصم والجاهل والمنصف والذكور والذكور والذكور
 من الخطاب فكل من عدم الاشارة والجاهل فكل من عدم الحاجة
 بغير هذا فكل من عدم الاشارة والجاهل فكل من عدم الحاجة
 لغير هذا فكل من عدم الاشارة والجاهل فكل من عدم الحاجة
 لما لا يوصل الى ان الزعمي لما لا يوصل الى ان الزعمي لما لا يوصل
 قد عرفت للمذموم والمجيب وانما هو من الخصم ليس قبل الفعل
 اجماعا ولا ذلك فكل من عدم الاشارة والجاهل فكل من عدم الحاجة
 والجاهل الذي لا يوصل الى ان الزعمي لما لا يوصل الى ان الزعمي لما لا يوصل
 في الشبهة ومن الثاني في فتوى التفسير الى ان وقت الحاجة في
 ثلثات من الرابع من الساعات والاشهر والاعين في كل الساعات
 ومن الخامس ان الكفاية في الموت وبطلان الحاجة **تفسير** في كل الساعات
 المرفق احسن البقي الى وقت الحاجة لكان اقناعا للمصلح والجاهل
 والاسرار في الاستغنى التورع والعدم لانصاف المصلح الى ان
 عرفنا **تفسير** في كل من عدم الحاجة لكان اقناعا للمصلح والجاهل
 ويكون كفاية في طلب الخاص وان يجرى عمل ولا اعمل بل طاهر
 لان من العلم المثلث والعدم ليسوا منهم ستة اهل الكتاب

مشروط بالسلامة وهو ثابت عند كل
عامل ونحن نكفي هنا باعتبار داعم
الكلية

الكاتب

حين يجرى اصراع العام المحقق بالمثل وان انصرف الى غير ما
الغليل والوعلى بالشيء اخر، بالمثل ونساعن انما لا يجرى الا بالمثل
عن المحقق في انظار الارض والخراب لا اعزاء معطن المحقق في
اليقين بالعموم وطعن الاستعراق كاف في الاحتجاج والعمل بالمثل
هذا لا يجوز العمل بالمثل قبل البحث عن المحقق بل **القول الثاني** كل
من وجد ان قد تم انما لم يخطأ وجب بيان انما كان من عمل كماله
في الصلوة ولا كذلك كما لم يكن بغيره كماله في غيره وفيه سقيا
لا يريد انما لم يخطأ عليه بانه لم يقدروا منه العمل كما لم يقدروا
انكبت ما بينه المتق **القول الثالث** في الظاهر الما لم يقدروا
منه بغيره ومن الما لم يقدروا منه في البعد في الحقيقه في
لان يخلو ان قد سلم على عشر اسكت سرها وفارق سائرهم باثبات
الكلام او اسكت المقدسات فترى عهدن بالاسلام والاعين في
قوله لم يجرى في الدين في الاسلام على الاحتجاج اسكت انما كانت
فانه اثنى الفين من عشر فليس في شفاطعام ستمين باثباتهم في
في دفع الحاحية من ستمين من واحد ستمين وما لا يمكن عقد فضل
وحصول سقيا الدعوى فيهم وليس يبدى حمل انما في ذكره على ان
لان سياتي الآية الرية على انهم في المظنون من غيرهم ان اعدوا وهم
ان نسوا **المفسر السادس** في الافعال وفيها بحث **القول** في حيث
الامامية الى اصراع صدره الذي ستمين الانبياء وسوا كان صدره كذا

ولا فرق بين العهد واللسان لا قبل ولا بعدهما **القول**
ايساعهم لغيرهم بالاتباع مع الجمل كمن يسميه ولا يقع القيا
عن لسانه فيبقى البعد وليندم لانقاد المطاعته مع العلم في
علمهم ومنه من الفرض واثق العدل على تسليع وقرع الكفر منهم لا
المقتضى حيث جرت الذنب وكافة ستمينهم كمن يجرى بعض الحق
صدور الخطا في انصاف والذي لا يجب كذا الحكم عليهم
الاخر من ستمين واما ما يتلق بالشيخ فقد اجروا على عصمتهم في
بالنسبة كذلك الاخطا منهم انما يجوز بعضهم والحسن يجوزنا
انكار عليهم عهدا او ندوة واورى كجوز من ستمينهم والحب المحقق
من الصنيع والكثير الاعلى سبل الما لم يقدروا من عمل كماله
وجوز من عمل الامام لعق عصمتهم مطالبون بالتحقق من ذلك الذي
المستند من ستمين الكبرية وجوز الصنيع منهم عهدا او ندوة كذا
والحق ما ذكرناه **القول الثاني** في الحق في ان قد سلم الزامهم
في ان العقد القرب لم يبدى على حكم في حقا لاحتجاج الالباحه احص
المجربون لمرادهم في حقا لذين في حقا لذين عن امر لكونهم في
من عمل الله اسوا حقا فاستوفى وما اكتم الرسول لخدم
والطبع الرسول من حقا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
والجواب الامم حقا في العمل ستمين الا شراك كذا كذا كذا كذا كذا
حضر ما سبق ذكر الدعاء والاسوة انما يتحقق مع علم وبيان كذا

القول

قوله

عقد

الايمان والملازمة بالادب والقرينة وما فيهاكم والطاعة وما شئتكم
وقد يخرج يد على الدبحة لا على الدابة لا على ملحقهم ولا على
انما يصح دفاعا علم ربه ويحق به ذلك لا على العبيد كالسيام والسيوف
وما شئت ختمه عليه السلام به كالوصال والفرار على امره
بما تافاه جمع قد اجازها كقطع السارق والقتل من المرفق وما عدا
ذلك مما عدا ذلك من وجب الناس حقان كان واجبا كما استبدت
بما عدا وجبا وان كان نذبا فبما نذبا بالذنب وان كان يلها فبما
باعتقاد الاحتياط قد كان كفي في رسول الله امن تحت ملئ
رجحان الله في الحق الا ان يشاء الله لا تدرى الله ولا تدرى من ربه
تتبعني على الترتيب ولا يلحق على الجميع في الاحكام الملائكة
القوام **الفصل الثاني** يعلم الوجوب بالنفس ولو بعد استئذان او
والادب بالانفصال حاله من الجبان مع الحكم باستماع المذهب فقد
القرينة مع اصابة عدم الوجوب ويعتد على وجه القرينة ما عام
يترك من غير نفع وان يخس منه وينتدوب ولو بعد قضاء المذهب
والوجوب بالحق من غير وجوب واجبا مع اصابة عدم الوجوب
كالادان ولو بعد قضاء الوجوب واجبا بشرط الوجوب كالتفريق
بغيره لولا الوجوب كالمخرج من ركعة في الكسوف **الفصل الثالث**
اذا اصابه ما كان من الرسول ان السابق من سبق اذا علم به الم
ينفع ولو كان احدا من المتقدمين من غير ما قرره علم من سبق

علم

القرينة

بعد

من التام وان عارضه فله من قرره وتقدم القول مع عدم
الناقل والحق القول به جاز من غير من التام قبل الوقت لا عند
من يتقدم وان الحق يستعمل القول بالكلية وان استلزم
فذلك لك جبا بين الدليلين وان ترسخ الفعل وكان القول عاملا كانت
سببها عدا ربه وان الحق كان فخا عدا وان الحق كان فخا
عنه ثم يجب علينا ان نذكر بقاى وان تقدم الفعل ويعتد القول و
الحق يد على تخصيصه من العلم اذ على وجوب الفعل لكل حال
وان الحق يتقدم على اختصاصه بالفعل وان استلزم على
حكم الفعل بعينه ومن ترسخ القول كان فخا بين يدى العلم ومن
تقدم الفعل تقدم القول بقوة دلالة الاستفاد من الفعل والعكس
والعلم يتناول القول لادان الفعل بخلافه فيكون سنا ولا لما في
فلا شأنا في **الفصل الخامس** الاقرب ان عدم قبل الشبهة لم يكن سببا
لشرع احد ولا للاستشهاد ولا لفرض امر او نهي ومن دعوى من يتقدم
لرعيه السلام او وجوبه شرعا ليد بالترتيب في وجوب الادب يستلزم
وكذا كل الحكم المذكور اذ لا يصح فيه وطا فدا ليد على وجوب
واما بعد الشبهة فالمراد بذلك الاحتياط من زعم ان متبدا لشرع
او عدم او منى او على علم السلام لا شرعيه السلام او على علم
فتردد اصل ولم يجب وجوه العلم في الحوادث فكان لا ينظر الى وجوب
غضب على من عصى الله في القول بقره والكل لا يجوز ما قد

الفصل

لا يتابع ولا يترك كان يجب علينا البحث في الواقع فقام به وحفظ
 كتب الدنيا وقوله جندهم امة الله بالانبياء والامم المشتركة
 من التوحيد ويشبه وقوله اما ارضنا التي كانت ارضنا الى يوم
 الوجود بالحق لا يخرج به وقوله يحكم النبيون يريد به انما
 لم يحكم الجميع **المصدر الثاني** في الفقه وفيه ما بحث **المصدر الثاني**
 الاطال وعرفنا من حكم شرعي بدليل شرعي متاخر عن علي بن ابي طالب
 فكان ثانيا للشيخ المتأخر ان الحكم على ما في الخبر في متابع الحكم بالمتأخر
 شرعي يخرج بالمتأخر لا يستأثر بالشرط والعدة ولعله على وجه
 فكان ثانيا للحكم شامل للصحة والعدم في جميع المسائل التي اوردت
 فدل على ما مر به انه لو لم يكن هذا النظم يكن الحكم الاثباتا واما
 اوتيان اختياره فلهذا الحكم كما لا يخفى ان يكون على القول بسقوط الخطأ
 فلا يعدم منه انما يعدم من النسخ او ما هو على الثاني ان لا يعدم منه انما
 بطوران الحادث ولعله انكسر وكان الظاهر من السبب مشترك
 بجريته كما تبطل باستماع اجتماع الامثال ولان هذا الكلام من قوله
 ان علم الدوام فلا ينفى والا فالحكم لثباته والخبر يجب ان يكون
 من قوله السبب والخطاب عند احداث بيان على وجهه
 بالنسخ **الحق الثاني** في نسخ الجواز عند وقوع حصة لا مكان اشكال
 المنع على المصلحة في نفسه دون تأخر وانسخ خبره بنسخه
 عليه واذا والاجماع على كون نسخها مما تقدم واجتماع الخبر

فان الحكم شامل للصحة والعدم
 والعدم يخرج استحقاق

ج

من وجه ان من ادعاه شرع بطل الفسخ والافتقار للمنع ان لم
 انقطاع وجوب فعل المدة ان بين وقوله يمكن بالحيث اذ
 الشرائع كان حشا اشع الفسخ عند ايقاعه فيصير الامم صنف الاحكام
 ذكر لعدة احوال حكم مثل الانقطاع بوقوع المدة حيث استأخر
 فصار الامم مثل وقوله من ادعاه لوسم كان الدبر قد قبله ما الزمان
 المتأخر كان في القصة ليعتد به المدة ست سنين ثم يترق في السابعة
 فان اياه فيلحقها بانه يستند بها وفي موضع آخر لا يترق من خبره
 ثم يترق ويكون المنع حشا او يقام فذلك في السابعة لا في غيرها
 الا انما في المدة من ما مر من وقوع النسخ عند تمام كل في المدة التي
 يدعيها فانما يخلو من عدم اعطيه ثم يفسد ما مر من خبره من كل يوم
 كبرية وعشا ثم ينفذ **الحق الثالث** في التران ما هو من نسخ
 لا في سلم بن جبر الا صنفان كما في المدة وتقدم المدة على النسخ
 وثبات الواحد للآخر والقبلة واجتماعه متقدمة على الاثبات
 من بين يدية ولا من بعده واحدا له بقاء حكم المدة في الحاصل
 انفس في تقدم المدة لا في التران من الموقوف والموقوف فليصل
 نزالا لتقدم بقاء الاستتال اليك المدة من عند الاشياء بالكل
 لان المدة لم يتقدم من كتب الله ثم ما يطله ولا ياتيه المطلق بل
 وعدة الحاصل بوضع الحاصل سواء كان سنة او اقل الخيل لا يمكن نزال
 بالكلية وكون المدة للغير يتحقق كون العصابة باسرها من غير



خطا ولا لا لاجتماع لان لا في اما ان يكون عنده بل يكون الاول
خطا ولا عنده يكون الثاني خطا وكذا لا في خطا
كان خطا او اجاعا لم يتخطيه لاجتماعه والاجتماع عقيب الجواب
ليس تباين لغير الذي في الاخذ بها شار بل ليس لغير الذي في الاخذ
والتي لا يكون ما في الاخذ بها لا في الاخذ بها واما في الاخذ
دوق الاصل لم يتبع وان استقر الفرض وكذا العكس لان نقارنا في
ارتجاع المتبع بحال ويجوز ان يتبعها **البيان** في زيادة عباد
على البسادات وليست فيها زيادة على الاخذ بها واما في
فالحقيقة في غير وليست فيها زيادة في حسن العمل فليس في
وحيثما يتبعها في غير ذلك **البيان** في زيادة عباد
منها في ام لا يلحق ذلك لانها اقرب الى الحق من زيادة عباد
ان هذا التماثل هو في الحقيقة والحق ان الزايل ان كان حكما شرعيا
وكان الحق ليس له في الحقيقة والحق ان الزايل ان كان حكما شرعيا
الواحد والقياس والحق ان الزايل ان كان حكما شرعيا والاعمال
الا ان يجوز رفع الزايل على زيادة القرب او غير ذلك لان الزايل
الا في زيادة القرب لان اجاب القرب من مشترك بين الزايل
وعنده وليس فيها زيادة من غير واحد وليس الزايل ان كان
كامل للحد والحق ان الزايل ان كان حكما شرعيا
على الفرض الحسن لغيره من العبد وقول الزايل ان كان حكما شرعيا

جاءه من غير واحد اما لو قال انما في كمال العمل لم يتصل
في الزايل من غير واحد وقيل الزايل بالاعمال ان لا يتبعها
فيها انما في كمال العمل على جواز عقيب الكمال لم يتصل
في غير واحد وان قارن كان تخصصا في غير واحد
قطع جهل المسار في زيادة عبادها لثبات البسادات في غير
اشاها من غير واحد والقياس واجب بين وغيره في غير
لحكم عقل لان قوله او جيت هذا الايمن من قيام غير متناه
وان علم عدم قيام غيره بان الاصل عدم وجوب اما لو علم
على عدم قيام غيره بمقابلة فان ثبات البدل نافع في الحكم
بالشاهد والبيان في زيادة القرب من الحكم بالشاهد والبيان
والبيان من غير واحد لان الزايل من زيادة عبادها في غير واحد
ليس في الزايل من عدم تناول البسادات في الزايل والبيان
لا يجوز ان لا يكون لها البسادات وحيثما اجابها في الزايل
المعلم بالحق في غير واحد القرب القرب القرب القرب القرب
منها في زيادة القرب القرب القرب القرب القرب القرب القرب
او كونه نداء او علمك شرعي لا يستل في الزايل من زيادة عبادها
في الطمان في غير واحد القرب القرب القرب القرب القرب القرب
منها في الزايل القرب القرب القرب القرب القرب القرب القرب
اما اصل الزايل من وجوب بعض العمل في غير واحد حكما شرعيا في الزايل

بغير الواحد ثابت بل الشك في كون البدل شرطاً
الحاشية العاشرة يقص العباد في حق النقص وليس فيها ما
لا يتوقف العباد عليه وهل يكون لفظاً للعبادة فعل الملتحق
جيداً فقال ان كان الباقي بعد النقصان متوقفاً على ما كان
الشرعية ولم يخرج من ملة بعد النقصان كقوله ان كان متوقفاً
النقصان في حق الله فلا يكون من المحدثين فنفى الركعتين
بغير حكم الصلوة الشرعية فانها لو سقطت بعد الفسخ على هذه النقصان
كانت متعلقة قبل لم يخرج من الصلوة مستوفية واما لو كان
لفظ الصلوة لان حكم الصلوة باق على ما كان ولو افسخ الفسخة الشرعية
الى غيرها كان لفظ الصلوة كافي فيستأجره فان الصلوة لو سقطت
الى غير ما كان لو سقطت من غير ما كان لا يستأجره الى ما كان ان
من افسخ الصلوة ايضا ان لو افسخ الى ما كان اولاً لم يخرج من الصلوة
جميع الجهات لم يكن لفظاً لانه لو افسخ الى ما كان اولاً احسنه وانما
لفظ التبين **الحاشية الحادية عشر** يهرس كون الخطأ بالخطأ
عليه والقاصد من ملة النقص وتقبل الصلوة في هذا
المخرج للشر ولا يستقر في ما نافع وكذا لا يستقر في ان
سواء من النافع وانه خلافاً للشر في الثاني **الحاشية الثانية**
في التعليل وفيه ما بحث **الحاشية الثالثة** في حاشية وهو ما عارض من
اتفاق اهل الحل والعقد من انه محمول على السلام على المخرج

وهو حجة اما عندنا فظاهر لان المصنوع بتدانة محمول على
واذا فرض انما فهم دخل الامام عليه السلام فيكون حجة وانما
الجمهور في قوله نعم ويصح غير جليل المؤمنين وكذلك جليلنا كما
وساطة كتحريمه اخرجت الناس تاسروا بالمعروف ونهى
عن المنكر وموافق التيمم والمقتضى عليه السلام لا يجمع امر على
وهو متراعى والمقتضى وان المادة يحل اجتماع الخلق اكثر على
ويشكل الاول باشتراطيتين الاولى ان لا يكون عليه وجه
الدليل الدال على الحكم ولان الدليل ليس للمؤمن وكذا لفظه في
مفهومه فيما يماسه المؤمنين ولان السبل الدليل لما ذكره
فما الاتصال فالعقود في الاشتاق على الحكم ان لا تناسف فيه
ولان الآية يدل على مقتضى المطا اذ قيل المؤمنين وجوب التمسك
لان الاجتماع ولعدم الملازمة بين احترام اتباع غير سيد المؤمنين
وجوب اتباع سيداهم لثبوت الواسطة وهي ان لا يكون
والاشتاق الصمد الذي لا يتغير على المباح فان جب نافع الى
فالخط قال المرتضى انما يدل على وجوب اتباع من علم ايما
لا من يكون باطنه بخلاف ظاهره وانما يتحقق ذلك في المصنف
والثاني بان وضفاً لامة بالعبادة السلام وحسب كل واحد
وهو على اجماع وان الله الذي يكونوا اسفوا لا يورثها الضم
ولان شهادتهم في الآخرة فالله لا يحق هناك والثالث

ابن شاذان في ان اصدا
قوله ان شاذان لا

بان الظاهر من هذا القول على المصنف ولان المصنف لم يقل ان
لا يدل على العموم والخص من باب التعداد والمحقق في شاذان
الاجماع قال السيد المصنف رحمه الله لا يجوز احدا من
ثالث يعلم بان احد الطرفين الاولين هو القاطن في الثاني
لاحد جانبا فرضنا انما لا يتبعها على قولين فيكون الثاني
وكذا الثالث واما الجواب عن من يقول انما لا يتبعها على قولين
فليس كمراد المصنف بل هو لا يتبعها على قولين فيكون الثاني
منه فافهم انما لا يتبعها على قولين فيكون الثاني
بمعلوم او بالاعتقالات الاخرى واذا حكمت انما لا يتبعها على قولين
في جميع الاحكام استغنى الفصل من القول بالحكم كالتفصيل والخصر فيها
او حكمت ان حكم البعض بالتفصيل فيها والآخر بالخصر فيها او حكمت
البيان حكم وكذا اذا لم يتبعها احد ولم يتبعها الحكم فمعلوم انما لا يتبعها
واحد من الطرفين الحكم كالتفصيل والآخر بالخصر فمعلوم انما لا يتبعها
وان حكمت الطرفين جازا لفرق لا يتبعها الاجماع وانما لا يتبعها
بجانبها في حكم قولنا في جميع **الاجماع** الثالث جزم الاجماع
المخالف كقولنا لا يتبعها على قولين فيكون الثاني
مشروط بعدم الاتفاق على احد جامع منه وانما لا يتبعها احد
الثاني على احد قول احد الفصل الاول كان اجابا واحتجاج اكثر
الحقيقة والساقية ومجاهدة من المكلفين يقولون انما لا يتبعها

في شاذان قوله ان الله وقد افق الاجماعين والمجاهدة بالمشقة
ان كان له دليل يثبت عن المجاهدة ولا ان الاجماع في شاذان المشقة ومن
قوله انما لا يتبعها احد القولين ولان المصنف لم يقل انما لا يتبعها احد
على قولين فيكون الثاني فيكون الثاني فيكون الثاني فيكون الثاني
في الاجماع على قولين فيكون الثاني فيكون الثاني فيكون الثاني
كلها يثبت بصدق ان الحق في قولنا والموت ليس بمتبع بل بمتبع
من كون قولنا الاخرى بمتبع لانهم كل لامة ولا يلزم انما لا يتبعها
حق المصنف في قول المصنفين من قول المصنفين في قولنا
ويجوز هنا دليل عن بعضهم والقول انما لا يتبعها احد
الاجماع على احد القولين لا يلزم مشروط بعدم الاتفاق
اذا كانت احدا من الطرفين صارا لهما في كل لامة وكذا اذا كانت
احدا من الطرفين صارا لهما في كل لامة وكذا اذا كانت
تعاكس لهما بمتبع في الطرفين وانقرص العصر في شاذان
الدولة ولعدم اتفاق الاجماع لوضوح البحث وقاسم
يصحح الخلاف لاجتماع الاجماع وتساوي الاجماع عند المجاهدة
فوجب العمل بحصول الظن من **الاجماع** الثالث قولنا البعض
وسكوت الباقيين عن الانكار ليس باجماع للاعتقال المتكبر
عدم الاعتقاد او شذوذا لكن يعتقد اصالة كل مجتهد في حصول
ما من من الظاهر متفق او استقام وقت الانكار او على وجه

الاجماع

القبول ايجزة واطن قيام غير متقدم في الاعمال او اعتقد
انه صنفين وليس بحجة الحق ليجب ان يكون حجة هذا المصنف
العادة بالانكار او اطهار ما يستلزم من القول مع عدم البتة
ولا يقتضيهما والا لا شئ من الجواب من العادة وكذا اذا كان
بعض الصنفين قولاً ولم يوجب له مخالفة واذا استدل اهل البيت
او كروا ان لا جازل من عدم الاستدلال بالبراءة وكذا اذا كان
عدو القائل الاقول في قول الاول المشترك باحد من الصنفين
لا اهل البيت الثاني تأويله بالمعنى الآخر **الاجماع** اجماع
مخبر لقوله ثم انما يريد الله ليزهبنكم عنكم اهل البيت
يظهرهم بغيره ولا تزلت احد من رسول الله صلى الله عليه وآله
عليه وعلى علي وفاطمة والحسن والحسين عليهم السلام
اهل بيتي فقال ام الحجة المست من اهل البيت فقال انك على
حسن والخطا حسن فيكون متيقنا والقوله عليه السلام انما
فيكم ما ان تمسكتم به لن تضلوا كتاب الله وعترتي اهل بيتي
اعرف بالاحكام لا استفادة من الوحي ومع عدم السلام
والتي عليها السلام فيهم ولا تزم انما فاضل من جفد عنهم
افضلهم كذا في معاشرة ما اكثر من غيرهم ثم اعرف بآل
ومع عن الخطا اجد وحمل الآية على الزوجات باطل مخالفة
المخبر المتأخر من لفظ الكمال ولا تترك ان ذلك لما يمكن

نفي حجة الجبر يقتضي نفي حجة ما اجمع حضوره مع كذا
وهو جازم في حق الزوجات لوقوع الزنا من فراق
لها محل سوا المصومين ومن ذكرناه اذ لا فارق بينهم
ولا نفي الجبر عن اهل البيت يقتضي نفي حجة ما ذكرناه
من اهل البيت اجماعاً ولا تأمل مصر على الزوجات **الاجماع**
الاجماع اجماع اهل المدينة ليس بحجة لانهم بعض المؤمنين ولا
المصوم اذا لم يكن منهم لم يثبت بقرام والافاقية في قوله عليه السلام
وحجة ما لا يقتضي بقرام السلام ان المدينة ليست فيها كما في الكبر
ثبت الحدود لا بد له على المصلحة ولا يفي ولا لثمة ثانياً لا
ذلك في نفيها وعدم محرم بعد واجماع المشايخ الثمانية
الشحنين ليس بحجة لعدم تناول الادلة لهم واجماع الصنفين
مخالفة للقاسمين الباقين مرتبة الاعتبار ليس بحجة لانهم جازم
الى انهم فلكا كانت خطا لما رجسوا اليها ولا ينافي عندنا في
المصوم فيه **الاجماع** اجماع انما من حجة عندنا لا شئ
على قول المصوم بكل جملة كثر اوقات كان قول الامام
جلدوا قراها فاجام حجة لاجل الاجماع ولما لم يرد
فقد خلت في انقضاء الاجماع مع مخالفة الخط من القائل
فيما لا اصول فان كثر في مخالفة الاستدلال لم يكن لا يجوز
التسليم باجماعاً على كثر في تلك المسائل لان حجة من القائل

شرف على كثرهم في تلك المسائل طوا شياً ما جازت خاصة وأما
 لم يكن في المصلحة العامة بدوهم لأن من عدم بعض المصالح
 عنهم قول الله لا تتم من دون ولا شئ مع هذا الأمر في المصالح
 لأن من عدم بعض المصالح وأما في المصالح والمصالح والمصالح
 بأن المصالح بعد قسطهم مع خروج المصالح والمصالح كما في
 ولتدبر العلم بالأعمال عند المصالح من الأول من المصالح والمصالح
 انه معلوم في من المصالح والمصالح **المصالح** لا يكون في
 الآخرة دليل وإسناد ولا تكون خطأ والمصالح من المصالح والمصالح
 البعث عن الدليل ومع المصالح والمصالح ان العلم بالأعمال والمصالح
 لم يتقلص العلم لا يدل على عدم وإسناد أن يكون علمهم
 فينتقل الإجماع بما لا يجب من مصادق الإجماع في بعض المصالح
 خلافا لا يجب الله **المصالح** لا يشترط في الإجماع قول
 كل الأئمة من من من المصالح والمصالح والآلة في المصالح والمصالح
 قول الصنف لأن آية المصالح والمصالح على المصالح والمصالح وكما
 الأخرى لأن لفظة الأئمة من المصالح والمصالح لا قول المصالح والمصالح
 قوام لا دليل فيكون خطأ في قول المصالح والمصالح ان المصالح والمصالح
 على المصالح والمصالح يقول المصالح والمصالح في المصالح والمصالح في المصالح
 التي فلا يصح يقول المصالح في المصالح والمصالح ولا يصح يقول المصالح
 الأحكام والمصالح اذا لم يمكن من الإجماع ولا شئ في المصالح

قول الأصول المتكهن من الإجماع اذا لم يحفظ الأحكام المتكهن
 من معرفة الخطأ **المصالح** لا يشترط بلوغ المصالح
 في المصالح في قول الله لا تتم من عدم ولا شئ مع هذا الأمر في المصالح
 التأسيسين سبيل المصالح واحتجاج الظاهر بأن الخطأ في المصالح
 وبما كان ضيقهم وان أهل المصالح في ان لم يكن الدليل في المصالح
 ولا لم يحفظ من المصالح وان إجماع المصالح على جواز المصالح
 فيما لم يحضر على ضيقه لا فائدة من قول الإجماع لموت واحد
 لا يتقربون به وعدم الضيق في المصالح في المصالح والمصالح
 التأسيسين بالدليل في قول الله لا تتم من عدم ولا شئ مع هذا الأمر في المصالح
 وبأن الإجماع على الإجماع في المصالح والمصالح **المصالح** لا يشترط
 صحة الإجماع على المصالح والمصالح في المصالح والمصالح لا يشترط
 جاز فيجوز أن يثبت جواز الإجماع به لا يمكن الاستدلال في المصالح
 يحدث الأضراس ولا يجوز إثبات المصالح والمصالح في المصالح والمصالح
 في الأضراس والمصالح والمصالح في المصالح والمصالح في المصالح والمصالح
 وهل يجوز خطأ في المصالح والمصالح في المصالح والمصالح في المصالح والمصالح
 فأن لأن المصالح لا يخطئ في المصالح والمصالح في المصالح والمصالح في المصالح والمصالح
 القائل لا يثبت والمصالح والمصالح في المصالح والمصالح في المصالح والمصالح
 تحفظ كل الأئمة وبعضهم في المصالح والمصالح في المصالح والمصالح في المصالح والمصالح
 هنا في كل الأئمة في المصالح والمصالح في المصالح والمصالح في المصالح والمصالح

يعلم ٩٠

في الجمع وهل يجوز اتفاق الامة على الكفر باحد ما كان له في الحق
واما المحرم فقال بعضهم يزعمون انهم من الامة ومن المؤمنين جسد
منع من ذلك لان وجوب اتباع سبيل المؤمنين ليس بشيء
يجوز اشتراك القوم في عدم علم ما لم يحل عليه ان لا يكون فيه
اذا لم يكن عدم العلم خطا **القول الثاني** في الحكم بالجملة
ان كان له في الاسلام كان جاسدا كما قرأنا في القرآن
الصامع من الصبيان ومنهم من يزعم ان هذا لا ينافي على قولنا ان
قول المصنف شرط في الاجتماع ولا يكون عن استناد وجوه الجور
استناد الاجتماع عيبا على خلافه بل هو ان يقع شرطه في
لم يقع لان اهل الاجتماع اجساد على اجساد اجساد على اجساد
تطرق للجهل باليد والاكثرون سفور لا يستلزم الخطا على الاكثرين
القصد التاسع في الاخبار وفيه فصول **القول** في الخبر
بما حث **القول** اذا حكى النفس بامر على اخر بما اوصى
هذا الحكم خبرا وما هذه المقدمات ضرورية ثم يترجم عن
المسببة اعرض في ذلك لعدم الكذب او الصدق او الكذب
في ذكر هذا الامر عند اشتباه التركيب الخبري خبر من انواع
التركيبات كالاستدلال وشبهه على سبيل التمهيد لما هو عليه
ليتم من خبره ولو اخذت هذه الاشياء على سبيل التمهيد لم يتحقق
كان خبره ومن يطلق الحقيقة على القول المحقق للصدق والكذب
بالجملة على غير كونه خبر في الميدان ما التفت كما يتم

الجزء الثاني قال المرتضى لا بد في كون المصدق خبرا من قبله
الخبر لصحة ما من السامع والحاكم ما لا يتم والمخبر في
الامر بمقتضى عدم الخروج قصاص والاقرب شاذ لا ينفذ وضع
الخبرية فلا يترقب على الزيادة في الدلالة لئلا يكون من الاطلاء
ثم الجواب ان ان المصنف صفة مملوكة لا ارادة وخطا
لان تلك الصفة ليست تابعة لجميع الحروف لعدم اجتماع ولا
بالمعنى والادستحقاق عن الباقي **القول الثالث** ان كان
قام بهذا لول الخبر الحكم بشرط قاس في نفس الامر والام يفتي
الكذب في خبر الخبر ثم هذا الحكم ان طاق الخبر عنه من عارفت
والا فلا كذب وانما الجمل في واسطة لقوله نعم انما حكم
كذبها ام بجهة ولان الخبر عن الحق لا يوصف بالكذب اقام
والخبر خلافه والواسطة ثابتة في الولاية لان افتراء الكذب في
ومن من عدم الوصف في الحق والحاجة في ذلك على زعم
من العارفين ضرورة وان خبره للعلم من مذهب وان الوصف
بالكذب يقتضي عدم من قال محمدا وسليما صادقا ان كانا
كاذبا ان جملة خبر واحد والا كان صادقا في الخبرين
دون الآخر **الجزء الرابع** الخبر اما ان يعلم صدقه او كذبه
او يخفى الامر والاول ما ضروري كما لم يضر في الخبرين
خبره بالضرورة واما كونه خبرا لطابق لما علم وجوب خبره

وغير الله تعالى في غيره سبحانه عليه السلام وحيث لا يرد من غير
 معنى في غير المحققين والذين في عالمنا في العلم سابقا لما يصح في
 أو الكسبي في غير ذلك من كذب ما كاذب لأن الغير والمحققين
 متباينان فلا يكون هذا الجواب من نفسه وكذا الغير المتباين في
 ظاهر **بحث الخامس** في بيان المعينة عادة التواتر في العلم في
 الظلال ويحتمل الكذب على كل واحد لا يستلزم على الجميع وفي
 أن العلم حقيقة صريحة والآن لا يتم إلزامه بل لا يحصل للغير
 وقال أبو الحسن والكسبي والنجاشي والنجاشي في نظري في
 على العلم بمقدورات نظرية كاشفة الملاحظة والدواعي الكاذب
 وكان الغير في محسوس لا يفسد فيه واستحالة كون الغير كذا
 عندهم فيجب كونه صدقا وموصفاً لأن لا يتحقق حصول
 هذه العلم والسبب في مقتضى الوقت في القولين **البيان**
 يشترط في العلم اتفاق واضطرار على المسامحة لاستحالة التوصل إليها
 وشدة وتقية الضرر بها وإن لا يثبت في غيره إلى المسامحة أو التردد
 ينافي موجب الغير وهذا شرط اختص بالشيء المرتضى ويحتمل
 وإن يستند المحققون إلى الإحصاء واستواء الطرفين والرد
 في ذلك ولا يشترط العدد خلافاً لما في حيث اعتبر وقت
 في الجملة وليس فيه حيث اعتبر في عشر غيره الفناء ولا في المبدأ
 حيث اعتبر المستترين للقول ثم إن يكن منكم عشر من ولا آخرين

الاشباه

الاستدلال

حيث اعتبروا أربعين القول ومن أثبت من المؤمنين
 ولقولهم حيث اعتبروا سبعين القول وأخيراً من المؤمنين
 والآخرين حيث اعتبروا ثمانين القول عشرة عدد أهل بدر بعد
 الضابط في ذلك فكذلك ولا يشترط أن لا يحصرهم عدد ولا
 بل لا عدم اعتبارهم في الذين خلافاً للمبرور ولا في الباقين ولا
 في وجود المعصية خلافاً للذين لا يرون في المؤمنين معصية
 العلم بأمر مشترك يدل على غير ما في المقتول أحاديث الثقات
البيان الثاني في الأخبار للمسلمين صدق الرواية
 وفيه بحث **الأول** خبر الله تعالى صدق وهو ظاهر إذا
 الكذب في حق وأما في حق من عن القبايح فلا يصح خبره
 واستدل في الخبر إلى أن كلامه سابقاً لها فيحصل فيه الكذب
 لاستحالة التوصل إلى حقيقته لأن الشك في الكلام المصحح يمنع
 الملازمة بين استحالة الخبر واستحالة الكذب ويحتمل أن
 عليه السلام صدق لأن المعجزة دلت على صدقه والآخرين المفسر
 بالفتح وعدم المعرفة بين النبي والمؤمنين ولا ينافي من ذلك
 على قراة الدلالة على أنما يتم على ما ذهبنا وانكر جملة ثاقفة
 المختص بالقرآن للعلم بالثبوت عنه في بعض المواضع وهو خلافاً
 عدم الدلائل حصراً ما بعد عدم الضبط بهذه القرائن الخاطئة
البيان الثاني الخبر إذا اتفق بخبرين وجوزوا علم بالضرورة تحسناً

الروايات

او وجدنا او يدبره او لا شك لا كاذب قطعا وكذا قول
من لم يكتب الكاذب لا يضره من سنة ما تقدم من اجابة
الصادق لا عن نفسه لوجوب تكميل الحكماء عن الحكماء في الرتبة
وشك هذا الاخبار لا يتحمل وزرها عن اتفق عليه السلام
ان يقول او لا قربا ولا يجب كون الخبر الذي يتوفر له على
على غيره مستورا اذا حصل في وقت واقية ولا شك في وقوع الكذب
في الاخبار المروية عن الرسول عليه السلام لم يتقدمه كذب
على فانه هذا الخبر ان كان صدقا ثبت الطرب في غيره والا
ففيه وقد وجد في الاخبار ما يستحيل فيه ما ايدى عليه السلام لوجوب
من السلف تعدد بل ربما نقل الخبر بالحق قبل ما تروى عنه طائفة
او نقله المستقر والمستد اليه فتروى عنه عليه السلام والعلل
كقوله ما لا يخبر بغيره فانه يروى عنه في **الفصل الثاني** في
خير الواحد وفيه ما حث **الكتاب** اكثر على ان لا يقبل من
يقع منه السيد المرتضى عنه او ثبتا او بحسن عقله او بصحة نقله
سعدا والخبر ثبت البينة بقرينة من لا يقر من كافر من كلام
او يجب الحذر لا يشاع في الترويج من نقله في طائفة من
لا يصدقون لهم العلم لان السلف منزه ويجب على كل من يخرج
بعضا الى الله وانما يجب الحذر من نقله لصدقه بتمام الحجب
ومن ترك البتول واستمر عليه ليس له ان يقع وهو لا يترك

القبول عن المصنف والمقول من ان جاءكم فاسق فبشروا
اجب البشور عند خبر الفاسق كونه فاسقا فاسقا سيرا
القبول الفاسق في البشور كونه فاسقا فاسقا سيرا
القبول كان المردل انما هو الاصل الفاسق عند سلفين
العمل ولا ينطبع السلام كان يثبت ارسا الى القائل بالاحكام
ويرد الاشكال الى الصب فان ملحة القائل الفاسق عليهم
الى الحق اشده من حاجتهم الراوي والجماع الصواب على العمل
ولا شك في العمل على دفع خبره طعنات او لغيره المردل
عن الرسول عليه السلام في الطعن فترك العمل في نقل الخبر
طنا الحق لما يثبت بتمام الفروع على الرسول والفقهاء
الطعن والحجاب الفرقان المراد في اصول العلم وفي الفروع
العلم والمعرفة من اتباع القول ليس عام للعلم في القسري
والشهادة واجابة الفتنة والطائفة **الحج الثاني** في
القبول راجع الصدوق عنده السامع وانما يحصل مع عقل الراوي
وبغيره واسان وعبد الله وسبطه وعبدته في نقله
فان الصحاح لم يكن مبررا عن عدم الماخوذ على الكذب فم
يتحقق منه وقيل به في صبيحة هذا العمل بالصادق الاداء
المتحقق للقبول واسان المانع ولا يتقبل روايا كافر وانما
من دينه القبول عن الكذب لوجوب التثبت عند الفاسق

على الذاتي وهو كونه خبرا او احدا
او في مصلحته على العرضي

الى

فلا يبرر بقبول وان كان غير تام

الخلف من المسلمين المصدق ان كثر ما يكتفى به وان علم بغيره
 الكذب خلافا لابي الحسين لا يدرى احد من الائمة ومن علمه
 لا يخرج من الاسرار لا يقول القولية تسمية حكم على المسلمين
 بتركها كما في الحديث من لعل القبله استجواب الحسين ان استجابه
 الحديث قبله القيان السلف كما على المصري وما في غيره من
 مع علم بلعلمهم وانكارهم على من يقول بغيره والى الجواب المتضمن
 المتضمن ومع التسميه فيفتح الاجماع عليه ويخرج من تحتها والخالف
 غير انكاره لا يتقبل روايته ايضا لا يدرى احد من الائمة اسم الفاسق
الف في العدالة اما قبل رواية العدل الجواب المتضمن
 التسوية بينهم والعدالة كغيره فسادا من غير تسمية على خلاف
 القوي والمروية ويتبع فيها اصل الكثرة والاصول على الصغيرين
 ويعود بالنوبة ولا يتبع فيها الصغيرنا عدلا ولا يحصل المعز بها
 بالاعتبار بالحاصل بسبب الصغر كقوة الماكدة او التكرير والعدل
 والفاسق اذا لم يكن كونه فاسقا فان كان فاسقا لم يتطهر بغيره بل
 روايته على المحسن كذلك على القوي وان علم بهت روايته ثانيا
 وعلى قبله رواية الجمل الا ترى الخلف لان المستحق لغيره ان يثبت له
 روايته على ما ثبت تركه لغيره في العدل القوي العظمى ولان عدل
 شرط قبول الرواية ومع العلم بالشرط يثبت الجمل بشرطه ولا يحد
 به واسرها استجواب الحسين بقبول قناني تركه العلم وطاعا لما

ليس

لازم

لا يروى الا في العدل
 والافضل الاول رواية ان
 عرف

ويرق الجارية ولان المنق شرط البتة فان لم يعلم
 لم يجب البتة والجواب لا يلزم من قبول الرواية في
 هذه الاشياء الناقصة شيئا لا يروى فيها في المناصب
 البديلة والعقوبات كما كان عليه البتة وجب العلم بغيره في علم
 انما وجوب البتة **الحديث الرابع** في الجرح والتعديل
 يشترط العدل في المرنك والجراح في المنة والعدالة دون الرواية
 لان شرط الشيء لا يزيد على سلكه كالاحسان يثبت بشا هيت
 وان لا يثبت بغيره ثم المرنك ان كان عالما باسباب الجرح
 التعديل كقوى الاطلاق فيما منه ولا يجب استيفاءه فيها
 ويشترط كون المرنك والجراح عدلا وانما سار من الجرح التعديل
 قدم الجرح ان امكن الجمع والا فلا يجمع ان حصل في الوقت وعلى
 مراتب التزكيد الحكم فسادا ثم قبل المرنك من عدل لا يثبت
 منه كذا وكذا ويطلق مع علمه بالشرط والرواية عنه
 ان عرف اسناد العمل انما لا يحصل الجرح بترك الحكم التنا
 لا يختصا بعد الاشارة الى الرواية في العقل واليوقم والا
 والعدالة بالخر من المذكورة والبصر بالعدد والعدالة
 وان لم يكن بمقتضاها **الحديث الخامس** فيما عدا شرط البتة
 كذا لا يشترط في الرواية تعدد الراوي في قبيل الراية
 لم يتعد بطاها على عمل بعض الصحابة او اجتماعه او انتشاره ان

انه لا يروى الا في العدل
 والافضل الاول رواية ان
 عرف

على فخر حديثي المحدثين ووصفتهم بكتب التي تروى في
 حيت كذا من طعن فلكل من كتب اليه العمل في هذه الخطبة
 فيقول احترق في دن سمته او حرق في ثم ان يقال له هل
 هذا ينشئ راسه من نصيب العمل ولا ينشئ حديثي ولا احترق
 ولا سمته ثم ان يقال له حرق ذلك فلان فيك سمع في الحديث
 للصدق قال لا في الموضع فاستلحقوا في المتكلمين من الرواية
 جوزوا الفقهاء لان الاخبار اذا دلت على ما ذكرت هذا الجاد
 العلم بان المصنف كلام الرسول ثم المتأولة بان في الحديث التي
 كذا لم يثبت عند فقهاء سمته في ذلك فانه يكون محذورا رابعا
 ليعرف وان لم يقل الحسن انه في الحديث ولو قال له صدق في حديثه
 فيقول اني سمته لم يكن محذورا وانما اخبار ما في الحديث وليس له ان
 يحدث بسمته فانه يكون كاذبا ثم الاجابة وهما من قول الشيخ
 ليعرف قد اجريت ذلك ان يروى في الحديث من اقواله
 وهذا وان اتفقوا على الكذب لا في الحديث ان حدث عنه
 المحدثين فكيف في الحديث يروي بحرق ان يقول سمعته في
 اني سمته فانه يروي **الحديث الثاني** في الحديث الذي
 عدم قبوله لان الشرط وسواء له الاصل عن صلواته ان
 الرواية عنه ليست قد لا اجمع الا فيمنع من ذلك وهو
 المعتزلة بان اتفقوا لا يخبرون ان خبر من الرسول الاولى

بما
عني

له

الاخبار عنه وانما يكون له ذلك اذا طعن المعتزلة ولا
 علت ان ثبتت مقبولة فيجب القبول ولان المستحاضان ان
 يكون من سلاسل قديما الراوي عن فلان جاز ان يحتمل ان
 عنه فلا يقبل لان يستعمل في الجواب ليس جاز ان الراوي
 عن الرسول فيكون انما قال الراوي من حله على ان سمع منه قال
 وانما سمع انظارا له ان ثبت اذا علمت المعتزلة وقول الراوي
 المصاحفين فلان يتفق ظاهر الرواية عنه بغير واسطة روي
 اسنوع عنه قبل اجلاء واولا من الحديث الى ان سمع وان سمع
 فيقول **الحديث الثاني** يجوز نقل الحديث بالمعنى اذا لم
 لفظ الراوي عن المعنى وعدم الزيادة والنقصان والمساواة
 الجارية الصواب لم يكتفى في الخطر ولم يكن رويها فيعلم انما هم
 على المعنى ولا يحد بحوزة التفسير بالجملة في الحديث او في الحديث ان
 سيرت بقوله سمعته انما هو من معناه في رواها ثم اذا كان
 سمعوا روي حامل فداي من هذا فسمعه واداه كالحديث
 نقل للفظ المصنف ونقل المقيد الى ان لا يثبت من اللفظ
 الفقيه ولا يسمع القائل الا من سمع وكثر الطبقات مما يحال
 المعنى والمخواب ان او المعنى كاسره نقل تحت الاداء كما سمع ولا
 انما لهم لروى المعنى بالمتدرج من قوله **الحديث الثالث** اذا روي
 احد الراويين زيادة فان تعدد المجلس ثبت لا مكان ذلك

ما لا يستقيد

البني بها مرة واستقامت اخرى وان اتحد فان كان التماس
 عند امتنع وهو ليس عندا لم يقبل وكذا ان كان اضبط وان
 قسا واجلت ان لم يقبل الاعراب فان التماس مع طهرين
 من قوم التماس لما لم يصح الا ان يقول الثاني ان النظر في
 فلم يات بغيره فالنسخ وكذا ان غيرت الاعراب **الاصول**
 في القياس وقد فصلت **الاول** في حاشية وهو الحكم الفصل
 الى الصريح صلت بغيره فيما ومن حمل صلت في ثبات حكمها او
 صلتا باسرها مع صلتا من ثبات حكم او صلتا او صلتا في صلت
 بانكسر في حاشية ثبات ان لا يكون صلتا واحد وان كان
 وان ثبات الحكم لها ليس بالقياس فان الحكم في الاصل دليل اخر
 لان القياس فرع عن ثبات القياس وان صلتا من ثبات الحكم
 كقولنا انتم عالم ما علم كان شاهد فلا يعرف بآثار الحكم
 وبآثار ثبات الحكم او الصلة او صلتا القياس فلا يذكر في الحقيقة
 وقال لا يلحق ان يحصل حكم الاصل في الصريح لا يشبهها في حكم
 الحكم عند التمسك **الاصول** في ان كان به صلت الاصل في الصريح
 والصلته والحكم اما الاصل عند الصلتا جاز من محل الحكم
 عليه كالحكم وعند المتكلمين الصلتا لما لم يكن الحكم والحكم
 لان الاصل ما يتفرع عليه غيره وليس الحكم في الصلة بغيرها
 فان لم يكن الحكم عند لم يكن القياس عليه وهو لا يخفى

الاول في مقدمة

ثبوت القياس

المتعلق

يمكن القياس عليه وان لم يكن ذلك بغيره في الاصل ما حكم
 محل الوفاق او صلتا الحكم اصل في محل الوفاق ومن في الصانع
 والصلته بالجلالت واسمية الصلة بالمتساوية اصلها وليس بصلته
 محل الحكم في الصلة عليه اصل لان الصلة صلت في الحكم والحكم
 صلت في الصلة عند الصلتا محل الصانع وعند الاسمين الحكم
 المتساوية ومنه وان لا يكون الاصل ليس بصلته عن الاصل في الثاني
 والاصل في الاصل على محل الوفاق وان لم يكن الاصل في الاصل
 على محل الصلة لان محل الوفاق اصل الحكم فيها لانه صلتا
 فهو اصل اصل القياس ومحل الخلاف اصل الحكم فيها لانه
 فرع القياس فهو اصل فرع والصلته هذا على صلتا الصلتا
الاصول في ان هذا هو صلتا ام لا من الصلة من الصلة
 شرها وان جاز صلتا ومنه ان يكون صلتا واما لا يلحق
 الصريح ان العقل دل على الصلة ودليل الصلة على خلاف
 الاقوى عند ان الصلة اذا كانت صلتا ومنه صلتا
 في الصريح كان صلتا وكذا بان صلتا الصلة على صلتا
 واما غير هذين فلا يجوز التسوية لصلته وان يقولوا ان
 ما لا يتفرع ولا يتفرع ما ليس له صلة علم ان يتفرع الاصل
 وان العن لا يتفرع من الصلة وان لم يستفردت الصلة
 بغيره وسبب من ثباته اعظم من ثباته في القياس الا وهو

انما عليه السلام لما سئل عن
 مع اليمين هل ينفذ في
 صلتا من قول لا والله
 مع على اليمين باليمين

فتد

فيكون الحلال ويحلون الحرام ولا جاع لعل ايت عليهم السلام
عليه فان المسلم من قول الباقر والصادق والكاظم عليهم السلام
انكاره ولان حسن شجاعتهم على اختلاف المواقف وقوافل
المحركات كما يجب صوم آخر رمضان ويحرمه اوله والباقي
الوضوء من البرق والمزم ولان اكثر الصلوات من عند رقة في
من اراد ان يتخير جراتهم فيقول في الحذر به وقال لو كانت
الدين يصدق بالاركان باطن الحقايق والمسيح من خارج قد
لعل به ستر وقال ابو بكر اي حواء تطلق واي حوزة تعلق اذا
اذ اقبلت في كتاب الله يراى وقال عمر اياكم واحباب الارباب
اعداد السن اعينهم الاحاديث ان يحفظوها فاضا الى الارباب
واصلها وقال ابن عباس يذهب قراكم وصلوا فكم وقفا فكم
يتقون الامور براهم ولم يترك عليهم احد اجترأ بغيرهم فابرا
ويجوز ما ذ ولعله في الاراء لم تصحفت براهم فحجرات
لو كان على ايت دين والى الرب المراد بالاعتبار الاصل لا
حقيقته في سائر الايدي لعل به وجب ما وصل فان لم يلق
قال لاجتهدهم اي قال لا ابعث الى ايت ايت وعين الجرح
ان المراد القيل لا الياس لانهم ممن منده لوقته صورا
يخلق عن الهوى سلكا كنهه بين الصلوة منها مع انما ليس
واحد اما ان الصلوة على الصلوة ثم علم وجود تلك الصلوة على ع

لهم

فان الحكم يتبدل في المدا في لولاه لوجد المتفق من شارب
ومن باطل ولا يمكن ان يكون الصلوة ما نرى الشارع عليه خصوصا
بجل الوقوف والادام كن الصلوة بامته وقياس الصلوة على ما
ليس من هذا الباب لان الحكم في الصلوة اوتها **الفصل الثاني**
في طرق الصلوة وقضية صاحبها **الاول** لا باطن ان القياس محتمل
بدرجتين احدهما ان يكون الحكم في آتوى والثاني ان
الشارع على الصلوة يحصر طريق التسليل في الفرض واشتات القياس
طرق الصلوة عن بين صنفها انما الله ثم والصلوات ان يكون
قطعا في ذلك على التسليل مثل الصلوة كذا والسبب كذا او مؤثرا
او موجب كذا ومن اجل كذا او ان يكون طاهرا وهو كذا
كذا او باطلا كذا او مائنا كذا او يزار وقوع التسليل مع الاجماع
لذلك كذا واما بالاجماع اذا وقع جرحا عن السؤال كما لو قيل يا رسول الله
انقرب فيقول عذبت الكفار فانه يبعد عن وجوب الكفار في ذلك
وكا اذا ذكر وصفا ولم يكن مؤثرا لم يكن له فاعلم كذا في الاستماع من
على من صندم كذا فيلزم انك تجعل البيت فلان وعندهم هرة فضا
عذرا في البيت بجدة امرا من الطوائف عليكم والطوائف فاعلم
يكن كذا فاضا من الطوائف عليكم اثار القيس لم يكن كذا فاذن و
كفر من على وصف الذي المنزل عن كذا فاعلم انك ايت على كذا
فان اذن كذا فاعلم على حكم ما في بيت المسئول عنه ومنه على كذا
فيسلم ان وجه القيس على الصلوة كذا فاعلم انك ايت لو تحضنت براهم

الصلوة

جند في حقه لا يفرق في غيره كما في صلح المرومية ومنه انساب
شبه له اصل من كنهه بل لم يرد في غيره لا في غيره
كالاسكان انساب الحكم التناول صياغة تفتقد في غيره لا في غيره
ولم يشهد له اصل بالاصول ومن انساب الغريب **الحديث**
في ان الشبه ليس به الا على المعنى لا في اللفظ لا في اللفظ الحكم
ان كان مستقرا في انساب حكمه وان لم يكن مستقرا في غيره
ليس بمحملة لا في غيره انساب حكمه في غيره من غير انساب الحكم
اللفظ لا في انساب الحكم بل في غيره من غير انساب الحكم
الحكم في غيره من غير انساب الحكم في غيره من غير انساب الحكم
اصح ان في انساب الحكم ومن حيث علم ان انساب الحكم في غيره
الغريب الحكم مع ان سارا لا واصل في غيره من غير انساب الحكم
اليد ويصعد علم ما تقدم **الحديث** في غيره من غير انساب الحكم
في الوجود والمقدم في غيره من غير انساب الحكم في غيره من غير انساب الحكم
في صورة واحد كالحكم المستلزم اسكان الحكم في غيره من غير انساب الحكم
وقد يقع في صورة واحد وليس بمحملة لوجوده في غيره من غير انساب الحكم
والجواب العلة وشروط العلول المتساوية في غيره من غير انساب الحكم
والغريب والمفاهيم في غيره من غير انساب الحكم في غيره من غير انساب الحكم
مع الآخر **الحديث** في غيره من غير انساب الحكم في غيره من غير انساب الحكم
او صاف ان في الاستقراء الاعضاء ايضا وسلب المبدأ من غير انساب الحكم

الا المذهب وليس طريقا صالحا لبيان الاستقراء عن العلة فانه
لو كان كل حكم مستقرا في المعنى لزم التسلسل ويكون العلة غير من
الاقسام او يجري احدها او ما يربك من بعضها او جميعها او يكون
الحكم مشروطا في الفصل باللفظ في الفرع او مستقرا في الفرع لما في
واعلم ان الجامع بين الاصل والفرع قد يكون باللفظ او بالمعنى
لا فرق بين الاصل والفرع الا كذا وكذا وكل منهما لا يثبت في الحكم
فحينئذ الحكم بينهما ومن الاستدلال في غيره من غير انساب الحكم
المفاد ان اذا كان الجامع الوصف المستبط فثبت الحكم في الاصل
معللا به حتى يخرج المفاد واثبات الوصف في الفرع ليس مستقرا
ويرجع الى السير والقسيم والبطا لا يمكن ابطاله **الحديث**
في سبلات العلة وفيه باحث **الاول** النقص وهو وجود
مع عدم الحكم قبل منع مطلقا وقبل الاطلاق وقبل منع في المستقلة
وون المصنوعة ومن الاقرب ما في المستقلة على تعدد القسم
فلو علة الحكم ان اعتبر هذا استقراء العارض لم يكن قبله انما
وان لم يقترن به الحكم منه فلا يكون مساويا انما المصنوعة انما
فان يخصها بوجوب النقص اما منع وجود العلة في النقص ليس
لغيره من حيث الاستدلال على وجودها فلا يثبت انما المصنوعة
اخرى ويتلوه ذلك ما في الحكم في النقص ان كان استقراء الحكم
منها المصنوعة من حاصد الالة مجموع في المسلمين ولو لم يعدل

لا
يصح

على انقضاء بان كان مذهبها لها ولها لم يتم الجواب والاقرب
حكمت الحكم في الصلة لانها لم تصح في علمها لان الصلة لم تنب
لذا يقال في المذهب الاستصحاب فان كان لما ذكر من المذهب كان
لا يصح في الصلة وانما الصلة المذكورة وهو نفس بعض الاشياء
فانه لا يصح في الصلة كما لو كان في الغائب مع جعل الصلة حال
المعقود عند العادة فلا يصح كالقول ان من لم يمتنع من المذهب
امس لم يرها فان بين عدم تامين كونه ميسرا ثم انفس في
بجوه ذكره وانكر بعضه وعلى الحكمة وهو مذهبها في الصلة
الحكم كالمشقة في الحال وهو غير وارد لان الحكم مستند بالوصف
الحث الثاني عدم التام وهو ان الحكم بدون ما في صفة
وهو ان على بعض الوصف لان بقاء الحكم بعد غيره وجوب
وجوده ويجب استقناؤه عند كون صفة ما بعد الحكم
ان يحصل شأن الحكم في صورة اخرى فلهذا الصلة الاولى
ان يصح شرط لا مكان لتبديل المتساويين والمختلفين اما مع اتحاد الجمل
فالاقرب جواز ان يضاف المعقود له بان يمتنع او بان يمتنع
كسئل المراد الزاني وجوب وجوب اليان لم يحدث **الحث الثالث**
الغالب وهو تعليق الحكم على ثبوت الصلة مع اتحادها
وقد اجمعت على ان الحكمين ان لم يكن احدهما في الأصل لا يصح
في الصلة لا مكان تاثيرها في شيء فان تافها امتنع احدهما

انفراد

في الأصل لا تشرطا وحده وجوز ان يكون لا مكان فيها
في الفرع دون الأصل وهو في الحقيقة معارضة لان الحكم
منه وهو المذهب في الفرع والأصل لان اصلها وقرعها و
والمذهب ليس بتبديل حكم الغالب في الأصل وتبديل
الصلة فيه بالنقض ويجب قلنا ان المذهب الحكم في الغالب
قد يترك الغالب لاثبات مذهب كقول الحق في شرط
الاختلاف بالضم بـ ثبوت محض فلا يكون قرينة كما لو كان
بقرينة فيقول المترض لثبوت محض فلا يصح الصلة في كونه
قرينة كما لو كان بقرينة فان كان محتملان في الأصل فثابتان
في الفرع وقد يكون لا يبال من مذهب محققا كما كقول
في الشرع من اركان الوضوء لانه لا يكتفي به بل باليقين
عليه الاسم كالوجه فيقول المترض فلا يثبت له في كونه
واما ضمنا كما يقال في الغائب عند ما وضعت فيقول الجمل
بالدفع كالتكاح فيقول المترض فلا يثبت فيه ضمنا في قوله
كالنكاح بل من ضمنا وخيارا في قوله فساد البيع **الحث الرابع**
القول بالوجوب وهو تسليم الدليل مع بقاء التزاع وقيامه
تعدا الاول فيسقط المسد لما يمتنع من الجمل التزاع او بل من كل
اذا ما امكنها فيكون لها ملائمة في وجوب الصلة فيقول
اقول بموجب ما ذكرت لكن عدم الممانعة لا يلزم منها وجوب

ان يستعمل ابطال المأخذ الجسيم
المقتضى في الوسيلة لا يمنع الجواب
المقتضى

مزيل

لهم

والغاية

الشيء كالمقتضى له منقول اقول بوجبه ولا يلزم المطلوب فانه
من انما مانع امتناع جميع المانع ووجود جميع الشرائط المتفق
الثالث ان يثبت المستدل عن صفته عن صفته ومثلا فثبت
فشرطه ان يثبت كالمقتضى له منقول اقول بوجبه ولا يلزم
من ايجاب المنة في الوضوء **المقتضى** الفرق ومن بين
على قبيل الحكم بعين وقته يلاحظ ان في المصنفه دون السبغة
والقول بوجبه الحكم وبهذا سلم زائد باحتلال الردود
انما اوالحق لا على السابق وعلى المشترك وان استدل
واحد بشرطه بالفراد ضيف لان ابطال المجرى في واحد
ذاتين بحيث يحل الجدا وما يحرم بالآخرى والسابق متفق
لغيره الاقتران والمشاركة باطل لان كل واحد يحل في نفسه
تامة بالاجتماع فالقبيل المشترك ابطال له والاطاع على ان
كل واحد على مستقلة مطلقا من شرط **المقتضى** في
شرائط الاركان وفيه سباحة **الاول** يشترط في الاصل
حكم لا فائده للفرع به في جرت الحكم منع شريطة وان
يكون حكمه شرعا لان البحث في الشرعي لا المعنى ومنه غير ان
يجوز استناد حكم الاصل الى العقل واستناد المنة ووجود المنة
في الفرع الى الجمع فيكون ممتزا وان لا يكون حكم الاصل شرعا
والا لم يكن الجاه متبعا وان لا يكون حكم الاصل ثابت بالقياس الى المنة



ان تحدث فالمقتضى له والادام القليل المتأخر من المنة
الى الاصل البعيد والمتأخر وان لا يكون دليل الاصل متاخر ولا
للفرع والادام الترجيح من غير مرجح وان يثبت دليل حكم الاصل
المأخذ فالتأخر والتأخر المتأخرين به مطلقا فثبتوا لا يثبت
لان مره الفرع اليها ما يصح بذلك وان لا يتأخر حكم الاصل عن
حكم الفرع كما يثبت المتأخر عن الوضوء لانه ثبت لبه المصير
وان لا يكون معدولا به عن سنن الياس كشفا عن منة فثبت
اكرهات والحدود والكفارات وكما يمين في القسامة
وصرب الدين على المعاملة وان لا يكون ذاتا من مركب
ان يتوقف الحكمان خاصة على حكم الاصل فان اختلفا في المنة
من مركب الاصل وان اختلفا في وجودها في الاصل من غير
الوصف كما يقول عبد فلا يثبت الحكم كما كانت فالاصل
متفق وانما التفرقة الشافعي بالرجوع الى المنة فالحق في قول المنة
في منع نقاص كتاب جبال المسحق من المبدأ والارث
لا المبررة فان حلت المنة بطل الحاق المبررة والامتنع
الحكم في الاصل لانه ما ثبت بناء على من المنة على من ذلك
عن عدم المنة ومنع الحكم في الاصل وكما تقول في ان تزد
هذا هو طالق فليس فلا يصح قبل الكاح كما قال في المنة
انز وجها لوق فيقول الحق في منع رجوع التسلية في الاصل فان

وان

غير معتبر فيه

الحكم ثابت قبل المشرع ولا يجوز تأخير المصلحة عنه ويجوز تبسيط
الدلالة بخوار الاستدلال لعدم الاثر على عدم المؤثر في
الاصلي ما اذا كان الحكم اعدا ما لا يجوز تأخيرا عما جاز
التأخير لقياس في المقدمات والكمالات والحدود والقياس
لعدم الحثية ومع ذلك يجوز في شروط الزوايا والوجوه المقتضية
عليه استحسانا وقاسوا في الكمالات الاظهار بالكل على الواسع
وقيل المصلحة تاسيا على عدمها وقاسوا في المقدمات كما قد روا
له لو اكتمل وقاسوا في الرخص كزوايا القياسات بالحق
قياسا على الاستحسان **الفصل في القياس** في شيئا باساحت
القياس وهي ثلثة **الاول** القياس من جنس وهو ما قطع به في
الفارقت اما مع الضيق على العلة او بدونها كالحاق الاثر بالبدن
فحينئذ المنصب عند الحق لعدم عدم الفارقت سوى لان اثر
وانه كونه والعلم بانها نظر المشرع في ذلك ونحوه من هو ما علة
كغيره من الاصلية والقياس من القياس قياس علة وهو ما صرح
بالعلة وقياس دلالة وهو ما صرح به الجاهل الا انه ليس اياها
من لانها من قياس في معنى الاصل وهو ما لم يصح فيه الجاهل بل
جمع بين الفارقت **الثاني** لا يخرج عن القياس في جميع الاحكام
لان فيها ما لا يستل مناه وان الاصل لا بد وان يكون متصلا
عليه والاكثار فيها وقد تقدم بطلانها ويجوز ان يشهد بها

لا يجوز

في كل المشرع اما عندنا فافطاهر لا نأمن القياس واما عند الخصم
فلا شك ان يسن الله ثم على جملة الاحكام فمدخل القياس
فيها ولا يجوز ان القياس فيما يطبقه عادة والمصلحة كما ذكرنا بعض
والعلم ولا لا يتحقق به عمل كقول النجوم سكت على او لسان
الثاني هيئتنا نوع من القياس يسمى قياس الاصل على الفرع
بان يقال لو ثبت الحكم في الفرع ثبت في الاصل لان ثبت
في الفرع ثبت العلة كذا المناسبة والافتران وهو مخرج
في الاصل من دون الحكم وهو نوع من الملام وبعيد منه
قياسا على العكس كما يقال لو لم يكن الصوم شرطا في الاعتكاف لم
يكن شرطا بالنذر قياسا على الضايق فانها لو لم يكن شرطا في
لم يكن شرطا في النذر فالمطلوب في الفرع كون الصوم شرطا
لحتم الاعتكاف والثابت في الاصل كون الضايق لبيت شرطا
فما لم يكن حكم الفرع حكم الاصل وهو في الحقيقة تراجع الى الاول
لان استدلال القياس الشرطي وثبات احداهما على الثاني
فيقول لو لم يكن الصوم شرطا مطلقا لم يصح شرطا بالنذر ثم يستثنى
التيقن للقبض ويستدل على ثبات الملازمة بين التعمد و
الانقلى بالقياس فيقول ما لا يكون شرطا في نفسه لا يصح شرطا
بالنذر كالعلة **المسند** **الثالث** في ان ما دلنا في حكم واصدوا في
وقد ساحت **الاول**

القياس الى الاما ان ان

المتعلقان جان كترية المصلح الحجة من غلب على طاعتها حقا
التي لا تحكم من الوجوب وتختار الجهد وان لم تكن المتعلقان في
الحكم كما لا مانع الدالة على صحة العمل والامانة الدالة على صحة
الوجوب ان تقع من غير ما شرعا وان كان عقلا اما الجواز فلا شك
اجزا بعد ذلك يمكن تباينها وما عدم الوقوع فلا العمل بها
يستحق وجوب العمل وتغيره على محلك ولعدم تركها يقتضي
العبث بوضعها اذ وضع امانة لا يمكن العمل بها عبث فلا العمل بها
وهذا الاخرى ترجيح من غير ترجيح وجوه من قولنا لا قرب الحكم
هنا التغير ايضا ولا يلزم من التغير بين امانة الوجوب والامانة
الا بحد لان الجهد ان اخذت امانة الاباحة ثبت في حد سواء ان اعتد
الوجوب ثبت في حد سواء فاما المصلح في كان يتغير في حد
والا تمام فان مصلح يتغير مقتضى عند وجوب تركه في حد
تاما كان واجبا كترية ورجحان اذا ما لم يملك ان رتب له
الدرج من على الاخذ وان دعت احدهما استغلت الاخرى
اذا عرفت هذا فان عرضا لتساوي الجهد يتغير وان كان لا يتغير
للمستحق ان كان الحكم من ما يتاثر به الحكم باحد ما في حد
وبالاخرى في آخر شخص **الفصل الثاني** اذا قلنا ان العمل
فاما ان يكون في طينين فالحق الترجيح بينهما فكل ابراج والآن
ترجح الترجيح وهو باطل وان استعمل العمل بكل واحد منهما من حد

دون وجهتين واما ان يكونا يمتين فالسائر منهما العمل
الا ان يكونا احدهما قابلا للثبات والآخر بحيث يمكن الجمع بينهما كما
المقطع فكل واحد من الطرفين تعذر وان كان احدهما قطعا للآخر
فما بين العمل بالمتعلق والترجيح اقتران الايمان بما يقتضيه
على صانعها وهو ما ان يكون في دليلين اثنين او اثنين او
مستقيل ومقول **الفصل الثالث** اذا قلنا ان العمل
اما بالسند او بوقت الزهراء او بالحق او بالعدل او بالحق
فلا كثر مرءاء ارجح والاصل استدار ارجح وترجح مرءاء التفتيد
والافتدوا الزاهد والافزهد والمعام والاعلم والاعلم بالبر
وكونه حاجب الا فتدوا الا كثر بها السند العلم والحدوث
طريقه اخرى والذي لم يرتب عدالة الاخبار وكثيرا لا كثر الا
اوع ذكر سبب العدالة مع العمل بديانة الا كثر سببا جسطا
للافتاد والجواز على الخان وما يمسلا من العمل على الخان
في وقت ما والحاظ على ابراج الكتاب والاشهر من التفتيد
ومرءاء التفتيد والتفتيد الاحم بالفتيد والمفتق على كثر مرءاء
على المحل فتدوا اكر السبب زانرا للفتق على اقل المفتق
بترج من وافتدوا الاصل على من كثر والمسد على المرءاء
لان ان حيث قدم المرسل وبعد الخبا حيث حكم بالفتق
والسائر على المسد كما لم يفتق في الكي وكان في وجهه من

وكما خزل الاسلام مع علم جاعده بعد اسلامه ومن جملة ما استدل
 على صحة السبب للامتنان في حق الله تعالى على عبده والعصاة في حق
 والاضحية في حق النعمان والخاص على العام والخاصة على العامة
 بالوجه المسمى بالعرف على الدال بالعرف والذم على المسمى
 على صفة والمطوق على الممنوع والما على المقرب والمحرر على المبعوث
 والما على المحل على شئيه وشبهه الطلاق والتمسك على ما فيهما من
 بالعلم الاقوى والمؤكد على غيره والموافق لعل العمل بالاولى والاولى هو
 للاعلم والما على غيره فيما كان ذا الصلة قطعي وفي كذا ما دل عليه
 من قاطع والما من غير قرب من المقارن في الخبر اذا
 شترط التخصيص على العمدة **المقتضى الثاني عشر** في الاحتجاج
 وفيه فصول **الاول** في المحبة وفيه بحث **القول** في الاحتجاج
 لانه استغراق الوهم من القصة ليعتدل لمن يحكم شرعاً
 الاقرب قوله الخيرية لان المتعنى لوجوب العمل في الاحتجاج
 في الاحتكام موجود مع الاحتجاج في بعضه ويمن من تلقا العمل
 بالجهل بل يدفع من **الثاني** في الحق انه عند السلم لم يكن متبداً بالاد
 لونه سم وانطلق من التزم ولا نعلم فادعى على العلم فلا يجوز
 والعمل بالظن ولان محالاً كذا في مخالفة المحبة ليس بكاف
 ولا يمكن ان يتوقف في الاحتكام على الوهم ولان محالاً كذا
 يقتضي الاحتجاج به بل في منع العلم بالوجه اصح اشأني ان

استغراق الوهم في مثل شأني
 وامطالها

العمل بالاحتجاج استحق ولعونه ثم عفا الله عنك لم اذنتهم
 ولعونه لم اذنتهم من الامم استدرت لما سقت اليها
 والخراب ان المشتبه لما جئت اعتبارها مع التفرغ شرها
 والمنع من اجهابها وان الاذن شرط في الاحتجاج بالاد
 المنع منه وعدم سبيل الهدى لا يدل على ان سبيل الهدى
المحتمل في شرايط المحبة والاضابطية يمكن
 الكلف من الاقامة الاولة على المسائل المرفوعة لشرعية انما
 يتم ذلك باسرها من جهة المنة ومعاني الانفاط الشرعية
 لا بالجميع بل بما يحتاج اليه في الاستدلال ولو ارجع اصلها
 في مسائل الانفاط لكان ويدخل فيه معرفة الحق والعرف
 لان المشرع عرف لاهم الاجمعة بما وبما اتم الربح منها
 اشأني ان يكون عارفاً بما اتم الله منهم من اللطف واقام ذلك
 لوجوب ان لا يخاطب بالادبهم مناه ولا يمازى به بخلاف
 من غير بيان واقام ذلك لوجوب ان لا يحكم وهو قد
 على علمهم بالفتح واستغناء عنه والعلم بعد ان الرسول
 واصول قواعد الكلام وهذا لا تأتي على قواعد الاشاعت
 وثالثها ان يكون عارفاً بالاحاديث الدالة على الحكم اما
 بالخط او بالرجوع الحاصل صحيح واحوال الرجال المرفوعة
 صحيح الاخبار من مستها ومرفوعة من الكتاب ما يستفاد

ل
 اصري

الفصل الثاني

الغبري

عبد التكليف

الاحكام وهو من مائة ولا يشترط حصة بل من مائة ولا يشترط
 ومما فيها بحيث يجدها من طلبة او رابعا ان يكون عامرا بالبيع
 ومما فيها بحيث لا يفتى بالاختلاف في حصة ان يعرف او لا
 الحاصل كما لبراءة الاصلية والاصحاح في غيرهما وما روي
 ان يعرف شرايط البرهان وما لبراه ان يعرف الشاخص والمنع
 والعام والخاص والمطلق والمقتد وغيرهما من طرق الاحكام
 واما ان يكون له قوة استنباط الاحكام الغريبة عن المسائل
 الاصول **الباب الثالث** المجتهد فيه وهو كل حكم شرعي لا يفتى
 دليل قطعي يخرج بالشرع الاحكام المتكسبة عن طريق العقل والشرع
 ما علم كونه من الشرع كيجوز ان يكون **الفصل الثاني**
 في الاحكام الاجتهاد وفيه بحث **الكتاب** اجمعت على ان
 ان المصيب في المسائل واحد الا في الاحتكاك والغمري فانها
 قال كل مجتهد فيها مصيب لا على معنى المطاوعة بل معنى ان
 الاثم والحق الاول لان الله لم يكلّف بالاسلم واصيب عليه ولولا
 فالحق فيه مستقيم في الصدق واما المسائل المشقة فالحق
 المصيب منها واحد وهو الذي اصاب حكم الله في الواقعة
 وذهب جماعة من المتكلمين كالاشعري والى المذهب الجاهل
 الى ان كل مجتهد مصيب لانه ليس في المسئلة الاجتهاد يحكم
 معين عندهم نعم المحقق مذهب اجماع الامم بشرط ان يكون

الغبري

على الاخرى

احد على الامم ان ترجح بقية العمل في المسائل
 وان لم يرجح كان اعتقاد كل واحد من المجتهدين ترجح انما
 خطأ ايضا لان الحق ان كل واحد من المجتهدين كان محكما في الدين
 اما قسما او بالاطلاق وان كل واحد عن طريق فان خلاص
 المسائل من اثنين والاف الرابع وان عدم الرجحان فالحكم انما
 اعتقاد او التحيز او الرجوع الى غيرهما وعلى كل تقدير فالحكم
 بين فالحق المصيب واحد **الباب الثاني**
 الحاد وان نزلت بالجملة في نفسه على ما اوردوا اجتهاده
 فان قساوت الامم ترجح او عاد الى الاعتقاد وان قلت
 غيره وكان مما يجري فيه الصلح كالمال اصطلاحا او تراضا الى
 يفعل فيها فالحق الرجوع بعد الحكم وان لم يجد الصلح
 كما لطلاق يستمر مقتضاها احدها دون الاخر رجعا الى الحكم
 فصرحوا ان كان صاحب الرأفة مجتهدا او حاكما او لارس
 فحكم ان يحكم لنفسه على غير من ينسب من قبله من يفتي فيها
 وان نزلت بالسلم رجوع الى الحق فان تقدم رجوع الى الصلح
 عليه فان استعمل اعل الاعمال انزهد فان قساوتها وان خففها فان
 حكم برؤية العلم لولا انها فحكم ثم اعتدسا وانه لطلاق
 بقاء التكاح لان حكم الحاكم لا الفصل بالتكاح باكثر فلا يفسد
 الاجتهاد اما لو اعتد قبل التكاح فانه يحرم عليه اسكاه او كذا

محلى

الزوج عاينا فاسلمت قبول المستقيم فمما اجتهدا الحق والآخر
 ان يرجع عن الكلاخ لان الحكم اقرى من الاثام فان الحكم لا يرضى
 الا ان مخالفت دليله قطعا **الحجرات** المجتهد ان ذكره يدل
 ثباتا على ما لم يجب كرا الاجتهاد والا اجتهاد فان مخالفتي
 بالثاني وعرفت المستقيم رجوعا ولم يجبه قبل ان الشاء
 على الاول والا فاما بذلك الاجتهاد الاقرب في ذلك **المعدل**
الزايغ في الحق والمستقيم وفيه ما بحث **الاول** بشرطه
 في الحق والحكم الايمان والعدل لا يرضى ما ليس بهان للاداء
 والسلم لان الاثام والحكم بغير علم حكم في الدين بغير التفتيش
 وقول على الله بما لا علم به هل ينسب المجتهد المستقيم بما حكم على
 المجتهد الاقرب ان كان يحكي عن بيت لم يجر العمل به اذ لو
 لم يت وامن اشتد الاجماع لوضا لفتيا وان حكم عن بيت
 اهل الاجتهاد فان كان قد سمع منه مشا فترجى له العمل به
 ايضا وكذا لو سمع من غيره فترجى عن المجتهد فان كان تدرى بالاقرب
 جواز العمل به ان من الخطأ والتدوير والافلا **الحجرات**
 الحق ان يجزى للمدعي ان يملك المجتهد في تزويج الشرح خلافا للفتوى
 بتعداد وجوه الجبا في المسائل الاجتهادية ووزن غيرها لما تولى
 ثم لا يفر من كل فتوى طائفة او يجب التسليم عن بعض الفتوى
 فجاء لغيرهم التمسك ولان الحادثة اذا ازلت بالمعنى فان لم يكن

مكتفا فيها بشي من اجل الاجماع وان كان مكتفا بالادلة
 فان كان بالبراهن الاصلية فمما الاجماع وان كان بينهما
 فان لم يرد ذلك من استدل عليه من اجل الاجماع وان كان
 حين حدثت الحادثة لم يكتف بالثبات اما سائل الاصل
 فالحق المستقيم التمسك فيها بوجوه من الفقهاء لنا انهم
 بالعلم بغير علمنا ولان تصديقهم بالعلم بالصدق فيجوز
 على جواز الخطأ وتقبل التوجه من الاطراف المتبادرين للعلم
 يحصل اسرول المتدين وان لم يتمكن من التمسك من ذلك الدية
 والتجارب من المشايخ **الحجرات** الثاني يجب على المتكلم
 في الفرع اذا لم يتمكن من الاجتهاد فان لم يكن من قبل الاجتهاد
 تحس منه ومن الاستسقاء وكذا ان كان عالما بسلطنة الاجتهاد
 ان كان عالما بالمرتب الاجتهاد واجتهد بجهل المدول الى
 قول الحق وان لم يكن قد اجتهد فيقول بجهل المدول بطلان
 انما يملك العلم وقبل ان يكتسبه واما الحق وقيل انما يتبعه فتبين
 الرقت والا قرب الحق لا يترتب من يحصل الحق بطريق اقوى
 فتبين عليه وجوب الحق بجهل ان يكتسب على المشتق
البشائر لا يشترط في المستقيم على وجه اجتهاد الحق
 لغيره فاسلم اهل الذكر من غير تقييد فوجب عليه العمل به
 من يتب على طائفة من اهل الاجتهاد والوجه وانما يحصل

بان سوي في حصول العلم الحق لا يتبين
 الا بها

للاستحقاق من العلق بمرتبة مستحقا للترقي بشهادة من
واجتماع المسلمين على استئذان من مطيعه واذا اعتد على
المستحق ان المتقون غير عالم ولا مستحق من غير استئذان
لانهم بمنزلة نظير الجند في الامارة ولو اقاموا اثنان فصاعدا
اقتضوا ولا اجتهاد في العلم الاورع فقلده فان قدامه
وان مرجع احدهما بالعلم والاخر بالزهد فمن العلم ويعلم
بالناس مع والعراين لا في الجسد عن نفس العلم ان لم يعلم
ذلك ولا يجوز لسا اذ لا يمكن من اهل الاجتهاد الا ان يتولى
بجدهما حيث ولا يجوز لدهم في كيد المعصومين من غير الفصل
لذلك ان صاحبنا ضعف واذا تدارى المشايخ فاما صاحبنا
لم يجر الجمع عند ذلك الحكم والاقر بوجاهة في غير **الاستحقاق**
العلمي في طريقه لثبوت الجهد وفيه وفيه باحث **الادب**
استصحاب الحال حجة خلافا لكثر المتكلمين والخفية لان حجة
الشيء في الحال يتحقق وجوبه في الاستقبال المقارن المتبادر
في اكثر الوقائع ولان احكام الشرعية بيضة عذبة لان ابيك
انما يتم لو لم يتطرق اليها من غير من نفع فحين وانما يصلي
المطهرين بالاستصحاب احتجوا بان التوبة بين الوقيين
في الحكم ان كان لا شر اكتمافي مستقانا كان قياسا ولا كانت
لستوية بينهما من غير دليل وهو باطل اجابوا بالجواب المستوية

طعن

لاشك

بما قلنا فمن العلق بالعلم ان حيا حجة كذا بان الثاني لا دليل عليه
ومن ان اراد ان لا يعدم قد كان الثاني الاصل فيمنه للعلم
بغير غير الاستصحاب وقد بينا حجة وان ارادوا غير ذلك
من اجل **الحجة الثاني** الاستحسان وقد ذهب الخفية
والخلاف بينه وانكر ايا قرن ولا يحصل بينهم اختلاف مستحق الا
بعضهم منهم بان دليل لم يتقدم في نفس المجتهد فصار مرتبة
وبعضهم قال ان عدول من قياس الى قياس اقوى وقالوا في
ان تخصيص قياس باقوى منه وقيل العدول المختلف في القليل
اقوى والعقول الاول ان يحصل للمجتهد شك في عدم العمل
به اجابوا والادب العلم بانما كانا في قوله من اراد
القياس وكذا انما لست واراد **الحجة الثالث** مذنب
الصحابي ليس حجة لمجرد الخطا عليه ولما لم تكن لهم صاحبنا
كان حجة لهم الشيطان وعدم الدليل ليس دليل على عدم
والا انهم الكس في المكروه في عدم الادوية فيجوز
ومن المتن لمان يتول الله تعالى للشيء والحكام احكم بما شئت فان
لا حكم اية بالصراب والادب لعل التكليف لان قول المكلف
ان اجتزت افضل وان لم تجز فلا ينفصل بالحدة لان المكلف
لا ينفك من الفعل والتارك فلا يكون مكلفا عما لا ينفك عنه
ولان شرط التكليف تعلية بالحسن فان تناهى العبرة بالقديم

العدول

تنق

واحد

سقط التكليف والحسن لا بد من طهرت والآدمي كلف
 ولا بد من طهرت في حق العلم فيستلزم جواز في حق العاقل
 وهو اصل **الحج الثاني** في كونه مستلزما للعلم والاطلاق
 لا بد ان يتقاسموا فيحصل المستلزمة بالاشتغال فان شغل
 المطلوب على الحجة من الاستغناء الدليل وهو لا بد من
 الجواز ان يكون ما لم يستقر بحدوث ما استقرى لان يكون
 المذكور في جميع الجزئيات وان كان بالعكس من انما ينفى
 عرفنا اصل الفكر وهو المبدأ لليقين وان اشتمل على انما
 من انشغال وهو الذي فيه القناعة قياسا وقد سبق ما يرد
 القياس المبدأ لليقين لا بد من مندرجتين فان اشتمل على
 على المطلوب او شغله الفيل من الاستدلال والاشغال الى
 والاستدلال فيمان سفل وسفل ويشترط في المستند ان
 الشبهة وكيفية الاستدلال فان استثنى في عين المقدم
 اتفق من انما وان استثنى في عين المقدم ولا بد من التالي الجواز
 كون الملتزم انفس ويشترط في المنفصل انما وكيفية المقدم
 الاستدلال فان كانت المنفصلة تنفي ما في استثناء عين بها
 كان في عين المقدم انما كان عين الاخر في السابق اربعة
 وان كانت المنفصلة تنفي ما في استثناء عين بها كان في عين المقدم
 استثناء المقدم وان كانت باقية في عين المقدم وانما الاخر في

في عين المقدم
 ولا ينفى استثناء

ما عرفت

فان كان الحد الاوسط فيه محولا في الصغرى موضوعا
 في الكبرى فهو الشكل الاول وهو اربع الاشكال وان
 كان بالعكس منها فهو الرابع وان كان محولا في المقدم
 فهو الثاني وان كان موضوعا فيها فهو الثالث و
 بشرط في الاول انما بالصغرى وكيفية الكبرى وفي
 الثاني اخلافا فيهما بالكيف مع كيفية الكبرى وفي
 الثالث انما بالصغرى وكيفية احديهما وفي الرابع
 عدم اجتماع الخبيثين الا اذا كانت الصغرى موجبة
 جريئة وكون الكبرى سالبة كلية اذا كانت الصغرى
 موجبة جريئة وتفاصيل ذلك مذكورة في كتب
 المنطقية **الحج الثالث** في الاعراضات وحاصلها منع
 او معارضة فيها الاستفسار وهو طلب نفس اللفظ
 لا حال او فرائضه وبكيفية ما به وجوبه الظهور في
 ومنها ناسد الاخبار وهو خالفه القياس في
 الاول ومنها ناسد الوضع وهو ثبات اعتبار
 في بعض الحكمين او قياس او اجماع وجوبه ببيان
 المنع ومنها منع حكم الاصل ولا ينقطع به المنسل

على وجه التعظيم والتعجيل فالوصف شاملا للجسد وعينه وبعده
 ما يجتمع خرج غير الجسد والدم والحيوان وبقولنا ما يجتمع انما
 والتعجيل خرج به الاستدلال والمراد بالتعجيل ان يكون اختيارا
 اي صوابا واخرى انما على قدرته واختياره الا ان يكون طبيعيا
 وبذلك يقع الفرق بينه وبين المدح اذ المدح ليعال للاختيار
 وعينه كما يدح الرجل في احسنه وجوهه منسب لا كما قال الزحشركي
 انما اخوان وذلك لان جعلهم اخوة في فصيحة تكميد او على ما قلناه
 يكون تاسيسا وهو اولى من التاكيد كما قرره الاصول والادام لا
 يجوز ان يكون عمده به لعدم مقدم معهود ذكرى كونه وارسلنا الى
 فرعون رسولنا فعصى فرعون الرسول ولا يحس فرعون معهود
 ذهني لانه يكون منافيا للملازمة وعموم اثبات الجسد ولا يجوز
 ان يكون استغناء فيه كقوله تعالى ان الانسان لغير خشن الا الذين
 آمنوا لان الجسد طبيعة واحدة ليس فيه تعدد فيق ان يكون لام
 الخصم كقولك الرجل جريح والمراد ان اخاف ان ياكله الذئب
 ومعناه حقيق الجسد وطبيعته ثابتة له تعالى وانما مستقر اولئك
 اني باجماع الاحمية لانه على ذلك دون الفعلية لانه على الجسد واليقين
 كقوله حدثت انما واحدا به اذ عرفت ذلك فاجعله خاصا لان الاول
 كونه باللسان خاصه قال تعالى وقالوا الحمد لله والثناء لسانا
 الثاني انه لا يشترط فيه سبق لفهم لروده هو الغير تارة لقوله تعالى
 الحمد لله الذي وهب لي على الكبر اسما عذرا واستحق ومنع عدم ذكرها
 اخرى لقوله تعالى وقول الحمد لله الذي لم يخذلنا والثناء وحلافها من
 الخاصة من خاصة الشكر فانه يكون باللسان والقلب والجوارح كقوله تعالى
 ال داود وشكر او يستدعي سبق الفهم كقوله وان ذلك ليدفعنا عن
 الناس ولكن اكثرهم لا يشكرون فينبغي ان يكون من وجوه كالحجوات

وجوابه اثبات الحكم ومنها منع وجود العلل في الأصل
 كونها علل وجوابها تذكر ما يدل على وجودها في الأصل
 من عقل أو حس أو شع أو آيات العلمية بأحد هذه الطرق
 السائفة ومنها عدم التأثير وهو ابتداء وصف في
 الدليل مستغنى عنه وهو ما عدم تأثير الوصف في
 يكون طرفاً ويرجع إلى بيان النقص المناسبة في
 وهو سؤال المطالب وجوابه وجوباً وما عدم التأثير
 في الأصل بان يكون الوصف قد استغنى عنه في إثبات
 الحكم في المقاس عليه بغيره ويرجع إلى المعارضة في الأصل
 ورده قوم لا مكان للعلل باهرين وأما عدم التأثير
 في الحكم بان يذكر في الدليل وضعا لا تأثير له في الحكم
 وهو راجع إلى عدم التأثير في الوصف بالنسبة إلى
 الحكم إن كان طرفاً وأما عدم التأثير في القدر وجوب
 الوصف المذكور في الدليل لا يطرأ في جميع صور العلم
 وإن كان مناسباً وهو راجع إلى عدم التأثير في
 الحكم ومنها الفاعل في المناسبة وفي الانقضاء الحكم
 المقصود ومنها إخفاء الوصف وعدم انطباقه

ومنها المعارضة ما في الأصل بمعنى آخر وفي قوله خالفنا
صحيح المعترض بالفرق بين الأصل والفرع وجب عليه
نفيه عن الفرع والأفلا ولا ينضم إلى الأصل الوصف الذي
عارض به وجوبه أما مجموع وجود الوصف والمطابقة
بنايته وأما في الفرع بما يقتضي نفي حكم المسد
بغير أو إجماع أو غيرهما وأختلف في قوله من حيث
المعترض شأنه المذموم لا الاستدلال ومن حيث تحققه
بذلك أذ إليه مقام تدليل المسد ولا يحضر في
الطريق وأما في الأصل والفرع معا وهو سؤال الفرع
ولكن بذل الغرمان ذكره في هذا الكتاب ومن
أراد التعليل في هذا الفن فليطلب
كتابنا المسمى بمخارج الأصول
فانه قد بلغ الغاية
وتجاوزها غاية
والله الوفي
للصواب

والأصغر بعد الدائم والممكن والأصحاح كاللذو ويكون مفعلا كغيره
ويخرج إذا فتح ما قبله وضوءه وقيل جزمه فزاد فيه وبين ذلك أن بعضه مفعول
عليه ما فيها المفعول أي المخلص والمبني والخبرة فلهذا الجمل البسيط أي عدم
العلم والاضلال هو الجمل المركب وهو عدم العلم مع ادعاء العلم ولهذا الخبر
في الترتيب من التفتيش والاضلال والاعتماد والباطل الخاضع
شبههم والمحقق هنا أن نقول إذا كان لنا مطلوب والمطالب فانه
عندهما التفتيش إذا قام الدليل عليه وإن لم يحصل فاما من بعد ذلك فانه
فحصل الخبر أو هو مما يشبهه على اقتضاه فحصل الضلال والافتقار
هو المخرج من كل هذا فلهذا علة ذلك أن قلت لها ادعهم في ذلك وكانت
ذكرنا أنهم أوفى قلت لا شك أن نعم يعرف على غير متناهيه لكن شفا
في الكلام والمقدار فاعظم هو الهدى استفت الخبر والاضلال إلى
العقائد الخمسة في المعام الدينية إذا عتبارها وحصل الخاضع
والعقائد السبعة والحصول على النعم الموبد وإذا حصلت هذه المعاد
استفت الخبر والاضلال فيكون أسفا وهما والافتقار منها أعظم
النعم فلهذا خص بالذكر ابتداءهم وأردف بذكر كلمات لغة أجملا
وهو أن أشد إلى سبيل الصواب في المعاش وهي لدار الدنيا والمآل
وهي دار الآخرة والمراد هو الذي يحصل منه اليقين وهو وجبات
ما يصل إلى المطر والسبل في الطرق والصواب هو المطلوب لها
في نفس الأمر وبذلك الطرق أفاد عليه خصه كالاعتقاد است الحقير من
التوحيد والعزل والنبوة والامامة وإعاجيلها كالعلم بالعبادة الخ
والعلم بحقيقة المعاملات والاحكام وغير ذلك مما به يتم به النظام
أحوال النوع الانساني في الدنيا والآخرة كالشرعيات والنظم
الاول يعلم العلم الكلام الذي نحن بصدد معرفته من حيث العلم والقسم
الثاني يحصل العلم النقي ولما كان هذا الذكر والمذكور يحصل
بواسطة النبي صلى الله عليه واله كان له عين نعم تستدعي الشكر عليه
فعقب الحمد بذكر الصلوة عليه والصلوة هنا مراد بها في الرحمة

ومر الملائكة الاستغفار ووالاديين الدعاء والام فيها كسوق
الجنس اذها افراد مقدره كاتركت وسمي محمد لكثرة خصاله
التي حده ومجملها بالكمالات العلمية والعلمية والمعنوية المتصفية
بالعصمة وبى اعز المنع واصطلاحا على عبادته على ان يفعل بها
بالعلم بحيث ينتفع منه بسبب وقوع العصمة وارتفاع الطاعة
مع قدرته عليها والخطا ضد الصواب وقدرته على فعله لا يتو اياطلا
والعلم انه عليه السلام معصوم في رتبة الاول في مقامه لا يتو اياطلا
العلم في مقامه لا يفعل ما يظلم العالمات تركه لا يترك حق الدواع
تبراته الى ان لا تترك حصة باطله وموسسات عند ادلا يجوز ذلك العفة
والعلم انه الاول ليشترك الامام في رتبة واما الدواع فلا يجوز الامام
التفتية كما سيجي بيانه وال الرجل اقرباؤه والمراد بالصلو عليه
واله هو على رفاقه والتمسك ان عليهم السلام وهم الذين ذهب
العلم عنهم الرجس كما جابه النص ويمكن ان يدخل فيه باقى ائمة
التمسك المشهورين لما ذكرتهم لهم في العصمة صلوات الله عليهم
اجمعين والف من انتم عليه السلام هي بدل مرها اهل الاستعجال
هذه النقطة الاولى لا تشرق فيها ان اسم والحمد لتول عبد المطلب
رحم الله على آل الله في لعبته لم يزل ذاك على عبد الله رحيم والاعمال
الالكساف والزبال واللاهيم الكساف واما قوله تعالى ان تخرجن
فلا تكان شريفا في قومك معطى منهم اما صلوات الله عليهم
الخطاب ومعنىها هو حمد الله والصلوة على نبيه واله واوله في كلام
بما قيل داود عليه السلام اشار بقوله وايقنة الحكمه وضل الخط
وميل على عليه السلام وقيل من ساعده الا يا ذا حكم العرب
والكلم ببحر معين احدها المكتوب هو المشهور معاني
اللفظ وهو مصدق لسمى المنقول كلفه كذا رجل رضى الى رضى

وهذا خلق الله أي مخلوقاته فيكون معناه علم هذا وهذا المكتوم
كما هو الثاني أنه من الكتب معنى السمت الذي يعبر به الجمع كالنظام لما
ينظم به فكون معناه علم هذا السمت الذي يجمع به كذا والنظم الطريق
أو الضميمة والمسمى قد بين الطالبون للبحث في السمت معنى الطالب
والبحث وقد عرفت معناه الأصول جمع أصل وهو متولف مما يسمي عليه
غيره وعرفوا الدليل لا يتبين المدلول عليه والدين الطوائف والشرع
وسمي هذا العلم بأصول الدين لأن العلوم الدينية هي العقيدة والشرع
والتفسير متفرقة عما صدر في الأصول المبحث في هذا العلم فكون
هذا العلم اتصالاً لتلك العلوم ويسمى اتصالاً لتلك العلوم والحوال
أن المتدبرين كانوا يصنفون فصولاً مباحثة بالعلوم فيقولون
كلام في العبدية كلام في الوحدانية كلام في العدل إلى غير ذلك فلما كان
الكلام في بحثهم سمي علم الكلام انتهى في أول مسلسلة بحث فيها في
هذا العلم واختلفت فيها الأراي من الكلام وهو مسلسلة كونه متعلق
شكلاً ومعنى الكلام وقدمه وأودعته في غير ذلك ولعل ذلك الغم
الديني ما بباحث الصفات والأفعال فبحث كان أول مباحثة
مسلسلة الكلام فسمي به الثالث أن المأهر فيه والمتخصص
لعمومته يصير لوجه الكلام مع الغير والمجادلة في الأمور العقائدية
وغيرها وما يحل هو علم يبحث فيه عن ذات الله تعالى وصفاته
وأفعاله وأحواله الممكنات من حيث المبدأ والمعاد لطيفة
اعلم إذا لم يفضل علم علمها جزءاً من الأوسل يتفرق فعملهم
فان علم الدين لا يخلو من نسبة في الشرع إلى علم الجوهر وقد عرفت ذلك
الساكن كون أحد العلمين أو لوق بهما فابان يكون أحياناً فانه يترك
من غيره الذي يكون أدلة غير يقينية الثالث كون العلم متعلقاً
إليه في كل العلوم الدينية فيستحق التفضيل عليه والراي كون العلم
غير قابل للنسبة والتغيير فيحق أكثر يقينية على الثاني كون العلم ليس
كون العلم باقياً بقا النفس ويبقى أثره في الجوارحات والمخارج

مستحق

من المعلوم وان في مسألة الترتيب والعدد ان مرتبة الشيء على الشيء الذي
 يتبعه العلة تام جيداً وانما علة اوها او لا هو الذي لا يرتب في
 هو المسمى بالمرتبة من غير متغيره والمرتبة في الحقيقة هي في مرتبة الدليل
 على ذلك وما قام الدليل عليه لخصم من ان الترتيب في الحكم على الدليل
 والمستبعد ما يكون من الترتيب على الدليل
 بحيث اذا شاع المثل في الترتيب لا يقال ان المثل في الترتيب على الترتيب
 لان ذلك يطابق الحكمة الا ان الترتيب ما قام الدليل على ما
 فالسائل اما ان يترتب في الترتيب او لا يترتب فيه فان لم يترتب في الترتيب
 منع فاما ان يترتب تام ودليله وانما نحن على مقدمه من مرتبة
 دليله فاما ان يترتب في الترتيب او لا يترتب فيه فاما ان يترتب في الترتيب
 او لا يترتب والمستبعد كما يقول لاسند لا شيء ان يكون كذا او لا يكون
 لزوم ذلك وانما نحن في هذا لو كان كذلك فلو لم يترتب وان لم يترتب
 مستبعد البتة بل على ما علم على ما علم في المقدمة فذلك يسمى بالمرتبة
 ومن غير صحيح عند المحققين لاسند انما يترتب في الترتيب فترتب
 بعد اقامة الدليل على الترتيب في المقدمة كما سيأتي ذكره وان منع

بسم الله الرحمن الرحيم
 كتاب الشرح مختصر القواعد السراوية العقلية في الرسا في آداب
 يحتاج إليها كل مسلم لتكون حافظة له في البحث من الصلوات وسبل على
 طه العلم المقدم وهي وإن كانت متداولة بين المحققين العلماء كانت
 منظمة في تلك النسخة في عقد امت نعلم شوقها من جميع ما شوقنا
 للعلم العزيز ملك الله وسواله ان شاء الله تعالى والاعتراف ان
 المتقدي بعد الرحمن ادام الله ما رقا له العلم الصلي من الحكم العجا
 وحيته على تلك صنوا الاول في التقرينات والشاف في ترتيب البحث والما
 في المسار التي اختصه **الفصل الاول** في التعريفات للعلم
 هو العلم البصير من الجاهلين في الفسفة بين الشئ العلم والاعتقاد
 والبرهان الذي يميز من العلم بين العلم في الحق والعقود والادعاء
 حتى ان يميز من العلم الحق بوجوه الدلول وما يتوقف عليه وهو الشئ
 ان كان داخل في معنى محكا وان كان خارجا فان كان من غير معنى
 فيعلمه بالاعتقاد والعلم انما محكم ما يتوقف عليه وهو الشئ العلم
 هتير من غير الشئ والملازمة كون الحكم متيقنا الاخر في قول في الرسا

بعد تمام الدليل بقوله على تعيين زمان لانفسه الدليل بعد تمام
بناء على خلف الحكم عنده في حين الصورة او يسلّم الدليل وينعكس المدلول
وهو يدل بما يتا في كنهه المدلول الاول هو الحق اليقيني الثاني
هو المعانيه فقلنا ان التعقيد ما تفصلى وسواءنا فقلنا المدكورة
والاحالي وقد جسد ان معاد كرم من الدليل غير صحيح فقلنا الحكم
عنه في تلك الصورة اما المعانيه فقلنا انها ان يقال اما ذلك
وان على على ثبوت المدلول ولكن عند تمام ما فيه واذا استوع
في الدليل اليقيني فقلنا كالمسائل في العكس والمعانيه
والحق لا محالي مما بان في مقدمات الدليل ايضا وذلك
الى تلك المقدمات تكون معانيها وتقتضيها احيانا وبالنسبة الى المعاني
الدليل ما تقتضي على سبيل المعانيه وتقتضي على سبيل المعانيه
من طرف المسائل اما من طرف الدليل فاذ امتنع مقتضى من مقتضى
دليله فيلزم تقديره اما بدليل او غيره كما يقول العالم بغيره
بما هذه التقديرات فيمن الحوادث وانما ما لم يلقه فقلنا ان في كل
ثان فاما ان هذا المسائل ايضا او سلم فان منعه فالاحتمال المقتضى

في

ثاني فيمن الخاتمة الى المعانيه والمقتضى وكذا ان الى دليل
ثالث وراجع فضاء على وجهه فقلنا اما الى الزمان المعانيه الزمان
المعقود من المعدل ان قطع المقتضى والمعانيه فقلنا المعانيه
الا فقلنا على وجهه فقلنا اما الى الزمان المعانيه الزمان
كان الاول يلزم الاخر وان كان الثاني يلزم الاول فقلنا
للحوادث لا يتخلو عن الحوادث وكلها لا يتخلو عن الحوادث فقلنا
بمع ان كل مقتضى حادث اما بان كل مقتضى يتخلو عن الحوادث فقلنا
الشيء يكون من حادث اذ لا وكله الحادثة واحدة وحيثما يتخلو عن الحوادث
فذلك مقتضى الحوادث فان مقتضى الحوادث لا يتخلو عن الحوادث فقلنا
لا يحصل له ما كان او يزواله وان على تقديره يكون مقتضى
للحوادث اما الاول فقلنا هو اما الثاني فقلنا هو مقتضى الحوادث
حادثه ولا يمتنع ان كل مقتضى يتخلو عن الحوادث فقلنا
مقتضى الحوادث فقلنا هو مقتضى الحوادث لا يتخلو عن الحوادث فقلنا
وقا بغيره حادثة لا يمتنع ان كل مقتضى يتخلو عن الحوادث فقلنا
الحادث حادث فقلنا هو مقتضى الحوادث وانما فقلنا ان امكان وجود الحادث
حادث فقلنا الحادث لا يمكن ان يكون انما فقلنا ان الحادث ما يمكن

نما على ذلك والنسبة مع كون المعنى ساما عند لا يمكن ان يكون
انزياها واذا الما في ان لا يكون امكانه حادثا فقلنا ان لا يتخلو
هذا اما ان لم يكن من الحوادث فقلنا هو مقتضى الحوادث فقلنا
هذه وكيف هذا لا يلزم ان سلفنا الحق من الزمان فقلنا
الى الامكان انما في هذا مقتضى المعانيه لان مقتضى
ان يتا في كنهه وان لا يتخلو عن الحوادث فقلنا
ما من مقتضى ذلك لانه لو كان كذلك يلزم ان يتخلو عن الحوادث فقلنا
خاص للمعانيه هذا المقتضى فقلنا ان كان مكانه حادثا فقلنا
مقتضى هذا المكان فقلنا هو مقتضى الحوادث فقلنا
فقلنا ان لم يكن من الحوادث فقلنا هو مقتضى الحوادث فقلنا
عن الحوادث وان لم يكن من الحوادث فقلنا هو مقتضى الحوادث فقلنا
التي لم يكن ايضا الحادث فقلنا هو مقتضى الحوادث فقلنا
او لا يكون فان كان مقتضى المطلوب وان لم يكن فقلنا
والتي لم يكن ايضا الحادث فقلنا هو مقتضى الحوادث فقلنا
ولم يكن فقلنا هو مقتضى الحوادث فقلنا
لان مقتضى الحوادث فقلنا هو مقتضى الحوادث فقلنا
لان مقتضى الحوادث فقلنا هو مقتضى الحوادث فقلنا

الحادث

ان يكون انما هو مقتضى الحوادث فقلنا
حادثا فقلنا هو مقتضى الحوادث فقلنا
عند ما يتبينه فقلنا هو مقتضى الحوادث فقلنا
في الحوادث فقلنا هو مقتضى الحوادث فقلنا
مقتضى الحوادث فقلنا هو مقتضى الحوادث فقلنا
في الحوادث فقلنا هو مقتضى الحوادث فقلنا
او التسلسل فقلنا هو مقتضى الحوادث فقلنا
الحادث لا يتخلو عن الحوادث فقلنا
يلزم قدم ذلك الحادث فقلنا هو مقتضى الحوادث فقلنا
سبب وان لم يكن مقتضى الحوادث فقلنا
فيلزم اما القديم اما التسلسل فقلنا هو مقتضى الحوادث فقلنا
له في المقتضى فقلنا هو مقتضى الحوادث فقلنا
حادثا فقلنا هو مقتضى الحوادث فقلنا
لا يمكن ان يكون فقلنا هو مقتضى الحوادث فقلنا
ان يكون فقلنا هو مقتضى الحوادث فقلنا
وان كان الثاني يلزم من مقتضى الحوادث فقلنا
مقتضى الحوادث فقلنا هو مقتضى الحوادث فقلنا

المتع ولا يضر المعاري لان السائل يقول لا يتخلل بين ان يكون ذلك محالاً او لا يمكن فان كان يتم ما ذكرنا وان لم يكن فمخالفاً للعالم بدون الموت وبطلان اصل وليكن ان محذوراً فليس في جوابه بالمتعنى المعالي كما يقول المعلقون انهم عيب في القول المتخلف في الجواب في الفروقة واذا انت ان العالم المتكامل لا يمكن وكل يمكن فلهذا لا يستلزم ترجيح احد طرفي المكي للمساواة للطرفين الا من يراه من جهة في العالم لا يوزن وسو لنظامه

الفصل الثالث في المسائل التي ايدتها
 ونذكرها هنا لتبينها اولاً من عدم الكلام والاثبات في الحكمة والثانية من الخلاف **المسئلة الاولى** من الكلام يقول واجب الوجود واحد لا يكون اثنين فهو يتناول من ان بينهما ملازمة او في يكون ولا يستدل الى اثباتي منهما فيلزم ان يكون اثنين وانما قلنا انه لا يجوز ان يكون بينهما ملازمة لان ذلك يلزم ان يكون من الواحد وعينه صلاته وفي ذلك موجب الاحتجاج بعدم الملازمة ايضا محالاً لان لا يكون كذلك يلزم جواباً ان يكون بينهما ملازمة يلزم ثبوت الملازمة بينهما في التفسير بخلافه

والاحتجاج بالاحوال

محال فكذلك لا يجوز ان لا يكون جوازاً للاحوال وفيه ريب وهو ان يقال ان عسلت يجوز ان لا يتفكك جوازاً لاخره ولا تسلماً ان اللازم من عدم الملازمة هو هذا المحال وان لا يكون بين الاثنين ملازمة بينهم ثبوتاً بالضرورة فيكونا كلاً كان الا ان كان جوازاً ان كان الله موجوداً او ان عسلت انه يجوز ثبوت احد مما دون ان يصير على معنى انه لا يجوز ثبوت احد مما من غير احتياج الى الاخر سواء كان في الاخر ثباتاً او لم يكن فذلك لا يلزم ولكن لم يتم ما ذهبنا اليه من الحكمة واحداً للوجود يحل ان يكون موجبا بالذات لا لا يكون فاعلها بالاحتياط فلا يتخلل من ان يكون فذلك في الامر بها انما لم يكن وكل واحد منهما باطل فالقول بان فاعله باطل وانما قلنا ان كل واحد من التسعين باطل لان لا يكون فاعله انما يلزم احد الاخر من المستحسن وهو ان يكون الاخر في حادراً او يكون الفاعل بالاختيار موجبا لا لا يتخلل من ان يكون له قصد او ارادة في ذلك الفعل او لم يكن فان كان يلزم فذلك فاعله ان لم يكن يلزم كونه موجبا لا فاعله هذا خلق فاما اذا لم يكن فاعله جازماً في الامر فيكون مشتملاً على صراحة فيلزم

الثاني

الشي من الاستماع الذي في الى الامكان الذي في هذا الخلق عليه ان يقال ما ذكرتم وان ذلك في ذلك ولكن عندنا تفسيره في الملازمة لو كان صحيحاً يلزم اما يكون الواجب معلوماً لغيره او جازماً للعلم واحد منهما باطل وانما قلنا ذلك لان لو كان موجبا فلا بد ان يكون معلوماً لاول مرجح واحد فذلك محال من ان يكون معلوماً لآخر جازماً لعدم اوله من ان لم يكن يلزم ان يكون واجبا فيلزم ان يكون الواجب معلوماً لغيره وان كان جازماً لعدم كانه معلوماً لغيره كذا قلنا لان المطلوب لا يلزم لها وهو ان يثبت للملزم وجوباً من عدم الملزم فلهذا وان يكون الواجب جازماً لعدم هذا الخلق

المسئلة الثانية في علم الخلاف قال الشافعي رحمه الله عند الله ملك احب اليه الباقية على الخلق حوله فالا يجب له ان يقرر احد الولايتين ثابتهن في ما حصل لاجباً واراداً لاجباً واما ما كان يلزم المطلوب وانما قلنا احدى الولايتين ثابته لانه لا يتخلل من ان يكون محذوراً الولاية الموقفة على كماله فيكون مطلقاً اي شمول الولاية وهو عدمها او لم يكن واما ما كان يلزم احد الولايتين اما ان علمه يظهر من شمول الولاية سواء كان محذوراً او لم يكن يلزم احد الولايتين وان لم يكن علمه كذلك لان العلم ثابته

لا

مدد المتعنى شمول عدم وجود او عدم ثابته في الامر لانه لو ثبت شمول الولاية او الاقتران بين الولايتين ثبت شمول العلم سواء كانت العلمة متحققة او لم يكن واذا لم يكن متحققاً شمول عدمه يلزم ثبوت شمول عدمه لان العلمة اذا كانت ثابته كان متعنى شمول عدمه ثابته فثبت عدمها محالاً في ثابته في الحجة والادلة كانت العلمة مدائمه وجوداً او غيراً خلف واذا ثبت ثبوت شمول عدمه فاما ان يصدق العلم او الاقتران واما ما كان يلزم احدى الولايتين في العلم فان قيل سلمنا ان العلمة ثابته مدائمه في نفس الامر كونهم قلت انها كذلك على تقدير عدم علمه شمول الولايتين في العلم ان يكون ذلك التقدير محالاً في الحجاز ان يستلزم محالاً يقول هذا المتعنى لا يضرباً لانه لو كان ذلك التقدير ثابته في نفس الامر لم يكن ملزم لعدم العلمة ومحالاً يحصل

المقصود كما مر والله اعلم
 تمت الرسالة لعبد الله بن علي
 الثاني

[illegible]

من الغرض على السند متى جئت الاموال على سبيل المنع واولا على نفسه
كان السند مساويا لاول لان منع المنع منع باو لا يوجب ثبات
المقدمة المحققة الذي يجب على العقل عند منع المنع وان على سبيل
باو اقول ان منع مساويا لاولا كان السند مساويا لا يوجب ثبات
من منع السند وقع المنع لانه التقييل والحكم الدقيق في كلام المصنف اولا
وخصضا ثانيا لا يبطال ولا يمكن ان يخص النوع لا يبطال في كلام المصنف
كامرالفه وكون المنع لا يبطال السند الا اذا كان مساويا فانه حصل
لكن يكون الحكم على السند على سبيل المنع متروكا لا يملك في المنع على
الوجه وانما خبره من مجرد المساواة لا يستلزم ان يكون السند متروكا
في من من شاء ان يمنع المنع اذ تمام الحكم شي من هذا من دافعي فيها
وان ما حصل في منعه وسواها من غير ان يكون في السند المساواة
على خلاف ذلك اعلم ان انا في ان السند المساواة في منع من السند
على خلاف ذلك اعلم انهم يقولون كذلك وان كانت عبارة المصنف فانه
لقد جسد في منع فان قيل السند على ما قلتم هو ما يدركه تنوع المنع من
المنع وان لم يكن منعنا في الواقع فليدخرنا ان يكون اعلم فيدفعوا

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

The image shows a manuscript page with three sections of text highlighted by red ink outlines. The text is written in a cursive script, likely Indic, and is arranged in horizontal lines within each section. The top section is a single line of text. The middle section is a larger block of text, approximately four lines high. The bottom section is the largest, containing about six lines of text. The red ink outlines are hand-drawn and somewhat irregular, following the shape of the text blocks.

34

۴

المؤمنين الكافرين حانجه
الصلوات والسائل ملائكة
للغف عليه وان كان

كلها مذكورة بالمطابقة وعلى ما قلناه يكون واحدة
 منها مذكورة بالانتماء وما سواها بالمطابقة
 فان قيل ان العلل مائة للعلول قد وضع تعريف
 بها وايضا لا بد ان يكون مادة التي داخل في القضية
 ليست كذلك بالنسبة الى العلل مائة ايضا
 يجب ان يكون صورة الشيء مقدمه عليه بالذات والوجود
 فلا يلحق ان يعمل عليه بالحقيقة قلنا ان تعريف الشيء
 بالعلل ليس بماه ان يعرف بالعلل انفسها بل بالماهية
 يحصل لها قياس الى العلل كلها او بعضها معا
 محو عليها تعريف تلك الماهية فما على ان
 الطلاق اسمي الصورة والمادة على النظر للنسبة ليست
 على طريق الحقيقة بل على وجه التجوز والتشبيه وحيث
 يتدفع السؤال ان الاخير ان ايضا يتبادر
 السؤال الاول بوجهين آخرين احدهما ان يقال

العلل

المعرف بجميع العلل لكل واحد منها فيكون ان
 يكون الحاصل من الجميع عموما وان لم يكن كل واحد
 على وجه كذا لثابتا ان يكون المرفوع نحو
 انما هو في بعض الماهيات الحقيقية المعينة بحسب
 الحقيقة اما في الكل فلا كما للمعنى والبيت ولا كما
 منظره انما الاول فلان العلل ان اختلفت تارة
 المرفوع يكون على تامة وان اختلفت باعتبار كل واحد
 يكون كل منها على تامة فاصد ولكن العلة التامة في نفسه
 تكون مقارنا للعلول بحسب الذات لا على اعتبارها
 فان قلت ان اخذت المادة والصورة من حيث
 الاجتماع يكون عين المعلول فيكون جعل الجميع الحاصل
 منهما ان اللفظ بالمقتضى معر في العلل في ارجاء
 ذلك قلت الكلام فلما اذا انفصل العلل الاربع في
 المرفوع ولا شك ان احتياها مختص في الوجهين
 الاولين اللذين ذكرناهما وما الاحتمال الذي

القطعي

ههنا على المعنى الاول لا بد من ان يصدق تعريف
 على المعرفة ايضا فيجب ان يقال ما على المعنى الثاني
 فيكون مرفوعا لمطلوب الذي يتبادر اليه اليقين
 وعندها ما على المعنى الثالث فيكون مرفوعا للذيل
 القطعي الذي يقال له انهما ان ايضا وهذا آخ
 في الموق بهذا المقام لان استعمال الظن في مقابلة
 العلم يستلزم ان تعريف المارة بعد تعريف الذيل
 هو كونه حقا ويتبين ان يعرف ايضا الى ايراد
 من المرفوع المذكور ههنا ما هو على وجه النظر
 الا كتابه وان حصل المظن التي بان يتحرك
 الذهن من ذلك المظن مستورا من وجه المباد
 ثم منها انه وانما المظن صاحب المعرفة منها لم
 يميز بهذا التعريف على شدة ان الذيل يفرق
 النظر على هذا المقتضى اعتراضا عليه بان تعريف
 المرفوعات البينة اللوازم بالنسبة اليها لانها

ذكرت فارجع عما نحن فيه فقدم والبار في فلا
 حالت لما هو المشهور بينا بين الجوهريين ان المرفوع
 يجب ان يكون سائرا والمرفوع في المرفوع والحق
 كاهو به ههنا ما نحن من او يكون متساوفا له
 في احواله كاذب اليه المتقدمون المحققون على
 ان الثاني المذكورين في احواله ان لا يثبت
 شيء منهما لما هو المقصود ههنا واختر ما هو
 من الوجه وانظر والذيل هو الذي يلزم من العلم
 به العلم في حق وهو المطلوب اعلم ان لفظ العلم
 قد يطلق في المشهور على معان الاول يطلق
 الاول الذي هو المقصود بالتدقيق اما طلب
 ان يقال كونه مرفوعا وثابتا مطلقا فيكون الذي
 يتناول اليقين وعنده من الاحكام وثابتا
 المقصود اليقين الذي هو عبارة عن الاعتقاد
 الجازم الثاني المطابق الواقع ولا يحسن بكل

ههنا

متلانية لعلومها من جماع انما ليست بدلائل بالية
التيها في اتمل كالمزاد من قول بشي آخر ما يكون و
ذلك الماتزوم ان لا يكون عينه ولا يحسن في هذا
يلزم ان لا يصديق التعريف على الكل الذي يتبدل
بشيءه على شئ يتجزأ مع انه بالشيء المبدل
استنباه اللهم الا ان يحال هذا التعريف على
المعقولين فان الدليل عندهم عبارة عن مجموع
الاقوال التي يورثي تصديقها الى تصديق قول
واحد ذلك المجموع يخرج عن التعريف من حيث
ان كل مجموع مقدمات الدلائل بالنسبة الى كل واحد
منها بخلاف اصطلاح الاصولين فانهم يقولون
الدليل على وجود الصانع هو العالم بالمدلول هو
الصانع فو قدس فيكون عندهم علميا من جملة
بوتهم وحيث من حالاته على دفع غيره وعلى
من اوصافه على اصح من في موضعها والكل بالنسبة

ان

بشيء آخر

كان سقفا بوجوده مطلقا لشيءه عنهم مطلقا
والا لزم اجتماع المتضادين فاذا سلب عدم مطلقا
عنه عدم خارجي ايضا لان في العام فيسكن في الخاص
فتثبت له الوجود الخارجي والا لزم ارتقاء الشئ
وهو محقق ان اردتم بالعدم المطلق بغير الوجود المطلق
معنى انه لا يشهد الشئ بالوجود اصلا كاهل لظلاله
سلب هذا دفع الوجود السلب الخارجي لا يمكن في وجود
الوجود المذهبي فقط وان اردتم به رفقيا في الجملة
فلازم انه يثبت الموجد في الجملة لا في جزاء ان تصديق
شئ واحد باعتبار انهم ان في هذا الجواب نقول ان
آخرون وهو ان سائل من العلم بالمدلول في صورة الحقيقة
العلم بعدم شئ لا يعلم بوجده في المذهب ولا بوجوده
فيحيث يثبت تعبير في دفع النقص فلا يقرب في الجواب ان يقال
ليس المراد بالوجود هنا كون الشئ في الاعيان او في كذا
بل وقهره وشرته ومطابقته في نفس الامر وهو سائر الجميع

اقسام المدلولات وجودية او عدمية لان الواقع كما يجري
في الوجودات تجري ايضا في المذمومات كذا انما قيل في
عدم فلو ان في وقت كذا في سنة كذا لا يثبت الحاصل اصلا
فهم في ههنا شئ وهو ان لفظ الوجود مشهور وقد يكون
الشئ في عين او في المذهب واما اطلاقه على الحق بالذات
واسما لشيء اما بطريق الحقيقة او بطريق المحال فلهذا
يجب التحرز عند في التقرينات الالهيّة بظهور الترتيب المعينة
للرب واعلم ان هذا التعريف يستعمل على اصطلاح العقول
لان العلم بالذات لهم امما يورثي الى العلم بالمدلول واعتبر
واما على اصطلاح الاصول فلا بد وان سلم انه تصديق
على ضرب تصديق علم المدلول الصفي كذا لا يصح في جميع
لان شئ ما يكون كذا سببا للظن بالمدلول فيتم اتمل في وقت
عليه وجود الشئ في الخارج ان كان ذلك لا يسمى كذا كاسم
كالقرارة والمزج والسجود والقصد والاعتناء بالنسبة الى
الى الصلوة وان كان حائجا فان كان من راف في وجوده

حي

ليس علمه كالمعلم بالنسبة اليها ولا اي وان لم يكن
الموقوف عليه الشئ الخارج عنه فهو شئ في وجود
ذلك الشئ فتعطل اي غيبي شئ كما لفظها مع بالنسبة
اليها فان قلت انه يجب ان يكون العلم القائي
شئ لاها خارجا غير مؤثر في وجود المعلول
فقول ان وجود العلم القائي كونه متعلقا بالمعلول
لا يثبت عليه وجود ذلك المعلول فكذلك العلم
تصورها وشعورها والقصد الى حصولها وتوكلان
ما في ان الشرط عند الحكم كذا لا يصدق ان يكون
عند ما به من التسمية وهو كاهل في انما قلنا ان
ذلك تعبيرا عن عدمهم فانهم يقولون ان كل ما
عليه وجود الشئ في شئها او في شئها اقسام ان
قالوا ان العلم امان يكون داخل في المعلول او خارجا
عنه لا سيما ان يكون نفسه بغيره وان كانت الاولي
فاما ان يكون المعلول بها بالاعتقاد فان كان

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, possibly a list or a detailed description of items.

لأن قوله يا يوسف علم الله الشيطان أن يكون قمرًا وإن يكون
كالحلل العاصية: أعني أن كل واحد قد أنكر ما وجد
منها من جهة ١٢

Handwritten text in Arabic script, likely a library stamp or ownership mark, located in the bottom right corner of the page.

[illegible]

وهو ان يكون الاختيار انما كانك عنما فليكن ان
تسلم التزوم في نفس حقيقة وهو ممكن ان
يأيد مع هذا الشك بكون المناقصة كالمحقق
والمعارض لما المناقصة فان يقول لا يمكن
القائمين من احوال المجرى انما رتبته بل احوال
في غيرها ايضا كما يتبع على الشرط المشروط به
وبن عدلى العلة في احوالها فان قلت نحن نقول
من الراس ان لم يكن للامانة موجودة في الخارج
فلا يخار ما كان بين الملازمين امتناع الانكسار
فيه ام لا فان كان كان التزوم تحققا فيكون اختيارا
وان لم يكن لا يكون اللازم لازما ولا التزوم لازما
حيث ان يكون بينهما حوازا لانكسارك وهو في
لذلك انما هو على ذلك ان امتناع الانكسار في نفس الشئ
في الخارج اعتبارا من احوال ان يكون موجودا في الخارج
اي يوجد في الخارج امتناع انكسارك وانما في ان يكون

Handwritten text in a cursive script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

مذہب

منظورنا الخارج بعنوان يكون احد الطرفين شاع
في الخارج اشكاك عن الآخر في التبريد ان كان
الاعتبار الاول اخترا الشق الثاني قبل ان
ان يكون الاول من المعلوم هل هو فقلنا
لا تم في جواب ان يكون احد ما يرا ان الشك في الخارج
فقلنا لا تم ذلك وانما يكون كذلك ان قولنا في
اشاع الانكاف باعتبار الثاني هو مذكور في
من اشاع مبدأ الحول في الخارج مع ان العي
محول على من هو محلها وان كان الاعتبار الثاني
اخترا الشق الاول قبل ان يكون المعلوم
في الخارج على تقدير ما شاع فقلنا لا تم وانما هو
ان لو كان العمل الثاني من ماضيا لاشاع مبدأ
وهو مذكور وما انقضت فوجدان بيان ان هذا
الدليل يجمع وقدما تخرج تحلف الحكم الظاهري
الملازمات البديهية البينة او البينة بالبرهان

منظورنا الخارج بعنوان يكون احد الطرفين شاع
في الخارج اشكاك عن الآخر في التبريد ان كان
الاعتبار الاول اخترا الشق الثاني قبل ان
ان يكون الاول من المعلوم هل هو فقلنا
لا تم في قبح ان يكون احد جانبا ان اشكالك في الخو
فقلنا لا تم ذلك وانما يكون كذلك ان قولنا في حينها
اشكالك الانكاف باعتبار الثاني هو مذكور في
من اشياء مبدا الحول في الخارج مع ان العي
محول على من هو محله حيا وان كان الاعتبار الثاني
اخترا الشق الاول قبل ان يكون المعلوم
في الخارج على تقديره شاع فقلنا انما هو مذكور
ان لو كان العمل الثاني من ماضيا لاشياء مبدا منه
وهو مذكور واما النقض فوجدان بيان ان هذا
الدليل يجمع وقدما تخرج تحلف الحكم الظاهري
الملازمات البديهية البينة او البينة بالبرهان

11

تعليل الحق الأول في الذكر ^{بذلك} الشئ الثاني
 بسبب وجوده من حق هذا آخر ^{وهذا} الشئ
 اما ان يكون وجوده ما كثر ^{بذلك} الشئ
 فان وجوده ^{بذلك} الشئ على وجودها ^{بذلك} الشئ
 فلا يمكن ان يكون الملك معدوما بحار حقيقة
 حتى لا يكون له وجوده ^{بذلك} الشئ
 بالنسبة الى الجواز الصلح فان عدم مرتبة على
 عددها وما عذر وجودها ^{بذلك} الشئ
 يجب ان يشرط ان يكون له ^{بذلك} الشئ
 او على ان يكون وجوده ^{بذلك} الشئ
 اوجح على ان يكون الصادر عن المحقق ^{بذلك} الشئ
 اي القرب هو الدار ^{بذلك} الشئ
 وقدر ان بين الثلاثة ^{بذلك} الشئ
 من وجوبنا على اجتماعها ^{بذلك} الشئ
 المبدأ انما يفتضح ^{بذلك} الشئ

في بعض الصور قد اذكي
مربط في بعض الايام
جود و هو ان يكون الانسان
التي هي في الصورة
و هو ان يكون الانسان
مرتبط في جميع الانواع
والصور اما كل من كان الاثر

لا داعي من على أي وجه كان خلقا شاملا ما إذا
 المخلوق المكنى واجبة على الناس لا منسوبة إلى النفس
 الخ فيقول السائل فيلزم أن دل على ما ادعىه ولكن
 عندنا ما يفيده لا خلاف على حكمه أيضا ما إذا كان النفس
 وهو قول النجاشي لا تزك في المخلوق فلا يصح شرح
 المستطاب وشرح المقدمة البهائية أن دليل
 المعارض أن كان عين دليل المخلوق الأول كافي
 المخلوقات العامة التي يرد من قبلها وإن كان
 فإن كان صورته كصورته في معنى ما جازت بالمثل
 والأفكارية بالعين العقل من خلق الحكم
 المدعى عن الدليل لدا أن عليه في بعض الصور
 على ما يسي في تصويره ومنها ما كانت الأولاد
 العقلية صفة النفس العقلية المخلوقة الحكم فلا
 يصح تعريف أحد ما بالآخر كما في بيان يقال
 هو نوع الدليل مع بيان تعلق الحكم عند الثاني
 أن المخلوق لا أقام على مطلوبه فلا يمكن

لا بد

أراد على مقتضى ما فيها ك يمكن أو دل على
 المعارضه والتحقق فأن يقال لسان أن ذلكم هذا
 مما لا يصح أن المسدول به تختلف الحكم عند كون
 نقضا على طريق الاحتمال وإن قال في ذلكم هذا وأن
 دل على مطلوبكم لكن عندنا ما يفيده وهو هذا الدليل
 المذكور بعينه فيكون معارضة على سبيل التناقض
 أن التحقيق هو أنه لا يحفل العقل بالتحقق المذكور
 به عندنا من عن الدليل بأن يقال أن هذا الدليل
 فيه لا يستحق أن يستدل به أما تختلف الحكم المذكور
 عنه أو لا تتلزم منه ضار آخر على أن وجه كان من
 الخصوصيات والزابع أن النقص بحسب الاصطلاح
 قد يطلق على حين آخر من أحد ما نقص الحكم
 طرفا وكما في الثاني المناقضة التي مر ذكرها في
 لكنه هناك قصد النقص من هنا وقد بدأ لا جاله
 والمستند ويقال له المستند أيضا ما يكون المع

7

مبنياً على مبدأه ومن ثم لا ينبغي كسبحا شئ
 عن قريب أعلم أن الكلام من المثل على مستند المنع
 على وجهين أما على سبيل المنع أو على سبيل المنع
 بالدليل أو بالتفسير والآخر لا يفيد أصلاً سوى
 ذلك المستند كونهما لا يكونان مع المنع ومنع ما
 يكون لا يوجد أثبات المستند المنوعة التي يجب
 على المثل أثباتها عند منع المنع وأما الثاني فاعلم
 فينبذ إذا كان المستند لازماً للمثل لأن في المثل
 يستلزم في المثل من جهة ما إذا لم يكن لازماً للمثل
 لأن فيه لا يجب منع المنع وفيه أصلاً ومنع أن
 أيضاً أنه قد يكون إذا كان المستند ما في على الكلام
 يتصرف المثل ويمنع فالسائل يقول عليه أن كلام
 هذا كلام على السبيل من حيث أنه قال المثل
 هناك أن اردتم بغيركم الكلام عليه من حيث أنه
 كذلك مطلقاً فما لأهل لا يجوز أن يكون هذا

فما يسمع ويمنع هذا الترتيب ما لا يفيد المثل
 أصلاً لأن حاصل قول السائل أن كلامه مستلزم
 بالثبات أنه قد عليه ولا يلزم من جهة هذا
 المنع لأنه لا يمكن أن لا يكون المستند المذكور
 من لوازمه من جهة على المثل أما اثبات المستند
 بدليل آخر وأثبات كون المستند لازماً للمثل
 فظهر أن الترتيب المذكور عن طريق المثل خارج
 عن قانون الترتيب ولهذا فظهر **فصل** في ترتيب
 البحث والمطابقة والترتيب وضع الشيء في مرتبة
 أو استخراج المثل وهو الذي يتبعه من حيث
 الحكم بالدليل في غير الأول والمداها
 في هذا الشارح إلى أن السائل يحل عليه تحرير
 المباحث قبل الشروع في الدليل وهو عبارة
 عن تعيين المباحث وتخصيصها من قولهم
 كذا أي أخرجه فذلك أما يتبين المقادير

المثل أصلاً أو وقت الترتيب ما لا يفيد المثل
 مثلاً لا يتبين الزكوة على المدون لأنه لو وجد على وجه
 على الغير أيضاً والثاني بطرأ بالاجماع فالمقدم مثلاً
 بيان أن الطريقة تارة كما يتحقق الجواب على المدون
 لم يتحقق ثبوتاً لعدم وكما لم يتحقق ثبوتاً لعدم
 ثبوت الجواب ينتج أنه كما يتحقق الجواب على المدون
 يتحقق ثبوت الجواب وكما يتحقق ثبوت الجواب على
 المدون تحقق الجواب على الغير وهذا هو
 المقدمات كلها ما هي إلا كبرى الترتيب الأول
 وبما فيها أن ثبوتاً لو لم يتبين ثبوت الجواب على الغير
 عدم ثبوت لعدم ثبوت عدم ثبوت الجواب على ذلك
 التفسير والآخر لا يقع التفسير وهو مع وإذا لم
 يتحقق ثبوت لعدم لم يتحقق ثبوت الجواب وهو ليس
 يمكن التفسير إلى قولنا إذا تحقق ثبوت الجواب
 تحقق ثبوت لعدم وهو مع فليست في هذا البيان

على التفسير مع كذا كذا الجواب على المدون

فإن غلط هذه المعلومة هناك فقط وإذا قرأ المثل
 هذا الدليل مثلاً فالسائل ما أن يتعرف في من
 الدليل والمطلوب ولا يتعرف في أصله لم يتبع
 فظهر أنه لا يجب ولا متطابق هناك وأن منه فاعلم
 أن يتبع قبل تمام دليله ورد هذا الكلام أنه لا
 للسائل في هذا التسمي على المناقضة أن يتبع مقتضى
 الدليل قبل تقرير جميع قدراته بما لا يتبعهم لأن
 أن شققت السائل حتى يثبت المثل مع مقتضى
 دليله ثم يتبع فيقضي بما يتقضي وكانه أشار إلى أن
 بأن قال وهو مما يكون على قدر من مقتضى
 دليله لم يرد على هذا بل يقتصر على قولنا لا يتبع
 إذا علم أن الشيء مقدّم من تلك المقدمات
 بالمتبع ويرون بأن قال بهذا فأن منع مقتضى من
 مقتضى دليله ولم يترافق أن منع قبل تمام الدليل
 كما قال في القسم الثاني وأن منع بتمام الدليل

التي وقع البحث عليها ان كان البحث من الخلق
 واما مستند الانطاط المستعملات في تعريفها
 او تصديها لما هو المقصود منها مثلا اذا قال
 الشيئ شرط في الشيء فيلزم ان يكون هذا
 على ما ذهب اليه السامعي ويصح الشيئ بان
 المراد منها هو الفصل المسمى وهو شرط
 بان يقول هو عبارة عن الخارج المسمى في
 الغير المؤثر في وجوده اي في نفسه فلا يتوقف عليه
 اي على المعلق المسمى والمطابق في تلك الاقوال
 والمذاها التي تقدمت عن القوم وقومها لان
 ذلك التقدير بطريق الحكماء فلا يتوقف على
 متعلقاته اصلا لانها محكية متفقون على ذلك
 اذا قال للعلل قال ابو حنيفة الشيئ ليس بشرط
 في الوجود فلا يقع للسائل ان يقول لا يتم ان
 الشيئ ليس بشرط في الوجود او يعقبه بالمستند

في تعريفها
 او تصديها

اما

اما اذا قال المطلب من تصحيح هذا القول
 القول كذا او قال كذا انما حقيقته كذا فلا تصادق
 فيه بل يجب تلك المطالبة من حصول ثبوت
 القول عند لان انما قال في تصحيح غير المتنازع مقام
 المتنازع فيستعمل في اثباته بحدود قدرته او قدرات سلمه
 عند ذلك الغير على انما عين سلمه عند المتنازع والزم
 الخطا اذا قال المصالحا وشغلنا للشكايين فيحصل
 المتكلمين من انهم لا يستعمل في اثباته بالبحث ان الواجب
 فاعل بالاختيار على انه مذهب المتنازع وبثبوت ذلك
 العالم انما على ذلك نظر من هذا التحقيق الذي كفا
 انه قد شرع بالمع والمطالبة على التقدير والنتيجة
 وان لم توجه على احكام المقولة ما دام انما قال
 فاعل وانما قال بالمع طلب الدليل على المع في تصحيح
 القول ليس كدليل على غير نظر تأمل الا اذا انما
 باقائه الدليل على ادعاء اي لا يتوجه المع عند ذلك

النقم

يستدل بدليل على انشاء تلك المقولة المعنوية
 كما اذا قال السائل ان الزكوة واجبة في كل النساء
 لانه سأل عن مقرر في الخلق في قوله
 كل مايتنا وله خصوصيات في الارادة فيكون يحمل
 النزاع على ان الارادة فيكون مراد القول
 لان ان ارادة حمل النزاع متعينة بل هي ليست متعينة
 لانه لو تحققت لتحقق مع جميع لوازمها وهو لا
 بالذليل الدلالة عليه فلا تلك المع مع الاستكمال
 فيتعين شيئا لان السائل قد عرف هناك مقتضيتها
 وهي المع والمطالبة فقط وبما امره فاستدل
 بالمستند ليس انما غضب منسب عين والى تعديل
 وهو اي الغضب غير مسموع عند المحققين من اهل
 النظر بخلاف البعض منهم وهو موقوف تاكيد الذين
 العمدي رحمة الله وانما لم يصحح لاشتباه
 الخفي في البحث وبين المصنوع لزم خطبه في بعض

هذا اوضح بعد تمام دليله اي لم يبين مقتضيه من
 تلك المقدمات بالمع فان منع مقتضيه من مقتضاها
 دليله فاما ان يقتصر بهذا المع بان يقول في الدليل
 المذكور مثلا لان انما كان مقتضيه المذكور الى
 ما ذكره من اول مقتضيه مجرد فان لم يقتصر فاما ان
 يقول ويذكر المستند او يقل والمستند كما يقول
 لان لا يجوز ان يكون هذا او يقول لان مقتضى ذلك
 وانما لزم هذا ان لو كان كما يقول في الدليل المذكور
 لان انما كان مقتضى ذلك انما يقتضي مقتضى عدم تحقق
 شمول الوجوب الى مقتضيه المذكور هناك لم لا
 يجوز ان لا يتكسب بناء على انها غير متعينة او تقول
 لان لزم تلك القضية التي جعلتها عكسا وانما
 يلزم ذلك ان لو كان الاصل بكيفية وهو مقتضى
 اي المع والمع مع المستند هو المستند انما
 عزمتا في الفصل الاول وان لم يسل مستدلا بل

مثلا

موافقا بان قال اوله المعلن ما دام معللا يكون
 القليل حقه لعدم حقيقة دليله وبطلانه وليس
 للسائل هناك الا مطالبة ذلك فاذا غلب
 حقاقتا غرضه وثباتا انه اذا جوز ذلك في جواب
 السائل في المعلن ايضا في دليله واسا في بعض ذلك
 في غرضه فليز من غرضه ما كان فيه وصلو لغايت
 طريق القويحة والاحسن في وجه التوجيه السائل
 اذا غلبت فيه المعلن على ذلك الوجه المذكور
 فلا ينبغي للمعلن ان يطعن في ذلك او يتعذر له
 بان غرض مقدمته من مقدمات دليله لا انه لا يلزم
 من غرضها ما يحكي عليه من اثبات مقدمته المتوجه
 فبح لا يتعذر ما منها على ان السائل ان اعتبر كافي
 بالاعتناء فلا وجه لا شيئا له اياها اصلها فاللحظ
 بما لزم ان ثبت تلك المقدمات ولا يتم مقصود دليله
 لا يخرج يكون معارضا للدليل المثبت فلكل المقدمات

التي

التي كانت مستغنا السائل ولا كلام في جوابها بل
 عن الاستشباع والاستشباع كما اشار اليه قوله
 قد يتصور ذلك بعد اقامة المعلن الدليل على ذلك
 كما ساق ذكره متصلا وان منع بعد عام الدليل
 قد لكس الخصال كانه على وجه التوجيه حاصل في
 والا فهو في الحقيقة على رتبة اقسام كاسا في واذا
 منع بعد عام الدليل فاما ان لا يسلم الدليل بعد عام
 ميا وعلى خلف الحكم في غرضه من الصور لا يسلم
 الدليل بان لا يتعذر له الا ان يصيد في معتقده
 ببقية والا يلزم مقصود كانه لا ينفك عن المدلول
 ويخرج المدلول المطر واستدل بما ينافي ثبوت
 المدلول والاول اي منع الدليل بما يحكي
 تحلف الحكم المذكور وهو النقض الاحتمالي
 اي منع المدلول من الاستدلال بما ينافي المدلول
 موافقا غرضه والحق ان يقال اما ان لا يسلم

ويكون عندنا ما يتصور انما قال وان ذلك على ثبوت
 المدلول ولم يقل وان ثبت او وان صدق ذلك يلزم
 ثبوت المدلول على ما اذا شرح المعارضة في الاول
 القول على خلاف مخط المعلن الاول فيصير ذلك القليل مستغنا
 كما لا يلزمه وان كان اي يصير اسان من هنا كالمعلن
 ثم والمعارضة والنقض كاجابا ببيان في وجه
 الدليل ايضا وسان ذلك انه اذا استدلل المعلن
 على مقدمته الدليل للسائل ان يقول هذا الدليل
 يحكي مقدمته بغير وجه بيا وعلى خلف الحكم عنيف
 تلك الصورة او يقول هذا الدليل وان دل
 على ثبوت تلك المقدمات ولكن عندنا ما فيها
 ثبت ما ينافيها وذلك المذكور من المعارضة
 والنقض الا ان في مقدمات الدليل بالسياسة في
 المقدمات التي استدلل المعلن عليها يكون معارضا
 ونقضا اجماليا بياوي يكون المعارضة بالسياسة

الدليل ويمتنع بعد العام مستغنا كاشاهد على
 امر لا يتحقق ان يستدل بما هو من ان يكون ذلك
 الشاهد من تحلف المذكور او غيره او يسلم الدليل
 ومنع المدلول والا وهو النقض الاحتمالي بما ينافي من
 المعارضة وعلى كلا التقديرين يكون كل من منع
 الدليل ومنع مدلوله على قانون التوجيه اما اذا
 منع الدليل بلا شاهد يدعيه ومنع المدلول بان
 اقامته الدليل على ما ينافي مقصده فيكون كل منهما مكاره
 عن صريح عند اهل التوجيه فلهذا ان النقض انما
 تفصيلي ومن المناقض المذكور او اجابا في وجهه
 اي والتوجيه النقض ان يقال ما ذكرتم من الدليل
 قد صرح تحلف الحكم المذكور بغير وجه في تلك الصورة
 واما المعارضة فطريقها ان يقال ما ذكرتم الدليل
 تحلف الحكم المذكور وان دل على ثبوت المدلول

وهي

الى مجموع الدليل ما تقدمه على سبيل المعارضة اما
 مناقضة فلهذه على مقدمة من مقدمة الدليل
 واما كون على سبيل المعارضة فكون النقض ايضا
 بالنسبة الى مجموع الدليل نقضا للتصديق على طريق
 الاحتمال اما كون نقضا فللمقدمة بمقدمة معتدة
 واما كون على طريق الاحتمال اما كون نقضا فللمقدمة
 بمقدمة فلهذه من هذا اي هذا الذي ذكرنا الى
 المحل من جهات البحث من طريق السائل الى كمالها
 ونطبق السائل في المناقضة اما من طريق المحل
 فالتسائل ان من مقدمة من مقدمات دلائلهم
 عليه دعوى وفيه ذلك المنع اما على ان كانت
 تلك المقدمة المنوعة نظرية يتوابع الى طريق
 او قضية ان كانت تلك المقدمة بديهية او كاشفة
 او دليل منها بلا يصح ايرادها عليها كما قبل في غيره
 وذلك منقولهم ان طريق الدليل او الاستدلال

عنه

عليه اخذ سبب الاستدلال ووضع غير السبب كان
 السبب ولا سيما ما سدد القليل بالاستدلال على
 المقدمة المنوعة في غاية الظهور وعلى انه يتجلى بعد
 واما التمثيل بالتمثيل على ثبوت المقدمة الضرورية
 التي منها السائل فاشا رايد بقوله كما يقول الى
 يقول المحلل عند منع المسائل هذا القول العالم
 مستند لا نأخذ هذا التغيرات فيمن الحركات و
 والا ما راها فلهذه وان الى المحلل بدليل ان
 يد على شئت تلك المقدمة المنوعة كما من
 الط والمناصب يسبق كلامه وقد يحتمل ان يحل
 قوله دليل ثا ان اعلم ان يكون دليل لا
 على شئت تلك المقدمة او غيره من الدليل
 الدالة على ثبوت المدلول الاول لكن لا يتم
 لزوم النسب في هذا الشق الثاني كما سيورد
 عليك بعد ما ان يصف المسائل ايضا الى منع

الدليل الاول بوجهه كذا في نسخة فاقسم الله
 ثانياً فيمن المتأقضية والمعامضة والعقود المتأقضية
 وكما ياتي هذه الاقسام في هذا الدليل الثاني كذا
 تأتي كلها انما في المحلل بدليل ثالث او رابع
 فصاعداً في اي تخين اذا كان الكلام جارياً بين
 الطرفين على ما ذكرناه يلزم ان ينتهي ذلك
 الكلام الى احد لا لطرفين اما ان ينتهي الى الزم
 السائل وهو ان يكون له دليل الى مع كلام
 المحلل الذي يكون متجسداً في نزاع واما
 ان ينتهي الى اقسام المحلل ان اقطع كلامه
 بالمتجس او المعامضة من السائل فحصل الاقسام
 وهو ظاهر ولا اى وان لم ينته كلامه
 ينتهي من ذلك فلا يخفى اما ان ينتهي او لا الى امر
 ضروري لا يتولى ولا ينتهي اليه ويكون ذلك كما
 ضروري لا يتولى قد يكون بان يكون بديها حلياً

في نسخة
 في نسخة
 في نسخة

لا يخفى

لا يخفى الى الاستدلال على فائدة السائل
 ويقتضي بالضرورة ما قبل التسمية او بعد وقد
 يكون بان يكون ما يرضاه السائل ويقتضيه
 يكون ما تافاه بغيره من الاسباب وان كان
 ما يحتاج الى الدليل في الواقع واذا لم يحل الواقع
 من الاشياء وحينئذ فان كان الاول ملزماً
 وهو اضطر وان كان الثاني اي على الاشياء
 الى امر ضروري لا يتولى يلزم الاقسام لا سيما
 ان يلزم الامر من طرفي المتبادر اي العلة التي
 المحلل من الدليل وما ان لزوم احد الامر من انه
 اذا لم يمتد له المحلل عما ضروري لا يتولى
 فاما ان ينتهي الى شيء لا يستلزم السائل ولا ينتهي اليه
 فانه كان الاول ضرورياً لا يمتد الى اعني محله
 هو الدليل وذلك الامر الثاني في اقسام الاقسام
 المحلل وان كان الثاني اي لا ينتهي الى شيء

اصلاً يجب ان يستدل بأدلة غير متناهية
 فبعضه على بعض من جهة التقديرات فان كان يكن
 تلك الادلة التوقف من جهة التحقيق واليقين
 ايضا بل من التسليم على الجحيت والامور المتسلسل
 في علم مرتبة غير متناهية متعلقة بأدلة غير متناهية
 والتسليم من طرف المبدأ في كائين في موضوع واحد
 اشار بقوله في الاول مع اي معنى في نفس الامر
 يستدبر تسليم اي وبين سلمنا اننا لسنا نسبح في
 الواقع لكن يلزم انحاء المصلح ايضا لا يمكن
 اثبات امور غير ان واحدة منها متناهية وهو
 لانه خارج عن طرفة البصر لا يصدقوا بمراد اوله
 محصور بين الثقاتين واعلم ان بعضا من
 شراح هذه الرسالة او هم دسما كما ترجمت
 وهو ان الشرح المبدأ على الوجه المذكور وانما يستقيم
 على تقدير منع التسلسل دليل المصلح على طرفة البصر

الجهن

الانقضى

والانقضى الا على اما اذا عارضه السائل في المصلح
 متناقضة او معاينة او نقضا فكيف يكون هذا
 علة التسلسل للمحلل على الوجه المذكور فلا بد
 بيان ثم اجاب عنه فقال ان كل ما يكره المحللين
 الانقضى احكاما او تفصيلا ومن المعاصرة فتوى
 في دليله وكل ما هو كذلك قد دليله يحتاج الى
 صرحه بان كل ما يكره المحلل ينقطع به كلام
 السائل وكل ما ينقطع به كلام السائل فهو سبب
 لشكوك دليل المحلل واما الكري فاذي هذا
 ثم من يلحق القياس المذكور وهو ان كل ما يكره
 المحلل قد دليله يحتاج اليه الوجه لما كل ما يحتاج
 هو انه في حلة له ليخرج شيئا وهو المظهره
 في كل من البحث وجوابه كذا ما في البحث فتقول
 او لا ان جعل التوقف الا على من قبل الاولها
 لا ينبغي لان المحلل لا يحيل على الاستدلال اذا

ذكرنا يتطوع به كلام السائل المتقيد دليله المتقيد
 والتوقف الا على ذلك الشيء لا يكون علة تامة ولا
 دليل لا يجب التحقيق ولا يجب التصديق ولا التوقف
 ان يكون على الاول ما يتوقف عليه وجوده الدليل في الواقع
 وعلى الثاني ما يتوقف عليه صدقته وكان متقاربا
 قلت ان لم يكن الشيء علة للدليل يبقى من الوجهين
 فكيف يكون مقولا له وهو خلاف ما فرضنا ومقولا
 قلت معنى قوله الشيء الدليل ان الدليل لم يكن قبله
 بحث يوجب اثبات المطلوب عند الخصم واما قد
 فيكون بسبب مرجح اياه عنده سالما عن الشيء الذي
 ذكرنا يلزم منه توقف احدهما على الآخر حتى يلزم
 التسليم ايضا ان هذا الدليل انما في حيزه
 يحصل المظهر بسببه كل ما ذكره المحلل بالشيء
 الاول فليكون الباقي من كلامه مستدركا فاما
 فيه وانما هو هذا البحث بالنسبة لان من شأنه

ان عارضه ما سبق ذكره من الابحاث كذا قد يفعل
 عنه كما ذكره في تنبيهها عند نقضها ان المتقيد
 الدليل قد لا يصح للمحلل بان يكون انقضا تلك المقدمة
 المبرهنة مستلزما للمطلوب الذي يستدل عليه بالدليل
 المستقيم تلك المقدمة المبرهنة وجوابه ان
 ذلك المتقيد ان يرد ذلك للمحلل بان يقول ان
 كانت تلك المقدمة ثابتة غير متوقعة ثم يرد
 من الدليل وان لم يكن يلزم المدعى اذ قيل في
 اثبات حديث الاعيان انما ثبت انها لا يخرج عن
 الحوادث وكل ما هو كذلك فهو حادث وبيان
 الكبري يسمي بعد واما بيان الصغرى فلان
 الاعيان لا يخرج عن الحركة والسكون وما حادث
 وبيان عدم حلولها بان الاعيان لا يخرج عن الكون
 فيجوز ان كانت من تلك الحيلولة مسبوقة
 آخر في ذلك الحيز في حيز آخر فتعريفه ولو

تفق السائل دليله على طريق النفس الايجابية ان السائل
 يصير عند التفق مدعى لا شفا واستحقاق الدليل
 لان يستدل به فلا يدل من شاهد به عليه كاسبق
 غير منتهى بحجة العقل ان يثبت شاهد وهو كما
 يقال من ان المعارضة في حق التفق الايجابية
 بين ما هو لفظه هناك فان قلت هذا الكلام يخرج
 عن قانون التجديد مضمنا في الوجه هو من تقدم
 الفرع وكل من انما ويراثه وكذا فيه يخرج
 الفرع على تقدير واحد من انما يستدل في فضل العقل
 الدلية فلا يضرنا فيه وليس لكم ان ما نسبنا فيه
 من غير اثبات المقابلة التي منها هاتان المقادير
 من كلامنا هذا الزام السائل هناك بان نقول
 اوله ان جعل التفق طريقا على الوجه
 المذكور فذلك ان يجعل المعارضة ايضا لانها
 في حق التفق الايجابية بان ترجع من هذا فنحن

بجملتها

جملتها الزمان اياك وتقول ثانيا ان افتقار
 لعدم النفس المناقضة ليس بضررها لان العقل اذا
 وقع كالاتي التفق بالمعارضة بالمنع فلا يخرج امان
 يمنع السائل الدليل الذي صار سائلا عنها بطريق
 التفصيل ولا فان كان الاول فذلك ظاهر لا يمنع
 النفس في المناقضة وان كان الثاني فهو داخل في حق
 الاثبات الى امر ضروري العقل على ما مرناه
 سابقا فنحن في هذا المقام على اخر وهو انه لا يجب
 ان يستدل باذلة من تنبى عن تنبى هبة على تقدير
 عدم انتهاء الادلة الى ثبوت اصله الا يجوز ان
 يستدل العقل بدليل آخر كما سئل في مقدمته
 ولعل في كلامهم النفس فضلا عن ان يكون من
 طرف العلة لان تلك الادلة لا يتوقف بعضها
 على بعض واما في الجواب فنقول بعد مساعد
 انصرف من الدليل ان في ان العقل اذا

قال المانع على ذلك لا يحسن ان لا يكون
 مسوقة يكون آخر اصله كما في ان الحدوث في كونها
 عن الحركة والسكون فليعلم ان مردد وقول لا يخرج اما
 ان يكون الاحتضان ثانيا ام لا فان كان قد انزل
 ثبوت المطا على حدوث الاعيان وهو لا نداهم في
 الحق المستلكن بالكون المسوق يجب ان يكون كذا
 بالكون الاول وهو يتوقف حدوثه بلا اشتباه وليس
 بعض ما ذكرنا في سلة التوضيح اذ العواضد الكلية اذا
 استقبلت في المواد الجزئية تتجه من العلم وينكشف فيه
 ونفس في هذه نتجا جازية سلك العالم مقتضى
 وشهد هذا القول من حيث ان يقع فيه اليقين يسمى
 ومن حيث يسا له سلة ومن حيث يطلب الدليل
 عنه مطلقا ومن حيث يخرج من الحق يتخرج بالحق
 واحده ان اختلاف العبارات باختلاف الاعيان
 والدليل على هذه المسئلة قوله لان العالم محدد

والله

وكل محدث فله موش فخرج ان العالم لم يوش والمسئلة
 المطلوبة بعينها فان قيل لا يمكن ان العالم محدث فمثال
 بغيره المنع المانع من التايد المستند على العقل
 لان العالم مستحيل ان يتجدد وهذا دليل ان داني
 على موشا المقدمه المنهية وهو خبر الدليل الاول في خبرها
 الدليل الثاني في ما هو في الدليل كاسبق في بيان
 الكبرى الثانية في قوله ان كل محدث له حوادث وكل ما هو
 محل للحوادث لا يخرج عن الحوادث وكل ما لا يخرج عن الحوادث
 حادث وهذا دليل ان كل محدث من مقتضى كذا فخرج كذا
 الدليل الثاني في خبر كل متجدد حادث وهذا الدليل الثاني
 بالحقيقة قياس من يقيس من قياسين وقت تخرج بهما
 صغرى الاخرى وذلك التفسير مطلقه ههنا فكل تفصيل
 هكذا ان كان تخرج من الحوادث وكلها هو محل الحوادث
 فخرج عن الحوادث فخرج ان كل متجدد لا يخرج عن الحوادث

فخصاها بصغرى والمقدرة الله من العباد كغيره وهي
 قوله وكل ما كان من الحوادث فهو حادث فحق في المتغير
 كانه من الحوادث وكل ما لا يخرج عن الحوادث فهو حادث
 ان كل متغير حادث وهو المطلق تلك النتيجة المذكورة
 اعني نتيجة القياس كون من القياسين ان كانت معلومة
 في هذا المقام فحق في ذلك القياس المركب من متغيرين لا يتغير
 وان كانت غير مطلوبة فهي مضمرة في القياس وهذا القياس
 المذكور هو مبدأ يستعمل على بحث مقدمات يحتاج كل منهما
 الى البيان اما بيان ان كل متغير محل للحادث فهو ان
 يكون اسما لشي من حاله الى حاله اخرى وذلك الحادثة
 حاصل في ذلك ان المتغير بعد ما يكون في حادثه النتيجة
 اي تلك الحالة الحادثة بصفة تامة بذلك المتغير المتصل بها
 من الحادثة الاولى فذلك المتغير محل للحادث لان الحادث
 محل لصفة لا محالة فان قيل لا بد ان تلك الحالة حاصله

في المتن

في المتغير بعد ما يكون كذا فحق حتى يكون المتغير محلا
 له لم لا يجوز ان يكون الشخص في ذلك المتغير بزاو
 ما كان في ذلك من الاوصاف لا يحصل امرها كان في زمانها
 فلا يتحقق كون محله للحادث هذا مثال للمنع مع السند
 فيقول المحلل في جوابه بان فيقول المتغير لا يجزى اما ان يكون
 يحصل امرها كان في زمانها او بزاو ما كان فيه وعلى كلا
 التقديرين يتحقق ذلك المتغير محلا للحادث اما على
 التقدير الاول فانه لا ينفك واما على الثاني فانه لا يكون
 اي كون الزوال عرضيا لا ينافي في حادثه واما في الثانية
 اي ان ينافي كون ذلك الزوال حادثا ولا يكون وصفا
 لشي لان الصفات الحادثة قد يكون وحيدة كذا
 والخاص وغيره ما قد يكون عديدة كالحمل في الحي
 فان قلت وان كانت عديدة انشئ الواقعة في الواقع
 يوجب كون وصفا لشي يكون لا يوجب كون حادثا حتى
 يلزم ان يكون موصوفا محلا للحادث لان الكلام

النسبة الى الحوادث الجوهرية والعرضية كلها انما هي
 غير متصفة بالحوادث وان لم تصف بالقديم ايضا
 وايضا الحادث عندم عبارة عن موجود متصفة
 بالعدم والعدم لا يصدق عليه موجود فضلا عن متصفة
 بالعدم على ان كلامه لا يليق ان يستدل به ولا يدل على
 ما يليق لذلك لان عدم شئ في الشيء ليس اعم من شئ
 اياه والاعم لا يدل على الاخص به قلت انما كان الشيء
 العديم الواقع في الواقع مسبوقا باللا وجود لا يجوز
 ان لا يكون بالضرورة كما ان محل النزاع حسنا كذلك
 بل يجب ان يكون حادثا لا بالمعنى الذي يشره وهو
 الموجود المسوق بالعدم بل بمعنى الواقع المسوق
 باللا وجود وهذا التدرج كاف في طلقنا هذا ان
 قوله وكونه عرضيا لا ينافي وصفه وجوهه انما
 الى هذا المعنى كونه واقعا مسبوقا باللا وجود وقاية
 الطهر فلا يحتاج الى البيان اصله لكنه انما هو

اصلام

بشارة

اشتباه وهو ان كونه عرضيا ينافي كونه وصفا حادثا لا ينافي
 الوجود في مفهوم الحادث كذا ذكرنا فاشارة في معنى الثانية
 الى عدم هذا الوجود متوقفة وهو ان كونه عرضيا لا ينافي في
 حقيقة ما ذكرناه اما اذا ثبت ان كل متغير هو محل حادث
 فيقول ان كل ما هو محل للحادث فلا يخرج عن الحادث لا ينافي ذلك
 المحل لا يخرج من حقيقة ذلك الحادث الذي جعل فيه وكل
 لا يخرج عن قابلية ذلك الحادث فهو لا يخرج عن الحادث شئ يخرج
 ان كل ما هو محل للحادث لا يخرج عن الحادث اما المتغير
 فلا يخرج عن حقيقة شئ ان يكون خارجا عن قابلية ذلك
 يقوم ان لا يكون محلا له واما الكلية فذلك انما يميز ايضا
 حادثا شئ فيكون محلها محل الحوادث واما انما انما
 حادثا لا يما شئ فيكون باسكان وجود الحادث كذا ذكرنا
 باسكان وجود الحادث فهو حادث فيكون تلك الثانية
 حادثا اما بان الصغرى فلا بد ان الشيء الموجود لا يكون
 قابلا لشيء فيلزم ان يكون القبول يمكن الوجود في حقيقة

القابلة فيه من جهة واحدة أيضا ان القابلة ليست من جهة واحدة
 والمقابل والغلبة من القابل والمستحيل لا يتحقق بدون
 المنسب هكذا يقال اما بيان الكبرى علان شيئا
 ذلك الحادث وهو مكان وجود الحادث حادث
 شك ان حدوث الشئ لا يوجب حدوث المستحيل بل هو
 اذا كان كذلك فما بليته اي قابلية ذلك الحادث
 عيان يكون حادثا وما قبله المكان وجود الحادث
 لان الحادث لا يمكن ان يكون الا في المكان الحادث ما كان
 سابقا له والشيء الواقع في الواقع مع كونه اعم
 سابقا عليه لا يمكن ان يكون الا في المكان
 ولا يمكن ان ذلك الحادث سببا للاحتمال والذات
 ان يتحقق في ذاته يكون له مكان التحقق في ذاته
 كان يمكن التحقق في ذاته لا يصف ذاته في ذاته
 التحقق يكون امكانه حادثا بالية ومن الملاحظ ان
 لا يتم حدوث الامكان من عدم امكان الحادث في ذاته

وحيث

وهو ما يلزم من اخذ الحادث مع كونه حادثا في ذاته
 هذا الحادث لا يتحقق كونها لا يمكن ان يتحقق في ذاته
 فلا يلزم من هذا ان يكون لذلك الحادث مع كونه
 متصفا بصفة الحديث امكان الحديث في ذاته
 بالظن ان ذلك لا يلزم ان يكون له مكان في ذاته
 هذا انما يكون ان يكون له مكان في ذاته بالظن
 ذاته لا تكون له مكان في ذاته بل هي عدم وجودها
 في ذاته بل هي ان يملكها من الاسماع اذا قال
 الامكان الذاتي وهو وجوده سابقا لغيره
 لان تجميعه ان ما له اذ كونه وان ذلك هو وجوده
 الحادث ولكن هذا ما ينبغي وذلك لا يكون له
 يلزم الاقتران وهو اما الملازمة فلا ذات ذلك
 الحادث ولم يكن ممكنا في ذاته بل كان واجبا لذاته
 متفاداة بجلده اخصار المنعهم في الاقسام الستة
 كونه بوجها والا بد من الظن في تعيين الشاؤما

اللازم فلا بد من التمسك بالثابت ما يتحقق منه الفاعل
 كما انك تتحقق بان الواحد عليه وكما هو ثابت في كل ذلك
 يستحيل ان كان وجوده بالثابت والامكان اقتراناً وهو العدم
 لما ذهبنا فان قالوا لعل وجوده ان يكون ذلك الحادث
 مكاناً في الازل فحينئذ الاول انه لو كان له مكان في الازل
 لكان ذلك الثابت متحققاً في الازل والاولى ان يتحقق
 الصفة بوجه الموصوف متحققاً في فعله وهو هو الثاني انه
 لو كان له مكان في الازل لم يجز ان يتحقق
 في الازل كعدمه ولا يتحقق في الازل لكان مما لا يصدق
 عليه من الحوادث والمفرد فلا يهدف فيقول انما كان في
 الملازمة او في قولنا بالاولى ان يتحقق الصفة في الموصوف
 فلما لا يتم وانما يلزم ذلك لو كان الامكان وصفاً متوقفاً
 اما ان كان من الاعيان لم يمتص الصفة العدمية فلا يصدق
 ان الممكن الامكان شيئاً لا يكون الشيء الممكن مكاناً
 وهو بطلان الصفة في الازل لان ذلك لا يلزم

ان

ان لو استلزم اشياء مبداء الحول اشياء الحول في الازل كمنه
 ثم لما استلزم في بحث استلزم ويقول في الجواب انما يتحقق
 الثاني لانهم ان كون الشيء مكاناً في الازل يستلزم ان يكون متحققاً
 في الازل بل يجب ان يكون ذلك الشيء متحققاً في الواقع
 بالامكان ويحصل ان الازل اما طرفة مكان الممكن
 طرف متحقق والمستلزم للمذكور هو الثاني لا الاعتناء
 الاول ومحل النزاع اما هو الاعتناء الاول والمفرد فان
 يحصل المعلق من هذا المتيقن ان كان الامكان نجاراً
 وتلك القابلة مسترسطة بهذا الامكان فيكون ذلك القابلة
 ايضا حادثة لما سبق في العدم من السابق وقال في شرح
 هذه الرسالة في بيان حلاص المعلق من هذا النزاع
 المراد بالامكان الذي هو حقيقة شبيهة بالثابت وذلك
 الحوادث اما هو الامكان الوقوعي لا الامكان الذاتي
 فنفس الامكان الوقوعي بالامكان الذي يكون
 طرفة الحوادث واجبا ولا مشعاً بالمكان جهة الحوادث
 وذلك الحوادث متساوية بالذات في الازل في اي ذلك

القاطنة في تلك الأماكن ولا يخرجون من تلك الأماكن
 طرف الطريق لا يلزم الحائل إذا كان المراد ما ذكره فيقول
 أن إمكان ذلك الحادث حادث غير متقدم بل من الإمكان
 المذكور قلنا لا يلزم لزوم الانقلاب وإنما يلزم أن لو حدث
 إمكانه هذا في صدور حادث الإمكان الواقع في كونه متقدما
 إذ يجوز أن يكون الشيء ممكنا في الزمان بالإمكان الذي
 لا يخرج عن هذا الكلام وفيه عيب من وجهين الأول أن الإمكان
 الواقع على ما مضى لا يصدر على وجه من المقتضيات أصلا
 أما على الوجه الثاني فيتمشى الواقع في ظاهره واستحقاق
 الذي عليه من غير أن يكون مخرجاً أو محدداً ما عيش أن يكون
 طرفة العين في إيمان الانتعاش والوجوب بالسر هذا
 خلفه وهو ظاهر الثاني إذ كان المراد بالإمكان
 الإمكان الواقع في كونه متقدما من المقتضيات التي فيها
 هذا الانتعاش واستحقاق القاطنة بإمكان وجود الحادث
 فإن سببا استحقاقه من مصادره في تلك الحالات

فخرج

فخرج القاطنة من تلك الأماكن إن كان كونه القاطنة منه
 انتفاء المعاقبة بالقبول المذكور لا انتفاء كونه
 المتناقضة قاطنا لم يبعد هذا انتفاء كونه قاطنا منه
 القاطنة لا يجوز أن يكون ذلك القاطنة من وجهين
 ذلك المتغير ولم يكن كان القاطنة كذلك كان كانت
 القاطنة لأنته فلا يجوز وجود المتغير الذي هو
 فعل الحادث منها لأن المزمع في ذلك من لا يخرج
 ثبت أنه لا يجوز أن يكون الحادث وأن لم يكن القاطنة
 من لوازمه كونه عرضا مقارنا له إذا كانت القاطنة
 عرضا مقارنا له إذا كانت القاطنة كونه ذلك المتغير
 قاطنا لذلك القاطنة أيضا لأن العرض مقارنا له
 لا يمكن أن يكون ذلك القاطنة قاطنة بالية أخرى فيقبل إليها
 وتقول قاطنة تلك القاطنة أيضا أمجادت بالية
 من أنها مشروط بإمكان وجود الحادث وذلك القاطنة
 ههنا هو القاطنة الأولى وهي ذلك القاطنة الثانية

اما ان يكون من لوازمه ولا يكون منها ما يكون
 عرضا مقارنا له كان كاست من اللواتم ثبتت
 وهو ان ذلك المستقر لا يخرج عن الحوادث وان لم يكن
 ذلك القابلية انما فيه منها كذا ذلك هو في الحقيقة
 ما قلناه في اننا في عينه احد الامور اما التفسير القسري
 القابلية الغير الشاهية في اننا لا نحتاج الى اليقين
 لانه لا يوجد المستقر المذكور ولا يكون بينه وبين بطلان
 في موضع معين انما في نفسه المطور قد يخرج من ما كان
 متقدما قياسا لاول الذي يقع من مع القابلية
 فتقول في كبري الثاني وهو قديما كبري لا يخرج عن كبري
 فهو حادث لانه لو كان اريا لكانت تلك الحوادث الحادثة
 فيه ايضا اريية ولا لكانت الحوادث في الازل ما فيها
 وذلك بطلان لا يتخلل بالاعتقاد من اريية
 الحادث في ان الاريية واحدة من ما ساقا ان
 قطعا ولما كان يقول انما ان ما لا يخرج عن الحوادث

فقد

في حوادث وهذا النوع وان كان يجب الطرأ على
 المقدرة التي استدل عليها عن كبري قياسا انما في كبري
 في الحقيقة راجع الى المقدرة الزمنية التي وقعت في
 من دليلها وهي قوله لو كان ما لا يخرج عن الحوادث
 اريا لكانت الحوادث الحادثة فيه اريية اي تقع
 هذه الشبهة ولا يتم للمعتبر فيها ويستدل
 المستقر له لا يخرج ان يكون انما اريية وهو لا يخرج
 عن الحوادث بان كبري حادث مسبقا من تلك الحوادث
 سابقا على الحوادث كما لا يكون في كبري لانه قد
 الازل سقرا فانه يكون الازل في كبري مسبقا
 بالعدم كبري ساقا عليه او احركات غير شاهدة
 كل واحد منها مسبقا مسبقا من تلك الحركات
 لا الى الازل على هذا اليل من اريية المحل اريية
 الحوادث الحادثة فيه ولا بد لذلك من دليل قطعي
 ويمكن دفع هذا المنع بالغاية وهو ان الحوادث

هنا الحوادث اللازمة لا يأتيان لان كل ما يحصل
 للحوادث لا يخرج عن قابلية حدوثه تلك القابلية يجب
 ان يكون لا يتعدى تلك القابلية لانهم القابلية
 الغير متناهية فعلى هذا يكون حصول الكلام ان كل
 ما هو من الحوادث لا يخرج عن الحوادث اللازمة وكل ما
 لا يخرج عن الحوادث اللازمة هو حادث في نفسه المفعول
 المذكور وهو قد علم ان لا يخرج عن ذلك المفعول
 فيقول ما يلزم ذلك ان لو كانت القابلية امورا
 يتوقف بعضها على بعضها الا ان لا يكون بعضها متوقف
 لشيء من القابل بل يتوقف كل امر فيها على شيء من
 غيرها ومن سلك ذلك لا يمكن ذلك بل لا يمكن
 ان يكون القابليات وجودية وذلك من كونها
 لشيء يربط بعضها وان سلكنا ذلك لكن يجب ان
 لا يكون تلك القابليات اسبابا مدونة وهي الحوادث
 التي يخرج عنها الكلام بطريق المتابعة على وجه العاقبة

مفهوم

فمقول ولين سلكنا ذلك اي ولين سلكنا ان ما ذكر
 من القابلية يدور على حدوثها لم يكن على ما قلناه
 وذلك لان كل ما لا يوجد في موقفة الله نعم في الحقيقة
 القابلية لا يخرج اما ان يكون ناشئا في الازل او لم يكن
 كذلك ناشئا في موقفة ان لا يكون جميع الامور منه
 في الحقيقة حاصل في الازل مستلزم للمعنى
 المذكور لانهم المطلق لا يمتد واذ اطلقنا في
 من الحوادث فمقول الا ان وهو ان يكون جميع كونه
 مستلزم حاصل في الازل واما قلنا ان الثاني مما يتوقف
 اليه لان كل ما لا يوجد في موقفة الله نعم في الحقيقة
 يكون بعضه حادثا كما يكون حصوله سبوقا بالذات
 قد يكون انما يلزم احصل الامر من اماكن
 الحوادث قدما او اتسار بين الصلح والاساس
 كلاما باطلا وانما بيان الملازمة فافهم
 لان كل ما لا يوجد في موقفة الله تعالى الحوادث

وحيث

الحادث الذي هو بعض ما لا بد منه في تأييد الله
 ثم في حصول العالم كونه ان يكون تابا في الازل او لم
 يكن كذلك فان كان ذلك في الجملة حاصل في الازل لم يكن
 قديم تلك الحادثة لا يستلزم تحقق المفعول من المفعلة
 المتأخر كاستين وان لم يكن ذلك في الجملة حاصل
 فيه فحاصله يكون ما هو حلوته والكلهم فيه اي في
 ذلك كافي في اي حال كان في المفعول في ذلك بان قد
 ونقول كونه اما ان يكون مبرج لا بد منه في وقت ما
 ثم في ذلك البعض الثاني متحققا في الازل او لا يكون
 متحققا فيه فان كان الاول لم يكن قديم ذلك البعض
 فربما ادنا وان كان الثاني متحققا في الازل ايضا فلا
 يخفى انما ان يتحقق تلك التسلسل الى بعض كونه جميع
 ما لا بد منه في ايجاد متحققا في الازل فلزم
 اما القديم اي في المفعول حادثة على قدر زمانها
 التسلسل او التدرج في العمل في تقدير عدتها

تد

ثبت استلزام الشيء الثاني من الترتيب ثبت الشيء الاول
 منه وهو ان كل ما لا بد منه في الترتيب في ايجاد الشيء
 كما هو في الازل لم يكن اذ لا بد من ان كان
 مطلقا لك القديس فاحتمال حصوله بوقت معتبر
 وقت حدوث العالم كونه من ان يكون الامر في الازل
 في الازل او لم يكن ذلك الامر في الازل فان كان الاول
 لم يكن ان يكون كل ما لا بد منه في الترتيب غير حاصل في الازل
 والقديس انه حاصل فيه فيلزم ان يكون كل ما لا
 للواجب في الترتيب في ايجاد العالم في الازل
 ومعتبرا حاصل في الازل لا يستلزم اجماعا حاصل في
 واحد وان كان الثاني اي وان كان ذلك الامر
 لا لا بد منه ان يكون في الازل لم يكن محال ان احاط
 الممكن لا يخرج من مجموع بديهية المفعول واما ما
 العلامة فلا بد ان كان حلة القديس في الازل
 نسبة حدوثه الى جميع اجزاء الاوقات على الترتيب

فافحصوا هذه بوقت دون وقت يكون مرجحاً من
 غير مرجح بلا اشتباه فان قال المخلوق في وقت ما
 السائل ان المرجح من غير مرجح هو ذلك المتع
 مما لا يتبدل المخلوق ولا يتصل السائل في تلك الحادثة
 لان السائل يريد ويقول لا يخفى ان يكون ذلك
 المرجح على مرجح محالاً او لم يكن كذلك فان كان
 محالاً لم يزد كبراً من الدليل لما على هذا الخ
 وان لم يكن محالاً فماذا وجود العالم من وقت المورث
 فكل صفة له ككبره كبراً وغيره ما يتخرج من
 كل صفة فله من رضاء هذا الكلام ثبات
 المقدرة المقتضية على سبيل الزام في هذه المقدرة
 لا بد ان يكون ثابته عندكم لا اعتقادكم ان كل
 محدث فله من تدرج في استمالته المرجح على
 مرجح وجهاً به انتقص الاحكام فيقول المخلوق
 ما ذكرتم من الدليل المورث في مقام يتسارع

٢١٥

بجميع مائة غير صحيح دليل التخلل في كل حكم
 المطلوب عندها حوادث الزمنية مع تأنيها
 جميع متقدمة فيها ويمكن ان يجاب عن ذلك السائل
 بطريق المناقضة ايضا وتجهيزان يقال ان
 يكون التسلل لانهم منها على الحقيقة في ان يكون
 كذلك ان لو كان ذلك الامور الغير المتساوية محتملة
 في الوجود كذا لم يزد كبراً ان يكون من الاسباب الموقوفة
 والمعدات ليس من لوازمها ان يحتمل الوجود في ذاتها
 ثبت صفة الدليل المورث في ثبات احكام العالم
 في المورث وهي ان العالم محدث فقول في ثبات
 كبره وهي ان كل محدث فله من ان كل محدث
 ممكن فله من كل موزن وصغر في هذا الدليل من
 را ما كبره فيقول في بابها ان الممكن لا يقتضي ذاتية
 شئ من الوجود والعدم ولا كان واجبا او مستحيلا
 وهو محتمل في حصول الوجود من غير ثابته

لا شيء ترجح احد طرفي الممكن المتساوي للطرفين
 فلا مرجح وذلك من بدسوات الاحكام العقلية
 اما منه الامن هو مكانة مقتضات العقول فلا يثبت
 اليه في المسائل اصله واذا كان كذلك فصدق
 العالم له من شواهد الحكم المظهرين **الفصل**
الثالث في المسائل التي ادعاهها من
 جهات ثمة منها وفرا منها بان المسائل التي اختصها
 المصنف كمنه كمنه بعضها منها مسائل الاول من
 علم الكلام ومنه علم قديم هو على اثبات العقائد كمنه
 على الحيز والتمامها اياه بايراد الحجج ودفع التنبه
 والمسئلة الثانية من الحكم التي علم باحث عن
 احوال الموجودات على ما عليه في نفس الامر بذكر
 القواعد البشيرة والمسئلة الثالثة من علم الكلام
 ومنه علم قديمه على خط ايضاح كان **والفصل**
 كان يقرر الامكان المسئلة الاولى من الكلام

تقول

تقول ان واجب الوجود واحد هذا هو الذي
 ظهر واما اثباته فتقول انه لو لم يكن كذلك كان
 منه والقد ان يكون ذلك اكثر اثنين واذا كان
 فلا يجز من ان يكون بينهما ملازمة او لا يكون
 سبيل الحق من بينهما **الفصل** ان لا يكون اثنين
 فساد الامر يدل على شواهد طرية وانما قلنا
 لا يجوز ان يكون بينهما ملازمة لا يكون كذلك
 بل من ان يكون من الواجب وغيره علوية
 الملائمة بينهما وذلك يجب الاحتياج اليه
 احد الواجبين الى الآخر واحتياج الواجب
 لانه يجب اسكانه وامكان الواجب حال
 قلت ان كون الملازمة بينهما منسوبة للاحتياج
 وان قال المعلق اذا كان بين الواجبين ملازمة
 احداهما ملزم بالآخر لازما لا بالآخر الملزم بالآخر

الى لازمه فيكون الواجب الذي هو الملتزم ويتصل
 الى الذي هو الملتزم وهو الملتزم ايضا اذا كان هناك
 علاقة موجبة لللازم يكون واجبا للوجود
 ايضا ولا يلزم ان يكون الواجب مستلزما للواجب
 الكثر من غير احتياج الى تلك العلاقة فلا يكون
 هو سببا موجبا لللاستلزام وهو محال لا يخلو
 ما فرضنا فتقول ان اردتم باحتياج الملتزم الى
 لا من احتياجه بحسب انه وتحققه ثم ان اردتم
 به احتياجه اليه في ملزومه فليس كذلك بل لا يلزم
 واجبيته الواجب وانما يكون كذلك ان لو لم
 منه احتياج الواجب في ذاته ووجوده الى غيره
 ثم كيف وان الواجب مستلزم بصفاته اللازم
 العلم والحقيقة والقدرة وغيرهما انما يلزم
 انما واجبيته وهو قدرة الملازمة ايضا

لا يلزم ان يكون كذلك بل هو ان لا يتصل
 لولم يجر ذلك يلزم شيئا الملازمة بينهما واللازم
 باطل لان ما هو القدر يربطها بما بين العلمين
 الملازمة عبارة عن امتناع الانكسار بين الشئين
 واذا لم يجر الانكسار فيها يلزم ذلك الامتناع
 بالضرورة واللازم انهما موجبا لشيء لا يلزم
 الا ان يمتنع احدهما ولا يمتنع الاخره ذلك لا
 واجب الوجود لا يمكن عددها الا ان كان واجبا
 محو واذا كان الانكسار بينهما لا فكل ذلك محو
 لان جواز الجمع عليه اي في هذا المذهب مع لطيف
 دقيق وهو ان يقال ان عيب جواز الانكسار
 في قولك ان عدم الملازمة بين الواجبين واجب
 جواز الانكسار فيهما جواز الافتراض هناك
 وهو وجود احدهما مع عدم الاخر فلام ان اللازم
 من عدم الملازمة هو هذا اي لا يلزم لولم يكن

الواجب من ملازمة يلزم حوازل الاضداد ايضا
 بهذا المعنى بل وان لا يكون بين الاثنين ملازمة
 متعينة في الواقع بل ضرورة كقولنا ان كان
 شيئا ناكنا الله فهو موجود او ان عشت جوار
 نبوت احدنا بدون الاخر على معنى انه يجوز نبوت
 احدهما بدون الاخر على معنى انه يجوز نبوت
 في الواقع من غير احتياج الى الاخر هو ان ذلك
 الاخر ثابتا فيه اولم يكن فذلك لازم ولكن علم
 بالبرهان يفي ثم ان هذا الامر لازم من علم اللزوم
 بين الاثنين لكنه لازم من جهة فلهذا من ذلك
 يمكن ان يمارس هذا الدليل بطريقين المتفق ايضا
 وتوجد ان يقول ان دليلكم هذا يرجع عندنا بغير
 لازم واجب ان لا يكون معنى ملازمة لازم بل
 اشتباه وامامان الفرق فيه فيقول فيه انه لو كان
 كذلك فلا يخفى اما ان يكونا لموجبين متساويين

ام لا يحصل الى شيئا منها اما الاول فلا بد من وجوب
 احتياج المتضمن الى اللازم كما ذكرتم فيلزم ان يكون
 العلة الموجبة محتاجا الى معلولها وهو محقق في
 ايضا مح لا بد من وجوب حوازل ان كان المعلوم
 الموجبة محتاجا الى معلولها فلا بد من وجوب حوازل
 مح كما سريكون حوازل ايضا كما ان ذلك لازم من
 مح **المسألة الثانية** في الحكم وجهها واجب
 الوجوب يجب ان يكون موجبا بالغايات وهذا هو
 المدعى ونعبر عن الموجب بالغايات ما وجهه
 الا بضرورة ان شاء اولم يشاء والفاعل بالاختيار
 هو الذي ان شاء فعل وان شاء ترك واما الاستدلال
 عليه فيقول فيه انه لو لم يكن موجبا بالغايات كان فاعلا
 بالاختيار والفاعل بالغايات مقدم اممايان للملائمة
 فلهذا لا بد من سلطة فيها وامامان بطلان التالي
 فلا بد ان الواجب فاعلا بالاختيار علاج من ان يكون

كأن

فقد في الامر حيا ولم يكن وكل واحد من هذا القول
 يكون فاعلا بالاختيار واما قل ان كل واحد من
 المستعينات اشاع من الامر في نفسه فليس كذلك
 كان فاعلا لغيره بل من احد الامرين المستعين وهو
 اما في الامر جادنا او في الفاعل بالاختيار
 بالذات ولا شك في كونها من المشعات واما قل
 ان من احد الامرين المستعينين لا يكون من ان يكون
 له قصد وامرارة في ذلك الفصل او لم يكن فان كان
 يلزم محذورات فاعلا على تقدير ان لم يكن من هذا
 القصد والامرارة يجب ان يكون مدعوا ما حال القصد
 والامرارة لا مشاعا القصد الى عباد المجرور فليس هذا
 وهذا الامر على الامر الاول من الامر المستعين
 يلزم على ذلك التقدير ان يكون ذا فعله القصد
 لان فعل الحق وصف له قائم بذاته فيكون الذات
 له وان لم يكن له في ذلك الفعل الصاد عنه قصد له

مؤلف

ليس كونه موجبا بالذات لافاعل بالاختيار
 لا يشك في المقدور اما ان المراد من قوله بالذات
 ليس الا ما يصدر عنه الفعل لا قصد وامرارة
 الامر الثاني من الامر المستعين اما ان
 عدم حيا في فعله في الامر فلا بد ان يكون فعله جاد
 في الامر مستعانه ثم اذا وجدنا رجلا فيكون له الامر
 المذكور ههنا اي يلزم ان يكون الشيء من الامر
 الى ان كان الفاعل اذا كان الامر من كونه
 فاعلا بالاختيار فبعبارة اهل العلم بل هو ايضا
 محذور فيلزم ان يكون موجبا بالذات لا واسطة
 بينهما واذا اشغى الاول عين الثاني فهو هذا
 تقدير المدخل وبعبارة اخرى ان يقال ان الامر
 ان اشغى الثاني فاعلا وان احداهما ان يكون
 فاعلا لا يمكنه اي يكون فاعلا ان يكون له موجبا
 في الواقع سواء كان وجوده اثره كالايمان او كونه

والثاني ان يكون الازلي طرعا لوجوده فيكون ذلك
 الذي يوجد ازلنا البتة فاذا عرفت هذا فستعرف ان
 انه يجوز ان يكون في الازلي ان يوجد فعل الواجب
 من الاوقات في كل يلزم شي طرعا كرم لا يكون
 على قدر ان يثبت في الازلي من الاستماع الثاني
 الى الامكان الثاني فاستدل بقدره في الازلي بطريق
 آخر وهو ان يقال ان السبب في ان يثبت في الازلي
 امكانه الثاني في نفس نفسه وانما يثبت في الازلي
 له تصدي لم يلزم ان يكون الثاني الازلي طرعا كرم
 ذلك وانما يلزم من ذلك ان يكون الفعل في الازلي
 وليس كذلك بل الامكان فيه ولا يلزم من اذنية
 الامكان اذنية الوجود فاما ان يثبت في الازلي
 امكانه الواقعي فاستدل بان يثبت في الازلي
 قلنا لا يلزم ان يكون في الازلي طرعا كرم
 صريح وجواب هذا الدليل انما هو ان

الواجب

الواجب موجبا بالذات على صحة المعانيه ان يقال
 ما ذكرتم من الدليل وان دل على ذلك المطلب الذي
 ولكن عندنا ما يثبت ذلك لا لو كان الواجب
 موجبا بالذات بل ان يثبت في الازلي وهو اما ان يكون
 معلولا لعدمه او كونه جارا لعدمه وهو اما ان يكون
 المذكور ان لا يلزم وطولان الازلي من يد على طرعا كرم
 واما قلنا ذلك اي يكون الواجب موجبا بالذات فيجب
 احدا الا من المستبعد لانه لو كان الواجب موجبا بالذات
 فيجب له ان يكون في الازلي طرعا كرم
 لا فيكون معلولا لاول وجوده امعد لان ذلك المطلب
 لا يلزم اما ان يتوقف على امر اخر فيجب او لا فان كان
 الاول يلزم ان يكون المعلول الا وهو في الازلي
 فرضنا انما فيلزم خلاف التقدروا ان كان الثاني فيجب
 ان يكون ذلك معدرا لا يلزم الترجيح لا يرجح ذلك
 على الموجب يستحيل بخلافه ان على الحقيقة في الازلي

عقود

من قلة ما من ان يكون معلول لا واجباً بالعدم
 اولاً كذا كذا فان لم يكن جازاً بالعدم يلزم ان يكون
 واجباً لان ما لا يمكن عليه يجب وجوده المستثنى
 يلزم ان يكون ذلك الواجب الذي هو المعلول
 معلولاً لشيء وهو الواجب الذي هو موجد واجباً
 وهذا هو احد الامرين الباطنين وان كان ذلك
 المعلول الا واجباً بالعدم كانت الواجب ايضاً
 بالعدم وكل ما كان المعلول واجباً بالعدم عليه المستثنى
 ايضاً كذا لان المعلول لازم له ان يكون المستثنى ايضاً
 وجواز عدمه يلزم بوجوب وجوده للزم تلزم
 ان الواجب ماحض بالعدم فان حصل ايضاً
 الامر بالمستثنى فيلزم ان لا يكون الواجب ماحضاً
 بالذات فيكون قاعداً بالاختيار وهو متناقض بالذات
 قلت وهذا المعاجزة نظراً وهو ان يقال ان
 عدم يجوز ان يراد معنيين احدهما ان يكون

بحر

بحيث يصح طرأ بالعدم عليه بالنظر الى مجرد
 وان لم يصح ذلك بالنظر الى علته الموجبة
 مندم فان الفعل الاول لا يتحقق وحده نظراً
 الى علته ذاته فيكون عدم جازاً بالنظر اليها
 ان لم يجوز ذلك بالنظر الى وجود واجب الوجود
 والثاني ان يصح طرأ بالعدم عليه في الواقع ان
 لا يكون عليه الجود اية ضرورة في ذاته او لغيره
 هذا فنقول وان اردتم بجواز عدمه متناً
 الاول فتم ان المعلول الاول جازاً بالعدم
 امكان عدم المعلول بوجوبه كذا عدم العلة تم
 ومستنده ما ذكرنا في الفعل الاول بالنسبة الى
 الواجب ثم وان اردتم بالمعقبات في اختيار
 انه لا يجوز عدمه ولا يلزم منه ان يكون المعلول
 واجب الوجود وانما يلزم ذلك عدم الجواز
 بهذا المعنى وجب الاشهاد ان كان الثاني هو

١١١
 ١١١

واستندوا ايضا ما ذكرناه انما
 اي هذا الكلام الذي ذكره مبتدئ في قوله
 على العارضة المذكورة هي عارضة وهو ان يقال
 لا يمكن للسائل ان يباين في العارضة في الدلالة العقلية
 لان السائل اذا سأل دليل العقل وصدق لم يتم ان
 يصدق الدليل ايضا لان تصديق الملتزم يجب
 تصديق لا زعمه وتسلية على هذا الزعم ان يكون السائل
 السائل على ما يصدق الدليل وجبا التصديق المشا
 وهو محتمل فيكون هذا الاعتراض نقضا لدليل العارضة
 على سبيل الاجمال وتقرير الجواب بان يقال ان
 ان يكون العارضة في المقولات كالتفصيل
 الدليل الذي استدلل به الدليل على ظهوره ان ما
 ذكره السائل في مقام العارضة هو ان دليلكم
 لو كان صحيحا لكان ما صدق في حق مدلوله
 لكن عند ادراجه على ما صدق فلا يكون صحيحا

فيمكن حصول العارضة نقضا للمعالي لا نهاد
 على ان دليل العقل لا يستحق ان يستدل على الخط
 المذكور وتقرير ما حصل من نص الكلام بهذا المعنى
 في الدليل العقلية لا نهاد من مآلات يالتمس في
 مدلولها عارضا في الاول العقلية اذ على ما رأت
 على حق الدليل ولا يلزم من حق اما رأت التي
 تحقق ذلك الشئ المستند **ثم** من علم الخلا
 على السائل ان لا يكون اجبا لا يمكن الدلالة على
 التناحر خلاف الحقيقة ما حصل او جنيده فيها
 ان علم الولاية الصفر ما حصل الشاقي اها
 المباحة سواء كانت صغيرة او كبيرة لنا فلو ان
 احد الولايتين تامة ولا يكون هي اما قيل
 الاختيار ولا يكون تامة عند الاختيار ولانها كان
 من الولايتين تحقيق ولا نهادة وتقرير مدلوله
 خلاصة يلزم ان يتحقق مطلق الولاية الذي هو

المطابق لان شوب العلم من لوازم شوب
الخاصة بها وانما قلنا ان احد الوقيين ثابت
لان لا يخرج من ان يكون شوب الوقي للثبوت
الذي احدهما وقت الاجراء والاخر سابقا
على ذلك لاحد الوقيين مطلقا اي شوب لا بد
الوقي في الوقيين ويتولد عندهما لما اولهما
علة وايضا ما كان من العلة وجعلها يلزم الحجة
الوقيين الخاصين اما في ان هل ينظر في
الوقيين بعد ملاحظة كون كان متحققا او لم يكن
يلزم من هذا القول ان احد الوقيين اما على الاول فلهذا
الى ان يقال ان استلزام مجموع الوقيين اصلها
في غاية الظهور ولما على الثاني فلهذا استلزام
الشيء يستلزم استلزام ذلك الشيء فاذا لم يوجد
احد من الوقيين يلزم شوب الاخر في الذي
هو من مميزات المطلق فان قلت لا يخرج اما ان

يكون

يكون مراد المصدر بوجه لا يخرج من مطلقا ايضا
من الوقيين في ضمن الحجج او بعضها منها على الاطلاق
لا يستلزم الاستلزام اما في الاول فلهذا يلزم
من استلزام العلة استلزام المجموع وهو لا يجب
الاقتراح الموجب المطلوب واما في الثاني فلهذا
لا يجب من استلزام البعض ان لا يتحقق شيء من
الوقيين اصلاح يلزم الاقتراح المستلزم
وان مراد من قوله قلنا قسيسين او لا حتى يتكلم
ثابتا هلكت يجوز ان يكون مراد من ذلك كذا
واحد من الوقيين كما ينبغي منه قوله مطلقا ولا يخرج
فلا يخرج اليه شيء فاذا لم يكن لا يقال لا يخرج ان يكون
مراد من ذلك الشيء لانه يستلزم ان يكون الشيء
الواحد لانه من شأنه ان يكون مجموع لا يخرج
تبا في اللوازم مع وجود الطرفين وهو باطل
فقول ان المستدل ما ادعى ان العلة المدعى

معنى

واقعة او ممكنة في الواقع يتحقق ذلك في كلامه
بالجمل كذا ان الواقع لا يخرج من العلة في نفسها
وعلى قدر ملاحظتها يلزم ان لا يكون ان استلزام
احدهما لا ينافي في ذلك وذلك على ما ينبغي ان
وهو ان يلزم من ان يكون هناك مدارية بحسب
الوجود وذلك بناء على ان ما هو المسمى
وانما قلنا لا يتحقق المدارية حتى يتحقق ترتيب المدار
على المدار من بعد اخرها في الواقع حتى يتحقق
لصالح العلة بالنسبة الى الواقع كما في قوله
وان لم يكن شوب الوقيين عند لا يلزم من
فذلك ان يلزم شوب المطابق على نفسه ليس بعدا
لنفي شوب العدم وجودا وعدما في نفس الامر
لنفي شوب الوقيين او لا في الوقيين او لا في
ثبت نفي شوب العدم سواء كانت العلة متحققة
اولا من كذا وكذا ولقد بحث لانه ان مراد بهذا الكلام

الذي

ان يتحقق شوب العدم في نفسه الى حقيقة العلة في
على السوية مطلقا لانه لا يبعد ان احتمال العقل
لا ينفذ في مقام التعليل وان امره باسوار
في الواقع وفي نفس الامر مما لا يخرج ان يكون
كل من شوب الوجود والاخر في حيث لا ينفك
عن تلك العلة فلا يتحقق نفي شوب العدم
بدونها واذ لم يكن العلة معار المقصود
العدم شوب نفي شوب العدم على انشاء
العلة ايضا لان العلة اذا كانت ثابتة كان
شوب العدم ثابتا في نفسه بحيث ان يكون
ثابتا في العلة والاخر وان لم يكن نفي شوب العلة
ثابتا على تقدير انشاء العلة لانه لا ينفك
عن شوب العدم او عدما هيف بيان للزم ان
نفي شوب العدم موجود على تقدير وجود
العلة كما ذكرنا قبل وان عدم على تقدير

انما يلزم الدوران وجودا او عدما البتة
 في هذا المقام نظرا لان العلم لا يمتد امره لا وجودا او
 لا عدما اما وجودا فاذن مطلق الكثر من بين اثنين
 لا يستلزم الدوران بينهما كما سلف في السابق
 الاول واما عدمه فانه لا يجوز ان يكون وجود
 عدم فتيقن بقول المحدث على قدر يصل اليه
 انما قيل غيرنا من دوران من جهة عدم
 كما في ما لا يعلم المحقق في الواقع انما قال
 وايضا ان هذا المبدأ اذا كان صحيحا لم يتبدل
 يلزم ان يكون المبدأ بالذات ممكنا دائما في جميع
 وهو محتمل بديهته العقل ما يبان الدوران فلا
 نقول ان المتع بالذات لا يخرج من ان يكون ممكنا
 بالامكان الخاص ولا فان كان ذلك فليس
 ان يكون ممكن الوجود والعدم ان يكون الا
 الخاص مدار الامكان العام الذي ذكرناه

وعن

والمقاس الى الذي يحصل منه تعلما فاما ما لا يتطرق اليه
 لا كما يشك فيكون تلك الاداب حافظة لخواصها في المراتب
 من الصلابة وهي ممكنة طريق لا يصل الى المظهر
 فتدبر ان ما يصل اليه واما عليها الداية والامتداد على
 الاول ان يكون سلوك طريق يصل الى المظهر على
 وجها او يصل الى المظهر والهداية يطبق ايضا على الداية
 على ما يصل الى المظهر وهي سبب الحذف على الاعمال
 وهو الدلالة على ما لا يصل الى المظهر وتسهل عليه طريق
 الفهم والتفهم وانما جعل كل من الحفظ والتسهل
 مستمرا الى الاداب انفسها وان لم يتحقق ذلك بدون
 رعايتها او الحفظ عليها لئلا ينشأ على ان المحصل ينبغي ان
 يفتك وقوة على تلك القواعد والاداب عن الرعايته عن ان الرعايته تستلزم
 اصلا ولا يلزم ان يكون وجود علمها بها وحملها على
 المساء في الاعتقاد والتحيز عن وقوع الغلط في المراتب والفتنة من المناهج
 والابحاث وقد يقال انما جعلت الاداب حافظة على ان لا يزل دورها

والمقاس الى الذي يحصل منه تعلما فاما ما لا يتطرق اليه
 لا كما يشك فيكون تلك الاداب حافظة لخواصها في المراتب
 من الصلابة وهي ممكنة طريق لا يصل الى المظهر
 فتدبر ان ما يصل اليه واما عليها الداية والامتداد على
 الاول ان يكون سلوك طريق يصل الى المظهر على
 وجها او يصل الى المظهر والهداية يطبق ايضا على الداية
 على ما يصل الى المظهر وهي سبب الحذف على الاعمال
 وهو الدلالة على ما لا يصل الى المظهر وتسهل عليه طريق
 الفهم والتفهم وانما جعل كل من الحفظ والتسهل
 مستمرا الى الاداب انفسها وان لم يتحقق ذلك بدون
 رعايتها او الحفظ عليها لئلا ينشأ على ان المحصل ينبغي ان
 يفتك وقوة على تلك القواعد والاداب عن الرعايته عن ان الرعايته تستلزم
 اصلا ولا يلزم ان يكون وجود علمها بها وحملها على
 المساء في الاعتقاد والتحيز عن وقوع الغلط في المراتب والفتنة من المناهج
 والابحاث وقد يقال انما جعلت الاداب حافظة على ان لا يزل دورها

وان كانت رعايتها حافظة لافسها مباينة فبالكفا
 بطريق اطلاق العلم المتعلق على المتعلق وهي اى تلك
 الآداب وان كانت متداولة من ثباتها كلفها الاماي
 اى التحدية بين المحققين المتقين لكها ما كانت
 متطورة في تلك النظم من الجمع والانسك بها الحظ و
 محجمة في عقيدة وهو الفكرة امرت نظم مستورها
 في جميع ما فيها المستور المتفرق والمائق والمروي
 تحفة اى هذه للاخ العزيز ملك الصدوق والاميان
 شرف الاسائل والافران شرف الملة والدين عند
 ادام الله بركاته فالتفت اى طلت معنى اللغة لا معنى
 الاصطلاح فلا يتجه ما قل ان الالهام على انساب هذا
 المقام لانه تحقق بتمام المساواة بين طرق الكلام المدام
 الصواب وهو ما يطابق الواقع والالهام القاء
 المعنى في القلب بطريق الفيق من الحكمة الوهاب
 هذا خاتمة كلامه من الخطبة مناسبة لغاية منها

وهي

الجن به من ذلك التعليل فانه لا يقال قد يكون المدلول
 عديدا وكيف يطبق عليه شيء مع انه ليس بشيء لا كما يقول
 المراد بالشيء ههنا ما هو المشهور من معناه اللغوي
 لا ما هو محض الذات اعني ما يمكن ان يعلم ويخبر عنه
 ولا شك ان هذا كما يصدق على الموجودات تصف
 انصافا على المعدومات او يقول ان المعدوم له
 شئ في الذهن او في العلم كما صرح المصنف في شئ
 المقدمة اليها شئ وانك بقوله اذا اراد شيئا
 ان يقول لم يكن ممكن اعلم ان في هذا المقام
 نظرا وهو ان التلويح بين الشئ وبين عبارة عن
 صفة تحقق احدها عند تحقق الآخر على هذا
 يلزم ان لا يفتك تحقق العلم بالمدلول عن تحقق
 العلم بالذليل اصله بل من ان لا يصدق التعريف
 الاعلى ما هو بين الاشياء من الدلائل ان حمل
 على اصطلاح المنط واما ان حمل على اصطلاح



الاصول فلا يصدق على ليل اصلا وهو مع انه يصدق
 على ما ليل دليل عند عدم عبارة عن امثلة كالاقبسة
 البينة الاتباع بحسب اصطلاح المنط ان فاسل في
 هو المدلول لا يظهر انه لا يعد من اجزاء التعريف و
 الامارة في اللغة هي العلامة وفي اصطلاح عبارة
 عن الحجة التي يلزم من العلم بها الظن بوجود المدلول
 وانظرا ان المراد بالعلم هو اليقين كما ذكرنا في الظن هو
 المصدق العام من الجزم وهذا لا يصدق على غيره
 من الادلة كانت اصلا قيل ان هذا التعريف ليس
 بمنكسر لانه لا يصدق على الامارة التي يلزم من
 اليقين بها الظن لعدم شئ آخر واجيب عنه بالذليل
 بالوجه نعم من ان يكون ذهبا او خارجيا ولا يمتنع
 التعريف عما ذكرتم تحقق الوجود الذهني فيه فان قلت
 لا يجوز ان يكون المعدوم وجودا في الذهن والالزام ان
 يكون له وجود في الخارج لانه اذا كان موجودا في الذهن

كان

وكم الله من لطف خفي
 وكم من لطف خفي
 يدق جفاه من دم لذي
 وكم من لطف خفي
 يدق جفاه من دم لذي
 وكم من لطف خفي
 يدق جفاه من دم لذي

٣٤

